

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 1

قسم الآداب واللغة العربية

كلية الآداب واللغات

الرقم :

رقم التسجيل :

الفعل العربي وصيغته الزمنية في «جزء عم»

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب واللغة العربية
شعبة اللغة العربية

تقديم

إشراف

الطالبة فائزة كريم

أ. د. / عبد الله بوخلخال

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	الدرجة العلمية	اسم الأستاذ(ة) ولقبه (أ)
رئيسا	جامعة قسنطينة 1	أستاذة التعليم العالي	أ. د. د. يمينة بن مالك
مشرفا ومقررا	جامعة الأمير عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	أ. د. د. عبد الله بوخلخال
عضوا مناقشا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ. د. د. بلقاسم ليارير
عضوا مناقشا	جامعة الأمير عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	أ. د. د. سامي عبد الله الكناني

العام الجامعي 2014/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُتَكَلِّمَةٌ

تبدو مسألة تعبير الصيغ المختلفة للفعل العربي عن الزمن ذات أهمية غير خافية عن المهتمين بمسار تطور التقعيد للفعل العربي وفهم أسرار اللغة وطرائقها في التعبير . وقد لفت انتباهي ، منذ عهد مبكر ، توقف عدد من الباحثين العرب المحدثين والمستشرقين عند هذه الجوانب وإدلائهم بجملة من الملاحظات ، يستهدف بعضها الغمز من قناة اللغة العربية ، خاصة لدى وضعها بإزاء لغات هندو أوروبية معينة بغرض استخلاص عدم مضاهاتها لها في التعبير عن الزمن بدقة وتحديد ، بينما يستهدف بعضها الآخر محاولة وضع اليد على آليات مستترة للتعبير عن مختلف الأزمنة لم نظفر لدى النحاة القدماء إلا بإشارات متناثرة إليها ، في ثنايا تعريفاتهم بأقسام الفعل العربي الثلاثة : الماضي والمضارع والأمر ، عند فريق منهم ، والماضي والحال والمستقبل ، عند فريق آخر . وعندما قُدِّر لي أن أستمع إلى محاضرات كل من الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي وهما يدرساني في سنتي الأولى للماجستير ، على ما بينهما من تباين في وجهة النظر ، إلى جملة من المسائل ذات الصلة بهذا الموضوع ، وخاصة مصطلحي الزمن النحوي والزمن الصرفي ، وأثر السياق والضمان والقرائن والسياق في التعبير عن الزمن ، وعدم الركون إلى الصيغة وحدها في استقاء الدلالة الزمنية للفعل ، ازداد اهتمامي بهذا الموضوع ، ونبت ، تبعاً لذلك ، بذرة التفكير في اتخاذه موضوعاً لرسالة الماجستير التي كان علي أن

أسجل موضوعها بعد الفراغ من الدراسة النظرية . وقد شجعني على المضي قدما في هذا الموضوع الذي شغل اهتمامي ، الدكتور مهدي المخزومي نفسه ، وقد كان دوما يردد أن مسألة الزمن في صلته بالفعل العربي لم تحظ بما هي قيمة به من عناية وتدقيق من لدن النحاة القدماء ، وأن نظرة المحدثين إلى هذا الجانب قاصرة لم يتح لها أن تسبر أغوار اللغة في استعمالها لدى أساطينها وفي مصادرها الأولى . وبعد محادثات معه ، وبعد اتفاق على ضبط الموضوع ، ارتأيتُ أن يكون موسوما بـ " الفعل العربي وصيغه الزمنية " . وبعد أن انقضت زيارة الدكتور المخزومي لجامعتنا وعودته إلى العراق ، لم يتيسر التواصل معه إلا مرتين ، عبر بريد كريح سليمان ، غدوه شهر ورواحه شهر ! ، مما أفضى إلى بعض الفتور في الهمة . ولما حل الدكتور هادي نهر بجامعتنا ، لاحقا ، التقط الخيط ، وسعى ، بعد أن حولتُ الإشراف إليه ، إلى إعطاء دفع جديد لهذا البحث ، معدلا خطته الأولى ، غير أنه لم يلبث إلا يسيرا ، هو بدوره ، حتى قفل عائدا إلى بلاده . وعندئذ يمت وجهي شطر جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، بحثا عن مشرف ، فلقيت ترحابا من الدكتور محمد مصطفى رضوان ، الذي حمل الراية هو أيضا لتمكيني من مواصلة البحث ، غير أنه ، هو أيضا ، لم يقدر له بلوغ منتهى الشوط معي ، بسبب انتهاء عقد عمله . وهكذا أقيت عصا الترحال لدى أستاذي الدكتور عبد الله بوخلخال الذي احتضن هذا البحث ، وأمده بنفس جديد مستمد من خبرته وصلته الوثقى به ، تلك الصلة التي جسدتها رسالته للماجستير والموسومة بـ " التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ

نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري " . وقد اقترح علي ، محقا ،
النأي بنفسه عن الجوانب النظرية المحضة ، والتوجه إلى استقراء النصوص . وليس
ثمة أدق من النص القرآني للتعويل عليه في فهم الظاهرة الزمنية في علاقتها بالفعل في
العربية ، بوصف القرآن الكريم كتاب العربية الأول . وقد اخترت ، انطلاقا من ذلك
، " جزء عم " ، من هذا الكتاب العزيز ، ليكون موضوع دراستي ، بسبب كونه
صالحا لأن يكون نموذجا ممثلا لما في القرآن بأجمعه ، لتفاوت سورته من حيث الطول
من جهة ، ولتضمنها موضوعات مختلفة ذات صلة بالعقيدة على وجه الخصوص ،
من حديث عن الآخرة ، وعن الثواب والعقاب ، وقصص الأمم السابقة لقد
أوجب علي خلق الوفاء الإطناب في التنويه بفضل هؤلاء الأساتذة الأعزاء الذين
تعاقبوا على الأشرف على هذا البحث ، وقد شاءت الأقدار أن لا يرى النور إلا
اليوم ، لظروف خاصة ، لا أرى هذا المجال مناسبا للخوض فيها .

إن هذا البحث ينطلق من إشكالية محددة تتمثل في سؤال مركزي ، هو :

كيف بدت دلالة الصيغ المختلفة للفعل العربي في جزء عم ؟

وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية : هل كانت دلالة كل صيغة في مختلف المواضع في
" جزء عم " ، متوافقة مع الدلالة التي حددها النحاة لتلك الصيغة ؟ وهل الصيغة
وحدها هي المحددة للزمن في هذا الجزء ؟ وما مدى تأثير المقام والضمانم (الأدوات
(واللواحق (سوابق ولواحق) في الدلالة الزمنية للصيغة ، كما تبدو في هذا
الجزء ؟

ولست مدعية ، بعدئذ ، أن هذا الموضوع مبتكر بالكلية ، لم يسبق إلى الاقتراب منه أحد من قبل . فقد خاض في الجوانب النظرية منه عدد كبير من الباحثين المحدثين ، من زوايا مختلفة . ولو كان لي أن أصنف الدراسات التي اقتربت من هذا الموضوع لتوجب علي أن أميز بين قسمين . قسم عُني بالجانب الزمني في الفعل العربي بوجه عام . ويسلك في عداد هذا الصنف كل من : الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه : من أسرار اللغة ، والأب هنري فليش اليسوعي في كتابه : العربية الفصحى . نحو بناء لغوي جديد (تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين) ، و

Traité de PHILOGIE ARABE . vol 2 : Pronoms , Morphologie Verbale , Particules .

والدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه : الفعل . زمانه وأبنيته ، والدكتور إبراهيم المخزومي في كتابه : النحو العربي . نقد وتوجيه ، و النحو العربي . قواعد وتطبيق . والدكتور تمام حسان في كتابه : اللغة العربية . مبناها ومعناها ، والدكتور مصطفى فاضل الساقى في كتابه : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، والدكتور مالك يوسف المطلي في كتابه : الزمن واللغة ، والدكتور عبد الله بوخلخال في كتابه : التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، والأستاذ عبد المجيد جحفة في كتاب : دلالة الزمن في العربية . دراسة النسق الزمني للأفعال ، والأستاذ محمد الملاح في كتابه : الزمن في اللغة العربية . بنياته التركيبية والدلالية ، والدكتور كريم زكي حسام الدين في كتابه : الزمان الدلالي . دراسة لغوية لمفهوم الزمن وألفاظه في الثقافة العربية ، والدكتور عبد

الرحمن الريحاني في كتابه : اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية والدكتور
كمال رشيد في كتابه : الزمن النحوي في اللغة العربية ، والدكتور عصام نور الدين في
كتابه : الفعل والزمن ، والسادة :

, M Gaudefroy – Demonbynes R Blachère : كتابه في Grammaire de
l'Arabe classique .

والأستاذة ليلي مسعودي في أطروحتها المرقونة لنيل دكتوراه الطور الثالث من السوربون
، وهي موسومة بـ "

Temps et Aspect : Approche de la phrase simple en arabe

وسواهم . والقاسم المشترك بين هذه الفئة أنها تركز على الجوانب النظرية ، بالاعتماد
على ما حوته مؤلفات الأقدمين من إشارات للجوانب الزمنية وصلتها بالصيغ والأدوات
، بعيدا عن استقراء النصوص والمدونات الأدبية ، وصولا إلى إثبات خلط
التقسيمات القديمة للفعل (ماض ومضارع وأمر) بين الزمن الحقيقي للفعل وبين صيغته
وشكله . أما القسم الثاني فيتضمن الدراسات التي يمت وجهها شطر القرآن الكريم
محاولة دراسته من جانب الفعل في عمومته ، دون التركيز على جانب الزمن ، كما

هو حال كل من الأستاذ مصطفى شويبي في كتابه : Le Verbe dans le
Coran (الفعل في القرآن) ، وكما هو حال الأستاذ محمود أحمد نجلة في كتابه
" لغة القرآن الكريم في جزء عمّ " الذي عني بالتحليل اللغوي وخصائص التعبير في
جوانبه الصوتية والصرفية والنحوية والتركيبية ، دون التوقف مليا عند الدلالة الزمنية
لمختلف صيغ الأفعال في هذا الجزء . ولعل أكثر الأبحاث اتصالا بجانب الزمن ودلالته

في القرآن الكريم أطروحة الدكتور عبد الكريم بكري الموسومة بـ " الزمن في القرآن الكريم " غير أن هذا البحث لم يخل من جنوح إلى الجوانب النظرية ، فضلا عن محدودية الاستقراء وعدم التوسع في الأمثلة والنماذج التي اعتمد عليها ، ومجانبة الصواب في عدد من النتائج التي خلص إليها . وفي آخر استعراضي هذا أشير إلى أحدث البحوث في هذا المضمار وأكثرها اتصالا بأحد الجوانب الزمنية للفعل في القرآن الكريم ، أعني رسالة تقدم بها الباحث لطيف نجاح شهيد حسن الفتلاوي لنيل شهادة الماجستير من جامعة بابل في العراق ، وهي موسومة بـ " دلالة الفعل الماضي في القرآن الكريم " ، وقد جرت المناقشة يوم 03 سبتمبر 2012 ، ومن ثم فهي أحدث ما وصل إلى علمي ، ولم تتح لي فرصة معاينتها ، إلا أن ملخصا قدم عنها على الإنترنت يشير إلى أن قوامها أربعة فصول : عُني أولها بالدلالة الزمنية للفعل الماضي . واهتم ثانيها بدلالة الالتفات بالفعل الماضي منه وإليه . على حين تولى الثالث دراسة دلالة المشترك اللفظي الخاصة بالفعل الماضي القرآني . أما الفصل الأخير فقد تمحز للدوران في فلك دلالة المناسبة في فواتح سور القرآن وخواتمه ، المبدوءة بالفعل الماضي . ومن الجلي أن الفصل الأول وحده هو الذي يسלט الضوء على الدلالة الزمنية للفعل الماضي . أما الفصول الثلاثة فصلتها بهذا الجانب تكاد تكون منعدمة .

ولعلي أخلص بعد ما تقدم إلى أن هذه القراءة النقدية العابرة للمراجع ذات الصلة بموضوع بحثي تؤكد أن لا أحد أجاب عن الأسئلة التي تضمنتها إشكالية هذا

البحث ، بشكل شاف واف ، وحتى الرسالة الأخيرة التي أومأت إليها فإن من الواضح أنها عُنيّت بالماضي فقط ، دون أن تُعنى بالمضارع (حالا واستقبالا) ولا الأمر . وهذا ما يعطي لعملي هذا مشروعيته بكل تأكيد .

ومن أجل الإجابة عن السؤال المركزي الذي طرحته ، والأسئلة الفرعية المتولدة عنه ، كان لزاما علي أن أضع خطة تفي بهذا الغرض ، وتحيط بالموضوع من جميع أطرافه . فكان الفصل الأول مهادا نظريا ، طال بعض الشيء لضرورة اقتضتها طبيعة البحث ، وتمحض لتناول جانين بالدرس ، جانب الفعل من حيث المعنى والحد والخصائص ، وجانب الزمن في صلته بالفعل ، وأقسامه ودلالاته . وجاء بعد ذلك الفصل الثاني ليتناول بالدرس صيغة فَعَلَ (ومترعاتها) أو ما نعته القدماء بالفعل الماضي ، وأعقبه الفصل الثالث الذي عُني بصيغة يفعل (ومترعاتها) أو ما نعته القدماء بالفعل المضارع ، كما عُنيَ بالفعل الأمر أي صيغة (افْعَلْ) ، وقد آثرتُ عدم إفراد الأمر بفصل مستقل لنجنب اخنلال التوازن بينه وبين سابقه من الفصول بسبب محدودية أفعال الأمر في هذا الجزء . وفي كلٍّ من الفصلين الثاني والثالث عمدتُ إلى تتبع الصيغة في سور الحزب الأول سورة سورة ، محددة دلالتها في كل موضع ، ومعقبة ذلك بمداول بيانية وإحصائية تتضمن ما حواه هذا الحزب وكذلك الحزب الأخير من أفعال بصيغ (فَعَلَ) و (يَفْعَلُ) و (افْعَلْ) ، لأستخلص من ذلك ملاحظات عامة على دلالات كل واحدة من هذه الصيغ في الجزء كله ، وعلى تأثيرات اللواصق من سوابق ولواحق والأدوات والسياق والمقام على دلالات تلك

الصيغة ، في نطاق ما أسماه بعض المحدثين بـ " الزمن النحوي " . وقد استعنت في استخراج الدلالات الزمنية هذه بكتب التفسير التي عرضت للجانب اللغوي . وهي على الخصوص أربعة تفاسير : تفسير البحر المحيط لأبي حيان الغرناطي ، وتفسير التحرير والتنوير للشيخ الطاهر بن عاشور ، وتفسير الكشاف للزمخشري ، وتفسير مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي . وبدرجة أقل تفسير القرطبي . ولم أجد إلى هذه التفسيرات فهماً للمعنى إلا بالقدر الذي يفرضه التوصل إلى استخلاص دلالة الفعل الزمنية ، أي أن فهم المعنى لم يكن غاية في حد ذاته ، ولا كان حشواً أو ترفاً لا طائل من ورائه وبدون ارتباط بما تنشده الرسالة ، بل كان وقفاً على ما يمت بصلته ، ولو غير مباشرة ، إلى الدلالة الزمنية للفعل في السياق الذي ورد فيه . هذا ولا يفوتني ، أن أشير ، إلى أن قارئ البحث قد يلاحظ خلوه من الاهتمام بجوانب الدلالة الزمنية في المشتقات كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول ، وأسماء الأفعال ، وهي التي يلحقها عدد من النحاة بالأفعال ، ويؤكد انطواءها على دلالات زمنية . وإذا كان الكوفيون يجعلون صيغة (فاعل) الدالة على اسم الفاعل ثالث أقسام الفعل بدلاً من صيغة (أفعل) الأمرية ، وسأحدث عن ذلك في موضعه ، فإنني لم أخصها بالحديث في فصلي البحث التطبيقيين (الثاني والثالث) لأن أغلب الكوفيين أنفسهم فرقوا بين العاملة منها فمحضوه للدلالة على المستقبل ، وبين المضافة التي فهموا منها إيماً إلى الماضي فحسب ، وهي عند جمهور البصريين مجرد اسم فاعل يندرج ضمن الصفات ، ولا يتوفر على مقومات الفعلية . أما بقية المشتقات فإن مسألة فعليتها غير متحققة

، بما في ذلك المصدر ، ومن أجل ذلك ضربتُ عنها صفحا عامدة ولم أتوقف عندها لعدم اندراجها ضمن المحور المركزي الذي يدور حوله البحث ، أعني مدى دلالة صيغ الأفعال المتفق عليها عند جمهور القدماء (فَعَلَ وَيَفْعَلُ وَأَفْعَلُ) على الأزمنة التي حُدِّدَتْ لها أصلا ، وعن الآثار المترتبة عن الضمائم والقرائن واللواصق والسياق والمقام على دلالة صيغة الفعل .

وقد اتخذت المنهج الوصفي وطريقا لبلوغ غايتي ، ملتجئة إلى الاستقراء المعزز بالإحصاء في كل موضع . وربما بدا البحث ، من ثم ، مثقلا بالجدول البيانية ، ولكن طبيعة البحث والغاية المتوخاة منه هما اللذان فرضا ذلك . وقد تجنبتُ عامدة الركون إلى المنهج التاريخي ، حتى في المهاد النظري ، لأنني رأيتُه غير مجد في بيان حقيقة الفعل وحقيقة علاقته بالزمن ، بغض النظر عن التابع الكرونولوجي لأصحاب الآراء المذكورة في هذا المدخل بقسميه .

وقد تبع ذلك كله خاتمة استخلصت أهم ما أفضى إليه البحث من نتائج . وفي ختام هذه المقدمة أرى لزاما علي أن أتوجه بخالص شكري والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الله بوخلخال الذي طوق جيدي بأفضاله وأياديه البيضاء على هذا البحث الذي ما كان له أن يخرج إلى النور لولا تشجيعاته ، وحثه المستمر والمتابع لي على إكماله ، وقد كان يشد أُرزي ، كلما فتت مشاغل الحياة من عضدي وأوهت عزيمتي ، وإني لأرفع إلى الله أكف الضراعة الخاشعة أن يجزيه الله خير الجزاء ، وأن يشبه خير الثواب . كفاء نصحه وتوجيهه وإرشاده ؛ كما لا يفوتني

الثناء الطيب على أعضاء اللجنة العلمية الموكل إليها فحص هذا البحث وتقويمه ، ثم مناقشته ، إن رأوه أهلاً لذلك ، وإني لموقنة أن ملاحظاتهم السديدة المنبهة إلى ما قد يكون فاتني في غمرة انهماكي في تجميع شتات ما تفرق من مادة البحث في مظانها ، ستكون الهدية التي سأظل أعتز بها ما حيت . وأما قسم اللغة العربية الذي ضمني بين جنباته ما ينيف على الثلاثة عقود ونصف ، وفتحت فيه عيني على علوم العربية ، دارسة ومدرسة ، فلن أغمطه حقه هو بدوره ، وأعبر له عن عميق امتناني وخالص تقديري . والله الأمر من قبل ومن بعد .

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ .

الفصل الأول :

الفصل

والجزء

1- الفعل : ماهيته وحدده

درج النحاة العرب ، منذ البدايات الأولى للنحو العربي ، على تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف . وعلى الرغم من إفرادهم الفعل بقسم خاص ضمن تقسيمهم الثلاثي هذا ، فإنهم لم يولوه من العناية ما يكافئ المنزلة التي يتبوؤها في بناء الجملة العربية . وآية ذلك أنهم جعلوا الجملة الاسمية أس بحتم في التراكيب ، بسبب انصراف جل اهتمامهم إلى الإعراب ، الأمر الذي نجم عنه الإعراض عن درس الجملة الفعلية بتفصيل وتوسع ، وهي الجملة التي أحد طرفيها ، وهو الفاعل ، معرب عادة ، بينما طرفها الآخر ، وهو الفعل ، مبني ، في أغلب أحواله ، وهذا بخلاف الجملة الاسمية معربة الطرفين ، كما لاحظ ذلك الدكتور أحمد عبد الستار الجواربي الذي نبه إلى أنه ، انطلاقاً مما تقدم ، « لا نكاد نجد في كتبهم بحثاً عن الفعل إلا من حيث يتغير آخره بفعل عوامل الإعراب . أما تصرفه في المعاني المختلفة وتصريفه للدلالة عليها ، فموضع بحثه عندهم علم الصرف . وفي هذا ما فيه من إهمال لدراسة التركيب ، وإغفال لركن من أهم أركانه »¹ .

بين لفظي " الفعل " و " العمل " :

والفعل في اللغة « كناية عن كل عمل متعد أو غير متعد ، فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا وَفَعْلًا ، فالاسم مكسور والمصدر مفتوح . وَفَعَلَهُ ، وَبِهِ . والاسم الفِعْلُ ، والجمع الفِعَالُ ، مثل قَدَحٍ وَقِدَاحٍ ، وَبِئْرٍ وَبِئَارٍ ؛ وقيل : فَعَلَهُ يَفْعَلُهُ فِعْلًا مصدر ، ولا نظير له إلا سَحَرَهُ

¹ الدكتور أحمد عبد الستار الجواربي : نحو الفعل . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت . 2006 . ص 21 .

يَسْحَرُهُ سِحْرًا ، وقد جاء خَدَعٌ يَخْدَعُ خَدْعًا وَخَدَعًا ، وَصَرَعَ صَرَعًا وَصِرْعًا ، وَالْفَعْلُ
 بالفتح مصدر فَعَلَ يَفْعَلُ « خ ؛ أو هو ، كما يقول ابن هشام . وهو هنا يعرفه بالمعنى اللغوي
 لا بالمعنى الاصطلاحي . : « نَفْسُ الْحَدَثِ الَّذِي يُحْدِثُهُ الْفَاعِلُ مِنْ قِيَامٍ أَوْ قَعُودٍ أَوْ نَحْوِهِمَا
 » . وإذا كانت المعجمات تصف الفعل بأنه عمل ، فإن ثمة مع ذلك فرقا بين اللفظتين من
 حيث الاستعمال اللغوي ، الأمر الذي أهّل إحداهما ، وهي الفعل ، دون الأخرى ، أعني
 العمل ، إلى أن تستخدم في المصطلح النحوي . ولكي يتجلى لنا الفرق بينهما علينا أن نيمم
 وجوهنا شطر معجمات اللغة كرة أخرى نستكشف معنى لفظ عمل فيها .

جاء في القاموس المحيط : « الْعَمَلُ . محرَكَةٌ . الْمِهْنَةُ . وَالْفِعْلُ . والجمع أعمال . عَمِلَ .
 كَفَرَحَ . وَأَعْمَلَهُ . وَأَسْتَعْمَلَهُ غَيْرُهُ . وَاَعْمَلَ :

عَمِلَ بِنَفْسِهِ « . وفي لسان العرب : « وَالْعَمَلُ : الْمِهْنَةُ وَالْفِعْلُ ، والجمع أعمال ،
 عَمِلَ عَمَلًا ، وَأَعْمَلَهُ غَيْرُهُ وَأَسْتَعْمَلَهُ . وَاَعْمَلَ الرَّجُلُ : عَمِلَ بِنَفْسِهِ . أنشد سيبويه :

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيُّكَ يَعْمَلُ * إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ
 فَيَكْتَسِبِي مِنْ بَعْدِهَا وَيَكْتَحِلُ »

¹ جمال الدين بن منظور : لسان العرب المحيط . إعداد وتصنيف يوسف خياط . دار لسان العرب . بيروت
 . { فعل - 2 / 1112 } .

² أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري : شرح شذور
 الذهب في معرفة كلام العرب (ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، تأليف محمد
 محيي الدين عبد الحميد) . دار الطلائع . القاهرة . 2004 . ص 35 .

³ الفيروزآبادي : ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة . صنعة الطاهر
 أحمد الزاوي . دار المعرفة ودار الكتب العلمية . بيروت . 1979 . { ع م ل - 3 / 314 } .

⁴ ورد البيتان الأولان ، دون الثالث ، في الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، عالم الكتاب .
 بيروت . ط 3 . 1983 { 81 / 3 } ، وفي شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي . منشورات دار
 مكتبة الحياة . بيروت . د . ت . { 419 / 1 } .

(....) وقيل : الْعَمَلُ لغيرِهِ وَالإِعْتِمَالُ لِنَفْسِهِ (....) وَأَعْتَمَلَ : اضْطَرَبَ فِي الْعَمَلِ (....) الإِعْتِمَالُ : افْتَعَلَ مِنَ الْعَمَلِ ، أَي أَنَّهُمْ يَقُومُونَ بِمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ عِمَارَةِ وَزِرَاعَةٍ وَتَلْقِيحِ وَحِرَاسَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ (....) وَرَجُلٌ عَمِلٌ : ذُو عَمَلٍ « خ .

من كل ما تقدم يتضح أن لفظ العمل الصق بإرادة التعبير عن تغيير طبيعة الأشياء أو إحداث آثار فيها ، حيث يقال : فلان يعمل الطين خزفاً ، ويعمل الخشب مائدة ، أو الحديد درعا ؛ ولا يقال : يفعل الطين خزفاً ... وقد قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ﴿ ٦١ ﴾ ، أي أوجدكم من عدم كما أوجد المواد التي تؤثر فيها بنحتكم أو حفركم « يعني : خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام (....) كما يقال : عمل النجار البابَ والكرسيَّ ، وعمل الصائغ السوارَ والخلخالَ ، والمراد عمل أشكال هذه الأشياء دون جواهرها ؛ والأصنام جواهر وأشكال ، فخالق جواهرها الله وعاملو أشكالها الذين يشكلون بنحتهم وحذقهم بعض أجزائها حتى يستوي التشكيل الذي يريدونه » .

ويُضاف إلى ذلك أن العمل يشمل أفعال القلوب والجوارح ، كما انه يطلق على ما كان متواصلاً عبر زمان ممتد ، بدليل تعبيره عز وجل بهذا اللفظ في قوله : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴾ ، أو قوله : ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَبْعَتِ ﴾ ،

¹ ابن منظور : لسان العرب . { عمل - 2 / 886 } .

² سورة : الصافات ، الآية : 96 .

³ جار الله الزمخشري : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . دار المعرفة . بيروت . د . ت . { 3 / 349 } .

⁴ سورة : الكهف ، الآية : 79 .

⁵ سورة : سبأ ، الآية : 11 .

بينما استعمل لفظ الفعل في قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴿٧﴾ أَلَّتِي لَمْ يُخَلِّقْ مِثْلَهَا فِي الْعَالَمِ ﴿٨﴾ ﴾ وفي قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴿١﴾ ﴾ ، إذ أراد هنا الدمار والهلاك الحاصلين على الفور وبسرعة . ولفظ العمل كذلك لا يُستخدم إلا للتعبير عما كان عن فكر وروية ، ومن أجل ذلك قُرِنَ دوماً بالعمل ، الأمر الذي حدا ببعضهم إلى القول بأن لفظ العمل مقلوب عن لفظ العلم « تنبيها على أنه مقتضاه » .^١ وذهب الفيروزابادي إلى أن الفعل عام « لِمَا كَانَ بِإِجَادَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، وَلِمَا كَانَ بِعِلْمٍ أَوْ بغيره ، وَبِقَصْدٍ أَوْ بغيره ، وَلِمَا كَانَ مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ حَيْوَانٍ أَوْ جَمَادٍ . وَالْعَمَلُ وَالصَّنْعُ أَخْصَ مِنْهُ » .^٢

إن لفظ الفعل بهذا المفهوم أعم من لفظ العمل ، ومن أجل ذلك استخدمه النحاة وأعرضوا عن استعمال لفظ العمل . كما أن لفظ « فَعَلَ » معنى مشتركا بين جميع الأفعال ومشتقاتها ، حيث إن لعب وقام ونام يصح أن يستعاض عن كل منها بلفظ فَعَلَ ، مثلها مثل أفعال قال وَصَمَّتْ وَنَطَقَ وَقَتَلَ وَمَاتَ . . . فهو مصطلح يصح أن يُطلق على جميع الأفعال ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَنْصُرُواْ آلِهَتَكُمْ إِن كُنْتُمْ فَاعِلِينَ ﴾ ﴿٦٨﴾ ، فَعَبَّرَ عَنِ النَّصْرِ بِلَفْظِ

¹ سورة : الفجر ، الآيات : 6 ، 7 ، 8 .

² سورة : الفيل ، الآية : 1 .

³ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي : الكليات . معجم في المصطلحات والفروق اللغوية . قابله على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهرسه عدنان درويش ومحمد المصري . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي . دمشق . 1982 . { 214 / 3 } .

⁴ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز . تحقيق محمد علي النجار . المكتبة العلمية . بيروت . د . ت . { 202 - 201 / 4 } .

⁵ سورة : الأنبياء ، الآية : 68 .

الفعل ، كما عبر عن الواقعة باللفظ ذاته حين قال : ﴿ قَالَهُ هَتُؤُلَاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ ﴾^١ ، وعبر بالفعل ذاته عن أداء الزكاة ، فقال : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾^٢ . وقد علل ابن الأنباري تسمية الفعل فعلا بدلالته على الفعل الحقيقي ، حيث قال : « فَإِنْ قِيلَ : لِمَ سُمِّيَ الْفِعْلُ فِعْلًا ؟ قِيلَ : لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (ضَرَبَ) دَلَّ عَلَى نَفْسِ الضَّرْبِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ فِي الْحَقِيقَةِ ، فَلَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ سُمِّيَ بِهِ ، لِأَنَّهُمْ يَسْمُونَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ إِذَا كَانَ مِنْهُ بِسَبَبٍ ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ »^٣ . ونبه أحد النحاة ، وهو أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي البكيلي الملقب بجيدرة اليميني ، إلى جانب آخر في استعمال مصطلح الفعل دون سواه ، وهو كونه صالحا للتعبير عن كل المتضادات . قال : وَسُمِّيَ فِعْلًا لِأَنَّهُ يَعْبرُ بِهِ عَنْ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ الْأَحْدَاثِ لِاشْتِرَاكِ الْمُتَضَادَاتِ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ يَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ . فَتَقُولُ : فَعَلَ ، وَتَقُولُ : قَعَدَ ، فَتَقُولُ : فَعَلَ . وَمِثْلُهُ : خَرَجَ ، وَدَخَلَ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَخْتَلَفَاتِ الْأَفْعَالِ . فَصَارَتْ تَسْمِيَةُ جَامِعَةٍ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾^٤ . ولو جئت بغير هذه الأحرف ، أعني الفاء ، والعين ، واللام ، عبارة عن الفعلين المتضادين لاختلافك عليك هذا الأصل ، ولم يطرُد ذلك القياس . فأما قول طاهر بن أحمد : لأنه لفظ

¹ سورة : الحجر ، الآية : 71 .

² سورة : المؤمنون ، الآية : 4 .

³ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري : كتاب أسرار العربية . تحقيق محمد بهجة

البيطار . مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق . دمشق . د . ت . ص 11 .

⁴ سورة : الأنبياء ، الآية : 23 .

توزن به جميع الأفعال ، ويعبر به ، فإتساع أيضا ؛ لأن الأسماء توزن كالأفعال « ٤ .
ولعل من الطريف الإشارة هنا إلى أن المصطلح المستعمل للدلالة على الفعل في بعض اللغات
الأوروبية يستعمل أصلا بمعنى القول ، فكلمة في اللغة الفرنسية تعني الكلمة أو القول ، إذ
جاء في المعجم الفرنسي LE MAXIDICO مثلا :

« Verbe : Parole (...) Ton de la voix (...) Avoir le verbe haut : parler
fort ! »²

وإذا كنا بهذا قد حاولنا تعليل اختيار النحاة مصطلح الفعل بالذات ، فإن من المفيد
أن نعرض أيضا لرأي الأصوليين بهذا الشأن ، وهو رأي لا يتعد كثيرا عن رأي النحاة .
لقد قرر جمهور الأصوليين أن تسمية الفعل بهذا إن هي إلا « تسمية للشيء باسم
مدلوله التضمني ، أي الحدث ، وهو الفعل اللغوي »^٣ ، غير أن فريقا منهم اعترض على
ذلك مستندا إلى كون الأحداث التي يتضمنها الفعل ليست جميعا ذات طبيعة واحدة ، ففيها
ما ينطبق عليه تماما المعنى اللغوي لكلمة فعل ، مثل ضرب وأكل ، وفيها ما هو صفة كعلم
وحسن وقبح ... ، وفيها ما هو عدم فعل كأمْتَنَعَ وَتَرَكَ وَتَحَلَّى ... ومن ثم « يظل تفسير
الفعل الاصطلاحي بأنه حركة هذه الأحداث أقرب من كونه نفس الأحداث »^٤ .
ولنعد الآن إلى النحاة لنعرف ماهية الفعل وحدّه عندهم .

¹ أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي البكيلي : كشف المشكل في النحو . دار الكتب العلمية .
بيروت . لبنان . ط 1 . 2004 . ص 22 .

² LE MAXIDICO . EDITIONS DE LA CONNAISSANCE . PARIS . P 1149 .

³ مصطفى جمال الدين : البحث النحوي عند الأصوليين . مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام العراقية . دار
الرشيد للنشر ، بغداد . 1980 . ص 150 .

⁴ المرجع نفسه . ص 150 .

ماهية الفعل :

ابتداءً ، لا بد من المسارعة إلى تسجيل ما استقر عليه الرأي لدى جمهور النحاة من أن الفعل يعبر عن الحدث الصادر عن الفاعل ، سواء أكان ذلك الفعل مما قام به الفاعل بإرادته الحرة وتصرفه المباشر ، أم أُسند إليه على سبيل الاتصاف به دون أن تكون له يد في إجرائه وإحداثه . فالأفعال مات ومرض وهلك وأمطر . . . مثلا ، فاعلها الحقيقي ليس من أُسند إليه الفعل ، وليس هو الذي أجراها ، بل هو مجرد متلبس بها ، ونسبة فعلها إليه على سبيل المجاز لا غير ، بخلاف أفعال سافر وأقام وأكل وشرب ووقف وقعد . . . التي تعبر فعلا عن قيام فاعلها بها حقيقة . وهذه الفكرة هي التي أشار إليها الزجاجي حين سجل : « أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، وليست في الحقيقة أفعالا للفاعلين ، إنما هي عبارة عن أفعالهم وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال » ١ . وقد مضى بعض القدماء إلى أبعد من ذلك حين تناول المسألة من جانب فلسفي عقيدي صرف محاولا تعليل عزو جميع ما يصدر عن البشر من أفعال إليهم مع كون فاعلها الحقيقي هو الله ، فقرر أنه « إنما لُقِّبَ هذا القبيلُ من الكلام بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف ، وخصَّ بهذا اللقب لأنه دال على المصدر ، والمصدر هو الفعل الحقيقي ، فلقَّبَ بما دل عليه . فإن قيل : فإنه يدل على الزمان أيضا فهلا لُقِّبَ به ؟ قيل : الفعل مشتق من لفظ المصدر وليس مشتقا من لفظ الزمان ، فلما اجتمع فيه الدلالة على المصدر وأنه من لفظه كان أخصَّ به من الزمان » ٢ .

¹ أبو القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو . تحقيق الدكتور مازن المبارك . دار النضائس . بيروت . ط 3 . 1979 . ص 53 .

² موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش : شرح المفصل . عالم الكتب . بيروت . مكتبة المتنبى . القاهرة . { 4 - 3 / 7 } .

وواضح أن التعليل الذي تقدمه وجهة النظر هذه لا يجيب عن الإشكال المثار بصفة مباشرة ، إذ قوامه التأكيد على أن اختيار اللفظ ليس له من غاية سوى التمييز بينه وبين أقسام الكلام الأخرى ، دون التفات إلى ما يثيره من إشكال فلسفي عقيدي .

وَلْتَمَضِ قُدْمًا فِي تَتَبِ آرَاءِ النَّحَاةِ فِي مَاهِيَةِ الْفِعْلِ وَحَدِّهِ ، مَبْتَدِئِينَ بِسَيَّبِيهِ الَّذِي عَرَضَ لِتَعْرِيفِ الْفِعْلِ فَقَالَ : « وَأَمَّا الْفِعْلُ فَأُمْتِلَةٌ أُخِدَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ ، وَوُنِيَتْ لِمَا مَضَى ، وَلِمَا يَكُونُ وَلَمْ يَقَعْ ، وَمَا هُوَ كَأَنَّ لَمْ يَنْقَطِعْ »¹. وفي هذا التعريف تستوقفنا كلمات . أمثلة ، وأُخِدَتْ ، وأحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ ، وكلها تصب في مجرى واحد يستهدف ، في المقام الأول ، إبراز جانب الاشتقاق في الفعل . وواضح أن سيبويه يُعَبِّرُ بذلك عن الرأي السائد لدى البصريين عامة ، وهو الرأي الذي يقرر أن الغالب في الأفعال أنها مشتقة من المصادر . والمشكلة التي يواجهها هذا التعريف تتمثل في كونه لا ينطبق على كلمات عديدة عَدَّهَا صاحبُ هذا التعريف نفسه أفعالاً مع أنها غير مأخوذة من أحداثِ الْأَسْمَاءِ كِنِعْمَ وَوَيْسَ وَعَسَى ... وقد نبه إلى هذا المأخذ ابن فارس حين قال موجِّهاً الخطاب إلى سيبويه : « ذَكَرْتَ هَذَا فِي أَوَّلِ كِتَابِكَ وَزَعَمْتَ بَعْدُ أَنْ لَيْسَ وَعَسَى وَنِعْمَ وَوَيْسَ أَعْمَالٌ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا لَمْ تَتَّخِذْ مِنْ مَصَادِرٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : إِنِّي حَدَدْتُ أَكْثَرَ الْفِعْلِ ، وَتَرَكْتُ أَقْلَهُ ، قِيلَ لَكَ : الْحَدُّ عِنْدَ النَّظَارِ مَا لَمْ يَزِدْ الْمَحْدُودَ ، وَلَمْ يَنْقُصْهُ مَا هُوَ لَهُ »².

¹ سيبويه : الكتاب . { 12 / 1 } .

² أبو الحسين أحمد بن فارس : الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت . ط 1 . 1997 . ص 52 .

وثمة ملاحظة أخرى تتعلق بهذا التعريف ، وهي أنه يركز على الناحية الشكلية أكثر من سواها ، ويتجلى ذلك في استخدامه لكلمة : أمثلة ، وفعل : بُنِيَتْ ، من بعدُ ، كما سنقف على ذلك لاحقا إن شاء الله ، عند تناولنا لمسألة نظرته إلى اقتران الفعل بالزمن في موضعها من هذا البحث .

وهذا الاهتمام بالناحية الشكلية ذاته هو الذي يلقانا عند الأخفش (الأوسط) ، حيث إن هذا النحوي لم يجد من سبيل إلى تحديد الفعل غير القول بأن أهم العلامات التي تميزه عن غيره هي : التصريف ، والامتناع عن الوصف ، والابتعاد عن قبول الاقتران بالألف واللام ، وعدم قبول التثنية والجمع ، أي الاعتماد في التفريق بين الفعل وسواه على قابلية الفعل للدخول في جداول تصريفية ¹ . ويمكن أن نستخلص من جانب آخر أن الأخفش يجعل عدم قابلية الكلمة لعلامات الاسم والحرف مقياسا معتمدا للحكم بفعاليتها ، حيث إن القابلية للوصف ودخول الألف واللام والتثنية والجمع هي من علامات الاسم أساسا . ولكن بعض المحدثين نبه إلى أن هذه الخصيصة التي ارتأها الأخفش سبيلا لتمييز الفعل ، ليست وقفا عليه ، بل هي تصدق على الحرف أيضا ² . ومثل هذا التوجه إلى التركيز على الجوانب الشكلية ماثل أيضا في تعريف صالح بن إسحاق الجرمي للفعل بأنه « ما حَسَنَتْ فيه التاء ، نحو

¹ أورد رأيه هذا عبد الله بن السيد البطليوسي في : إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ، تحقيق وتعليق حمزة عبد الله النشرتي . دار المريخ . الرياض . ط 1 . 1979 . ص 21 ، كما أورده أيضا فاضل مصطفى الساقى في : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، مكتبة الخانجي . القاهرة . 1977 . ص 68 ، نقلا عن أبي الحسن بن الصائغ في شرح الجمل ، الورقة رقم 11 (مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية ، رقم 19 ، نحو) .

² فاضل مصطفى الساقى : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة . ص 68 .

ضربت ، وقامت . قال : وبهذا علمنا أن نعم وبئس فعلان ، لقولنا : نعمت المرأة ، وبئست الفعلة « ٤ » .

والواقع أن المسلك ذاته ، القائم على تحديد الفعل بالاعتماد على العلامات اللفظية التي تميزه عن سواه ، سار فيه نحاة آخرون عديدون ، نذكر منهم علي بن سليمان (الأخفش الصغير) الذي نعت الفعل بأنه « صفة لا يوصف »^١ ، يعني به أنه ما لا يقبل أن تنعته ، فأنت حين تقول مثلا : هذا عمل يُدخِلُ الجنةَ ، تكون قد وصفتَ العملَ بأنه يُدخِلُ الجنةَ ، ولكنك لا تستطيع أن تصف فعل يُدخِلُ بأية صفة . وهذا المنطق التاليفي اللفظي هو ذاته الذي صدر عنه أبو بكر بن السراج في وصفه الفعل بأنه « ما كان خبرًا ولا يجوز أن يُخبرَ عنه ، وما أمرتَ به ؛ فالخبر نحو : يذهب عمرو ، ولا يجوز أن تقول : جاءَ دَهَبٌ . والأمر ، نحو قولك : اذهب ، اقتل ، دَعُ ... ، وما أشبه ذلك . وتعتبر الفعل بسوف وقد والأمر ، فما حَسُنَ فيه أحد الثلاثة فهو فعل ، نحو : قد قام ، وسوف يقوم ، وقُمُ »^٢ . والملاحظ أن كلمة الخبر هنا غير مستعملة بمعناها الاصطلاحي الذي تواضع عليه النحاة ، بل يُقصد بها الوصفُ ، كما تدل على ذلك الأمثلة التي ساقها هنا ، وأكدها في كتابه الآخر : الأصول ، حين نص على أن الاسم هو الذي « يَجُوزُ أن يُخبرَ عنه ، حيث تقول : عمرو منطلقٌ ، وقام بكرٌ ، بينما الفعل يكون خبرًا غير أنه لا

¹ نقل رأيه هذا ابن السيد البطليوسي في : إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل . ص 23 .

² نقل قوله هذا ابن السيد البطليوسي في : إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل . ص 22 .

³ ابن السراج : الموجز في النحو . تحقيق مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي . مؤسسة بدران للطباعة والنشر . 1965 . ص 27 .

يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ ، فَأَنْتَ تَقُولُ مِثْلًا : أَخُوكَ يَقُومُ ، أَوْ قَامَ أَخُوكَ ، مُتَحَدِّثًا عَنِ الْإِخِ ،
وَلَا تَقُولُ . أَكَلَ يَقُومُ ، وَلَا يَقُومُ يَجْلِسُ « ٤ . وبكلمات قريبة من هذه ، نقل السيوطي
عن ابن معطي تعريفه للفعل بأنه الذي « يصح الإخبار به ، لا عنه » ٥ ، وذلك في معرض
التفريق بينه وبين الاسم الذي « يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه » قولاً والحرف
الذي « لا يصح الإخبار عنه ولا به » ٦ .

ولقد كان أبو القاسم الزجاجي من قبلُ قد زاد الفكرة السابقة توضيحاً وشرحاً حين
نقل عن بعض النحويين بأنه حَدَّ الفِعْلَ « بَأَنَّ قَالَ : هُوَ مَا كَانَ صِفَةً غَيْرَ مَوْصُوفٍ ؛ نَحْوِ
قَوْلِكَ : هَذَا رَجُلٌ يَقُومُ ، فَيَقُومُ صِفَةً لِرَجُلٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُصِفَ يَقُومُ بِشَيْءٍ » ٧ .
وأورد بعد ذلك ما اعترضَ به على هذا الحد من كون الظروف هي أيضاً قد تكون صفات
للأسماء ، ولا توصف هي أيضاً ، مُسَجِّلاً ردَّ القائل بهذا الحد ، ذلك الرد الذي يتمثل في
أن الظروف واقعة موقع الأفعال ، مما يعني أن الأفعال هي الموصوف بها في الواقع . غير أن
الزجاجي عقب على هذا الرد بالقول بأنه ليس بذني قيمة ، والصواب ، في رأيه ، أن لا
يقع التسليم بالفرضية التي انطلق منها هؤلاء المعترضون على هذا الحد ، إذ أن الاستقراء
يؤكد أن الظروف توصف حقيقة ، كما في قولنا : « مكانا طيبا ومكانا حسنا وجلسنا

¹ أبو بكر محمد بن سهل بن السراج : الأصول في النحو . تحقيق عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط 4 . 1999 . { 1 / 1 } .

² جلال الدين السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو . دار الکتب العلمیة . بيروت . د . ت . { 3 / 2 } .

³ المصدر نفسه . { 3 / 2 } .

⁴ المصدر نفسه . { 3 / 2 } .

⁵ الزجاجي : الإيضاح . ص 53 .

مجلسا واسعا وما أشبه ذلك « خ .

ومن الواضح أن مدار حديث هؤلاء النحاة جميعا هو فكرة الإسناد ، إذ أنهم جميعا تناولوا المسألة من وجهة نظر تأليفية لفظية ، أي من حيث صلاحية مجيء المفرد ركنا في الجملة ، حيث قرروا أن الفعل لا يصلح إلا أن يكون مسندا ، في مقابل الحرف الذي لا يجيء إلا مسندا إليه ، وعلى النقيض تماما من الاسم الذي يمكن أن يحتل موقع المسند والمسند إليه . وقد وجدنا من بينهم من استعمل مصطلح الإسناد بالفعل ، كما في هذا النص الذي أورده أبو البقاء العكبري في كتابه مسائل خلافية في النحو « وقال أبو علي : الفعل ما أُسند إلى غيره ، وهذا يقرب من قولهم في حد الاسم : ما جاز الإخبار عنه ، لأن الإسناد والإخبار متقاربان في هذا المعنى »¹ ، وكما في عبارة ابن الأنباري في معرض حديثه عن الفعل : « وقيل : ما أُسند إلى شيء ولم يُسند إليه شيء »² .

وقد تتابع ، بعد ذلك ، النحاة الذين ركزوا على الجانب الشكلي في نظرتهُم إلى الفعل ، وتحديدهم له ، فكان منهم ابن جني الذي عرّف الفعل بأنه : « مَا حَسُنَ فِيهِ (قد) ، أو كان أمرا »³ . وحذا حذوه الثماني ، أحد شراح كتابه ، فقرر أن « الفعل ما أُخبر به ، ولم يُخبر عنه ، وحُدِّثَ بِهِ ، ولم يُحَدِّثْ عنه ، وأُسْنِدَ ولم يُسند إليه

¹ المصدر السابق . ص 53 .

² أبو البقاء العكبري : مسائل خلافية في النحو . تحقيق عبد الفتاح سليم . مكتبة الآداب . القاهرة . ط 3 . 2007 . ص 59 .

³ ابن الأنباري : كتاب أسرار العربية . ص 11 .

⁴ أبو الفتاح عثمان بن جني : اللّمع في العربية . تحقيق حامد المؤمن . عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية . بيروت . ط 2 . 1985 . ص 46 .

، نحو : قَامَ زَيْدٌ ، وَيَذْهَبُ عَمْرُو « ٤٦ . وهو بذلك يزاوج أيضا بين مصطلحي الإخبار والإسناد المتقارنين حسب رأي أبي علي الفارسي السابق .

وإذا كان أصحاب هذه الآراء قد جعلوا هذه الجوانب الشكلية حدا للفعل ، فإن ثمة آخرين قد أوردوها في سياق واحد مع الجانب المتصل بالمعنى والوظيفة ، دون أن يميزوا بين الجانبين . ومن هؤلاء أبو العباس محمد بن يزيد تلميذ المازني وأبي حاتم والجرمي ، فقد نقل عنه ابن السيد البطليوسي أنه كان له في تحديد الفعل أربعة أقوال : أحدها أن الفعل ما دل على حركة . والثاني أن الفعل ما دل على حدوث شيء في زمان محدود . والثالث أن الفعل ما احتمل الضمير . والرابع أن الفعل ما حَسُنَ فيه أمس أو غد « ٤٧ . فالقولان الأولان يتصلان بالمعنى والوظيفة ، بينما يتعلق الآخران بعلامات شكلية يختص بها الفعل ويتميز بها .

حد الفعل وعلاماته :

والحق أن النظر في مجمل التحديدات السابقة ، بغض النظر عن كل ما يمكن أن يؤخذ عليها ، يُسَلِّمُنَا إلى استخلاص ملاحظة جديرة بالاهتمام ، وتمثل في كون بعضها . في معرض حديثه عن ماهية الفعل وحده . قد ساق علامات له منطلقة من صيغته أو من صلته بسواه ، بينما مزج بعضها الآخر بين تلك العلامات وبين جوانب أخرى تتصل بالمعنى والوظيفة . فهي جميعا إذن لم تتمكن من التمييز بوضوح بين الحد وبين الخصائص أو العلامات ، إذ الحد هو تعريف دال على ماهية الشيء

¹ المصدر السابق . هامش ص 46 .

² ابن السيد البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في الجُمَل . ص 22 .

وحقيقته ٤ مشتتلا على جميع مقوماته مقوماته ٥ ، أو هو . كما يقول ابن السيد البطليوسي . « قول وجيز يستغرق الحدود ويحيط به » ٦ ، وهذه الألفاظ ذاتها هي المستعملة عند ابن حزم الأندلسي الذي عرف الحد بأنه « لفظ وجيز يدل على طبيعة الشيء المخبر عنه » ٧ ، وعند الزجاجي الذي تحدث عن الحد من حيث كونه « قولاً وجيزاً يدل على طبيعة الشيء الموضوع له » ٨ . وقد نبه بعض المناطقة إلى أنه إنما « سُمِّيَ حَدًّا لَأَنَّهُ مَانِعٌ عَنْ دُخُولِ الْغَيْرِ » ٩ . وسجل ابن السيد البطليوسي أنه « لذلك سماه المتكلمون : الجامع المانع » ١٠ ، أي الذي يجمع الحدود فلا يخرج عن نطاقه شيء ، ويمنع في الوقت نفسه أن يدخل في هذا الحدود شيء ليس منه . أما الخصائص فهي « جمع خصيصة ، وهي تأنيث الخصيص ، بمعنى الخاص ، ثم جُعِلَتْ اسماً للشيء الذي يختص بالشيء ويلازمه فيكون دليلاً عليه وأمانة على وجوده ، كدلالة الحد » ١١ ، أي هي عبارة أخرى الصفة أو اللازمة التي تميز الشيء وتختص به دون سواه . وكذلك الشأن في العلامة التي أشار إلى الفرق بينها

¹ مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط . دار المعارف . القاهرة . ط 2 ، 1972 . { حد - 1 / 160 } .

² يوسف خياط : معجم المصطلحات العلمية والفنية . دار لسان العرب . بيروت . د . ت . مادة حدد . ص 149 .

³ ابن السيد البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في الجمل . ص 9 - 10 .

⁴ ابن حزم الأندلسي : الإحكام في أصول الأحكام . تحقيق أحمد مجمد شاکر . دار الأفاق الجديدة . بيروت . ط 2 . 1983 . 1 / 35 .

⁵ أبو القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو . ص 46 .

⁶ عيسى بن محمد بن عبد الله الإيجي الصفوي خضر بن محمد بن علي الرازي : شرح الغرة في المنطق . تحقيق ألبير نصري نادر . دار المشرق . بيروت . 1983 . ص 148 .

⁷ ابن السيد البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في الجمل . ص 9 - 10 .

⁸ ابن يعيش : شرح المفضل . المجلد الأول . 1 / 24 .

وبين الحد ابن يعيش عندما قال : « والفرق بين العلامة والحد أن العلامة تكون بالأمور اللازمة والحد بالذاتية ، والفرق بين الذاتي واللازم أن الذاتي لا تفهم حقيقة الشيء بدونه ، ولو قدرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء ، وليس اللازم كذلك . ألا ترى أنا لو قدرنا اتقاء الحدث أو الزمان لبطلت حقيقة الفعل ؟ وليس كذلك العلامات ، من نحو قد والسين وسوف ، فإن عدم صحة جواز دخول هذه الأشياء عليها لا دخول يقدر في فعليتها . ألا ترى أن فعل الأمر والنهي لا يحسن شيء مما ذكرنا عليهما ، وهما مع ذلك أفعال ؟ »
 ألا ترى أن الخ.

ومن هؤلاء الذين تحدثوا عن علامات الفعل بشكل منفصل الزمخشري الذي يؤكد أن من خصائص الفعل « صحة دخول قد » ألا ترى أن ، وهو ما ورد بنصه ، تقريبا ، على لسان ابن الحاجب القائل ، متحدثا عن الفعل ، « ومن خواصه دخول قد » .
 وهذه العلامة أشار إليها ابن مالك في منظومته « متن الكافية الشافية » حين قال :
 لِلْفِعْلِ تَا الْفَاعِلِ وَيَأْهُ عُلْمٌ ❁ وَقَدْ ، وَتَا التَّائِيثِ سَاكِئًا ، وَلَمْ ۞
 لكنه في منظومته الأخرى ، الألفية ، أهمل هذه العلامات ، وأورد علامات أخرى ،

¹ المصدر السابق . المجلد الثاني . الجزء السابع . ص 3 .

² الزمخشري : المفصل . ص 243 .

³ أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني الأسنائي الشهير بابن الحاجب : الكافية في النحو (كافية ذوي الأرب في عرفة كلام العرب ، بشرح محمد بن الحسين المعروف بالشريف الرضي . تحقيق يحيى بشير مصري . نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . الرياض . ط 1 . 1996 . القسم الثاني . ص 797 .

⁴ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحياطي : شرح الكافية الشافية تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي . دار المأمون للتراث . مكة المكرمة . ط 1 . 1982 . ص 166 .

ضَمَّنَهَا قَوْلَهُ :

بَيَّا فَعَلَتْ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي * وَنُونِ اقْبَلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

وقد بقيت هذه العلامات ، منذ ذلك الحين ، لدى جميع النحاة ، سمة يُعرف بها الفعل . فقد ذكر ابن هشام¹ وابن عقيل² مثلا في شرحيهما لألفية ابن مالك أن الفعل يمتاز عن الاسم بأربع علامات ، أولها : تاء الفاعل ، وهي المضمومة للمتكلم (كقولك : فَعَلْتُ) أو المفتوحة للمخاطب (كقولك : تَبَارَكْتَ) أو المكسورة للمخاطبة (كقولك : فَعَلْتِ) ، وثانيها : تاء التانيث الساكنة ، نحو : قَامَتْ وَقَعَدَتْ . وقد وقع نَعْمًا بالساكنة تمييزًا لها عن نظيرتها المتحركة اللاحقة بالاسم ، إذ تكون متحركة بحركة الإعراب ، فانت تقول : هذه مُسَلِّمَةٌ ، ورَأَيْتُ مُسَلِّمَةً ، ومَرَرْتُ بِمُسَلِّمَةٍ ، وكذلك اللاحقة بالحرف ، نحو : لَاتَ وَرَبَّتَ وَنَمَّتَ . وبهاتين العلامتين معًا يُرد على مُدَّعِي حَرْفِيَّةِ لَيْسَ وَعَسَى ، مثلما يرد بثانيتها على القائل باسمية نَعَمَ وَبِئْسَ . وثالثة هذه العلامات هي ياء الفاعلة أو المخاطبة ، وتلحق فعل الأمر ، نحو : قُومِي واضْرِبِي ، والفعل المضارع ، نحو : تَضْرِبِينَ ، ولا تلحق بالماضي مطلقا . وبهذه العلامة أيضا يُرد على من ذهب إلى أن تَعَالَ وَهَاتِ اسما فعلين . وتبقى العلامة الرابعة ، وهي نون التوكيد الشديدة أو الخفيفة ، كما في قوله

¹ ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين الدين عبد الحميد . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة وبيروت . ط 16 . 1974 { 22 / 1 } .

² ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى . القاهرة . ط 5 . 1967 . { 23 - 22 / 1 } .

³ ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . { 23 - 22 / 1 } .

تعالى : ﴿ لَنْسَفَعَا بِالتَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ ٤ ، أو قوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ

لنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ

﴿١٣﴾ وَلَنُسَكِّنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَٰلِكَ لِمَن خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ ﴿١٤﴾ ٥ ،

أو قوله : ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُ لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ ﴿٣٢﴾ ٦ . وقد أضاف

ابن هشام ، في موضع آخر ٧ ، (لَمْ) و (حرف تنفيس) .

والملاحظ أن ابن هشام وابن عقيل يشتركان في متابعة ابن مالك في إهماله (قد)

التي تحدث عنها الزمخشري وابن الحاجب ، كما تقدم ، والتي قرن بينها وبين سوف ابن

السراج في قوله : « وتعتبر الفعل بـ (سوف) و (قد) » ٨ .

المعنى والحدث والحركة بين النحاة والأصوليين :

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه العلامات الشكلية ، وإن صح أنها تميز الفعل عن غيره

من أقسام الكلام العربي ، كسابقتها التي انصب اهتمامها على الجانب التأليفي اللفظي ، لا

تعدُّ حدوداً للفعل لأنها لا تتناول وظائفه الصرفية ومعانيه الوظيفية . وهذا ما أقر به بعض

هؤلاء النحاة أنفسهم صراحة ، كما هو شأن أبي البقاء العكبري الذي توقف عند

تعريف أبي علي لكل من الاسم والفعل والحرف ، وقد سبقت الإشارة إليه ، فعلق عليه

قائلاً : « وهذا الحد رسمي ، إذ هو علامة ، وليس بحقيقي ، لأنه غير كاشف عن

1 سورة : العلق ، الآية : 15 .

2 سورة : إبراهيم ، الآيتان : 13 ، 14 .

3 سورة : يوسف ، الآية : 32 .

4 أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري : الجامع الصغير في علم النحو .

تحقيق أحمد محمود الهرميل . مكتبة الخانجي . القاهرة . 1980 . ص 9 .

5 ابن السراج : الموجز في النحو . ص 27 .

مدلول الفعل لفظا ، وإنما هو تمييز له بحكم من أحكامه « ١ . وثمة نحاة آخرون أقروا بذلك ضمنا ، وآية ذلك أننا وجدناهم يُفردون مباحث مستقلة للحديث عن وظائف الفعل الصرفية ومعانيه الوظيفية . وإذا كان سيبويه قد وضع بذور هذا التوجه إلى الاهتمام بالمعاني الوظيفية للفعل ، حين تحدث . كما ذكرنا من قبل . عن بناء صيغ الأفعال « لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » ٢ . بغض النظر عما يشير إليه استعماله للفظ بُنِيَتْ من دلالة على اهتمامه بمسألة الاشتقاق . فإن من جاء بعده من النحاة قد مضوا في التركيز على هذا الجانب ، في معرض تحديد ماهية الفعل ، شوطا بعيدا . ومن هؤلاء الكسائي الذي نقل عنه تعريفه الفعل بأنه « ما دل على زمان كخرج يخرج ، دلنا بهما على ماض ومستقبل » ٣ ؛ غير أن تحديده هذا المقتصر على إبراز جانب الزمان ، دون سواه ، في الفعل رُدَّ من قِبَل غير واحد من النحاة ، لأنه لا ينطبق على الأفعال وحدها بل ينطبق أيضا على ظروف الزمان التي تدل ، هي أيضا ، على الزمان ، كما تشي بذلك تسميتها ٤ . وهذا التوقف عند عنصر الزمان هو ما يَبْرُرُ جليا أيضا في تعريف الحسن بن كيسان للفعل بأنه « ما كان مذكورا لأحد زمانين ، ما مضى وما يستقبل ، أو أحدهما ، وهو الحال » ٥ . ومثل هذا التحديد المقتصر على التركيز على جانب واحد ، دون سواه ، نظفر به عند

1 أبو البقاء العكبري : مسائل خلافية في النحو . ص 59 .

2 سيبويه : الكتاب . { 12 / 1 } .

3 نقل تعريفه هذا ابن فارس في : الصحابي . ص 86 ، ونقله دون الأمثلة ابن السيد البطليوسي في : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، ص 21 ، وعزاه إلى جماعة من الكوفيين .

4 ابن السيد البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في الجمل . ص 24 .

5 المصدر نفسه . ص 22 .

نحوي آخر ، هو أبو العباس محمد بن يزيد ، الذي كان من أقواله الأربعة التي أوردتها في تحديد الفعل ، كما تقدم ، « أن الفعل ما دل على حركة »^١ ، غير أن القول الآخر الذي أوردته ، جمع بين هذا الجانب ، جانب الحركة - بتعبيره - ، وبين جانب الزمان ، حيث ذكر أن « الفعل ما دل على حدوث شيء في زمان محدود »^٢ . وهذا الجمع بين الجانبين هو الذي تلقاه أيضا عند أبي عبد الله الطوال الذي عرف الفعل بأنه « كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الأوقات »^٣ . وينبغي الانتباه هنا إلى المصطلحات المستعملة في هذه التعريفات ، حيث وجدنا أبا العباس محمد بن يزيد يستعمل مصطلح الحركة في التعريف الأول الذي أوردته ، ولكنه استعمل في التعريف الثاني مصطلح الحدوث ، وهو ما فعله أيضا أبو عبد الله الطوال . وإذا التمسنا تعريف الفعل عند أبي إسحاق الزجاج وجدناه يأخذ وجهة مقارنة لهذه الواجهة ، إذ عرف الفعل بأنه « صوت مقطع مفهوم دال على معنى في زمان ومكان مأخوذ من حدث »^٤ . ولكن استعمال لفظي معنى وحدث هنا حَرِيٌّ بالنظر فيه مليا ، ذلك أننا نجد في تعريفات النحاة الذين جاءوا من بعد تباينا في استعمال هذين اللفظين ، إذ أثر بعضهم لفظ المعنى ، بينما اختار بعضهم الآخر لفظ الحدث ، ولكل منهما دلالة وأبعاده التي سنتوقف عندها لاحقا .

إن ابن السراج مثلا يذهب إلى أن الفعل ما دل على معنى وزمان ، مفرقا بينه وبين

¹ المصدر السابق . ص 22 .

² المصدر نفسه . ص 22 .

³ المصدر نفسه . ص 22 .

⁴ المصدر نفسه . ص 22 .

الاسم ، بكون هذا الأخير يدل على معنى فقط ، أي المسمى ، دون دلالة على الزمن ^١ . ويتابعه ابن عصفور في استعمال هذا اللفظ ، فيقرر أن الفعل « لفظ يدل على معنى في نفسه ، ويتعرض ببنية للزمان » ^٢ .

وفي الجهة المقابلة نجد الزجاجي مثلاً يستعمل لفظ الحدث في تعريفه للفعل حين يقول : « الفعل على أوضاع النحويين ، ما دل على حدث ، وزمان ماض أو مستقبل . . . » ^٣ ، كما نجد ابن الأنباري الذي يرى أن الفعل هو كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل ^٤ ، ويبدو أن هذا الاختيار لدى أي من الفريقين لم يكن واعياً ، أي أن أيًا منهما لم ينتبه إلى الفرق الدقيق بين اللفظين ، بدليل أننا لا نظفر في بحوثهم بأدنى إشارة إلى هذا الجانب ، مع كونه جديراً بالتوقف عنده لما له من انعكاسات على النظرة إلى وظيفة الفعل ذاته . ومن آيات هذه الغفلة عن هذه الناحية أننا وجدنا الزمخشري في المفصل يعرف الفعل بأنه « ما دل على اقتران حدث بزمان » ^٥ ، ثم وجدنا بعد ذلك ابن يعيش ، وهو يشرح تعريفه هذا ، يذهب إلى أن الفعل « كلمة تدل على معنى في نفسها مقترن بزمان » ^٦ ، دون أن يشير أدنى إشارة إلى سبب عدوله عن لفظ الحدث إلى لفظ المعنى ، مع أنه ،

¹ ابن السراج : الأصول في النحو . { 38 / 1 } .

² علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور : المقرب . تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري . مطبعة العاني . بغداد . ط 1 . 1972 . ص 45 .

³ أبو القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو . ص 52 .

⁴ ابن الأنباري : أسرار العربية . ص 11 .

⁵ أبو الوفاء محمود بن عمر جار الله الزمخشري : المفصل في العربية . دار الجيل . بيروت . د . ت . ص 243 .

⁶ ابن يعيش : شرح المفصل . المجلد الثاني . الجزء السابع . ص 3 .

في معرض شرحه المستفيض لأقوال الزمخشري ، لم يترك كلمة أو عبارة إلا عقب عليها مصوباً أو معدلاً ، مع التعليل لمسلكه . ومن ذلك أيضاً أن ابن السيد البطليوسي ، وهو يستعرض آراء النحاة في تحديد الفعل ، أورد التعريفات التي تستعمل مصطلح حدث ، دون أن يعترض عليها في هذا الجانب بالخصوص ، مع أنه أشبعها تحجيصاً وتدقيقاً في الجوانب الأخرى ، ثم أعلن في نهاية المطاف أنه يرتضي تعريف أبي نصر الفارابي الذي أورده بنصه ، وهو : « الكلمة لفظ دال على معنى مفرد ، يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، ويدل ببنيته ، لا بالعرض ، على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى »^١ ، ثم قال : « وهذا قول صحيح لا اعتراض فيه لمعارض »^٢ . وإذا كان للقدماء عذر في هذا الانصراف عن التنبيه إلى هذا الجانب ، بحكم تأثرهم باصطلاحات المناطقة وتعريفاتهم فيما يبدو ، فإنه لا عذر للمحدثين من المشتغلين بالدرس النحوي الذين لم يدققوا في استعمال هذين اللفظين . فالدكتور محمد مهدي المخزومي مثلاً يستخدم لفظ المعنى حين يقول : « والفعل ما دل على معنى في نفسه ، مقترن بأحد الأزمنة »^٣ ، ثم يذكر في معرض تعريفه للفعل الماضي بأنه « الذي يدل في أغلب استعمالاته على وقوع الحدث في الزمان الماضي »^٤ .

إن تفحص ما تدل عليه كلمة معنى يبين لنا أن استعمالها في معرض تحديد الفعل غير

¹ الكلمة في مصطلح المناطقة هي الفعل ، كما نبه إلى ذلك ابن السيد البطليوسي نفسه في : إصلاح الخلل الواقع في الجمل . ص 24 .

² ابن السيد البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في الجمل . ص 25 .

³ المصدر نفسه . ص 25 .

⁴ الدكتور : محمد مهدي المخزومي : في النحو العربي . قواعد وتطبيق . ص 19 .

⁵ المصدر نفسه . ص 21 .

دقيق ، ذلك أن كل الكلمات لا تخلو من معنى ، فليس الفعل وحده مختصا بالدلالة على معنى ، إذ الاسم أيضا يدل على معنى ، وكذلك الحرف ، ولو متصلا بسواه . ومن ثم فاستعمال هذا اللفظ في تحديد ماهية الفعل لا يؤدي إلى تعريف الفعل تعريفا جامعاً مانعاً على حد تعبير المناطقة . وهذا بخلاف مصطلح الحدث الذي ينفرد الفعل بالدلالة عليه ، دون الاسم والحرف .

ومن الجدير بالذكر أن الأصوليين كانوا أكثر تنبهاً إلى هذا الجانب ، حيث إنهم حرصوا على استعمال لفظ الحدث أو ما في معناه ، فالأمدي مثلاً يعرف الفعل بأنه « ما دل على حدث مقترن بزمان محصل »¹ ، والغزالي يصف الأفعال بأنها « صيغ دالة على أحداث مشعرة بزمان »² ، والأسنوي شارح منهاج الأصول للبيضاوي يذهب إلى أن معنى « الفعل معنى واحد إجمالي يفهم من لفظ الفعل صالح لأن يحلل إلى الأجزاء بل هو معنى بسيط محض معد لأن يحصل صوراً أخرى ، وبعد التحليل يصير حدثاً وزماناً ونسبة »³ ، ثم يخلص إلى القول « وتفصيله أن مجموع مادة الفعل وهيئته موضوع لمجموع الحدث ونسبته إلى شيء آخر لم يذكر بعد في زمان معين »⁴ ؛ والنائني يعرفه بأنه « ما أنبأ عن حركة

¹ سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام . دار الكتب العلمية . بيروت . 1983 . 1 / 83 .

² أبو حامد الغزالي : المنخول من تعليقات الأصول . تحقيق محمد حسن هيتو . دار الفكر . دمشق . ط 2 . 1982 . ص 79 / 80 .

³ جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي : نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين بن عبد الله بن عمر البيضاوي . تحقيق محمد بخيت المطيعي . عالم الكتب . القاهرة . د . ت . 2 / 42 .

⁴ المصدر نفسه . 2 / 42 .

المسمى « ٤ مستقيا ذلك من نص ذاع القول لدى النحاة بأن الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قد كتبه في رقعة دفعها إلى أبي الأسود الدؤلي ، وكان مما ورد فيها قوله : « الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ به ، والحرف ما جاء لمعنى » ٥ .

الحركة والحدث في تعريفات الغربيين للفعل :

والتركيز على جانب الحركة أو الحدث ملحوظ في تعريفات الغربيين للفعل ، فنحن نجد المستشرق هنري فليش يتوقف عند دلالة استعمال النحاة العرب لكلمة فعل بالذات ، ويرى أن ذلك نابع من كونها تدل بذاتها على معنى العمل ، إذ يقول : من أجل تعريف الفعل ، استعمل النحاة العرب كلمة [فَعَلَ] . وهذا يدل في حد ذاته على العمل .

Pour designer le verbe , les grammairiens arabes ont employé le mot ((فَعَلَ)) . Celui-ci signifie de lui-même ((action)) ٣ .

غير أن تركيزهم على جانب الحركة أو الحدث لم يتجسد فحسب في تنبهم إلى ما ينطوي عليه استعمال العرب لهذا اللفظ من دلالات ، بل تجسد أيضا في تعريفهم هم أنفسهم للفعل عندهم ، فقد وجدنا مثلا كتاب التصريف الصادر عن مؤسسة لاروس الفرنسية يقول : إن الفعل ، في جملة ، يمكن أن يستعمل للتعبير عن حركة ، أو وضعية في حالة تطور ، أو

¹ الخوئي : أجود التقريرات (تقريرات بحث النافني) . مكتبة بوذر جمهري . طهران . 22 / 1 .

² ياقوت الحموي الرومي : معجم الأدياء - إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب . تحقيق إحسان عباس . دار الغرب الإسلامي . بيروت . ط 1 . 1993 . 1467 / 4 .

3 Henri Fleish : Traité de philologie arabe . Vol 2 : Pronoms , Morphologie Verbale , Particules . Dar El - Machreq Editeurs . Beyrouth . 1979 . p 201 .

أيضا ظهور عاطفة ، أو آلية ذهنية ، هذا ما يسمى دعوى ، بمعنى مسار . ويمكن أيضا أن يعبر عن حالة أو عاطفة مستمرين .

«Dans une phrase , le verbe peut servir à évoquer une action , une situation en cours d'évolution , ou encore l'apparition d'un sentiment , un mécanisme intellectuel : c'est ce qu'on appelle un procès , c'est-à-dire un processus . Il peut aussi évoquer un état ou un sentiments permanents . »¹

أما المعجم الإنكليزي Oxford advanced learners dictionary of current English

فيعرف الفعل بأنه « كلمة أو جملة تعبر عن عمل أو حدث أو حال .

VERB: WORD OR PHRASE INDICATING AN ACTION, AN EVENT, OR A STATE »²

والمعجم الإنكليزي الآخر Dictionary of contemporary english يعرفه بأنه كلمة

أو مجموعة كلمات تستعمل لنت عمل أو تجربة ، أو حالة ، مثل : تعال ، وانظر ، وكن ، والبس ...

VERB : A WORD OR GROUP OF WORDS THAT IS USED TO DISCRIBE AN ACTION , EXPERIENCE , OR STATE . FOR EXEMPLE: COME, SEE , BE , PUT ON . تر

وكذلك المعجم الفرنسي روبيير الصغير Le petit Robert الذي يعرف الفعل بأنه

«الكلمة التي تعبر عن عمل أو حالة أو تحول »

« MOT QUI EXPRIME UNE ACTION , UN ÉTAT ,UN DEVENIR ... » غ، كما نجد

¹ Larousse (livres de bord) : Conjugaison . p 16 .

² Oxford Advanced Learners Dictionary Of Current English . p 1416.

³ Dictionary of contemporary English . P 1590 . Longman .

في معجم المعجم التاريخي للغة الفرنسية Dictionnaire historique de la langue Française في معرض تعريف كلمة الفعل من الناحية الاصطلاحية النحوية والصرفية القول بأنه « مستعمل (. . .) للدلالة على كلمة تعبر عن عمل أو حالة أو تحول »

« VERBE EST EMPLOYÉ (....) POUR DÉSIGNER UN MOT QUI EXPRIME UNE ACTION , UN ÉTAT ,UN DEVENIR ... »²□

أما معجم لو ماكسيديكو Le Maxidico فقد تضمن تعريفا لكلمة الفعل قريبا من ذلك ، حيث جاء فيه : « الفعل هو الكلمة التي تعبر عن عمل ، أو حالة ، أو مسار »

« MOT QUI EXPRIME UNE ACTION , UN ÉTAT ,UN PROCESSUS ...»³□

ومهما يكن من أمر فقد اتضح لنا أنه إذا كان في الاسم ما ينطوي على دلالة على الحدث بشكل ما ، والمقصود بذلك المصدر والصفة ، فإن دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة ، بمعنى أن الحدث هو كل معناه ، وليس ثمة من معنى آخر له سواه ، أما الصفة فهي تدل على موصوف بالحدث ، وليس على الحدث ذاته ، وذلك كله على التقيض من الفعل الذي يدل في رأي جل النحاة على الحدث دلالة تضمنية ، بمعنى أن الحدث ليس سوى جزء من معناه ، لكونه يدل إلى جانبه على الزمن الذي يقترن به . ومع ذلك فإننا نؤكد أن دلالة الفعل

¹ Paul Robert :Petit Robert . Dictionnaire Alphabetique et Analogique . Le Robert . Paris . 1992 . P2077 .

² Alain Rey : Dictionnaire Historique de la Langue Francaise . p 201 .

³ Le Maxidico . P 1149 .

على الحدث جزء أصيل فيه . أما الزمن فهو الشق الآخر منه ، الذي سنتولى تجليته في
المبحث الثاني من هذا الفصل .

2 - زمن الفعل وجهته

إذا كانت الدلالة على الحدث هي الشطر الأول من ماهية الفعل ، فإن اقتران هذه الدلالة على الحدث بالزمن هي الشطر الثاني من تلك الماهية . وليس المرء محتاجا إلى كثير من الجهد ليستخلص أن النحاة ، منذ عهد مبكر ، قد توقفوا عند هذا الجانب ، وأولوه عناية كبيرة ، مهما قيل عن دقتهم وغائية بحوثهم في هذا الجانب .

صلة زمن الفعل بالزمن الفلسفي لدى النحاة :

لقد كان تعريف سيبويه للفعل على أنه « أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وُئِنِّيْتُ لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع »¹ مؤشرا على هذا الاهتمام المبكر بالدلالة الزمنية للفعل . ومن الواضح أن استعماله لألفاظ يكون وكائن ، وهي من تعابير الكينونة الفلسفية ، يكشف عن المنطلقات التي استند إليها هذا التقسيم عنده وعند من جاء بعده أيضا . إن تصور أقسام الفعل . كما صرح بذلك ابن الأنباري من بعدُ . قائم على مطابقة واقع الزمن حيث قال : « إن قال قائل : لم كانت الأفعال ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل ؟ قيل لأن الأزمنة ثلاثة ، ولما كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل »² وهذا ما سماه ابن يعيش لاحقا بحركات الفلك التي منها « حركة مضت ، ومنها حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية »³ ، فتقسيم

¹ ابن يعيش : شرح المفصل . المجلد الثاني . 4/7 .

² ابن الأنباري : أسرار العربية . ص 315 .

³ سيبويه : الكتاب . { 12 / 1 } .

الفعل عنده قائم على مضاهاة حركات الفلك ، وهذا هو مفهوم الزمن الفلسفي ، لدى الفلاسفة القدماء الذين كانوا ينظرون إلى الزمن على أنه حركة الفلك ، وأنه مكون من دورات متعاقبة في الزمان المستمر¹ . ومن أجل ذلك توقف بعض النحاة مطولاً عند هذا الجانب ، فوجدنا ابن السيد البطليوسي مثلاً يحدثنا عن " الآن الفلسفي " وهو الذي « ينزل منزلة النقطة التي لا امتداد لها ، ويمثل على جهة التقريب من الأفهام بالحد الفاصل بين الظل والشمس »² . ومع أنه يقرر أن هذا الآن الفلسفي لا مدخل له في صناعة النحو « فإنه لم يجد غضاضة في أن يكلف نفسه عناء عرض رأي الفلاسفة في هذا الصدد ، مييناً أنهم ينكرون وجود الزمان الحاضر لأنه إن نطق أحدنا باسم ما مثلاً فإن الزمن الذي نطق فيه بالحرف الأول من ذلك الاسم لا يثبت حتى يعقبه الزمن الذي نطق فيه بالحرف الثاني ، فيصبح ماضياً . وعرض بعد ذلك المثل الذي ساقوه تقريباً للمسألة من الأفهام ، حيث ذهبوا إلى أن السنة التي يعيش فيها المرء واقعة بين سنوات منقضية وأخرى آتية ، وان هذه السنة بدورها تتضمن الشهر الحالي الواقع بين شهور منصرمة وأخرى قادمة ، وكذلك يومنا الواقع في هذا الشهر ، إذ هو بدوره مسبق بأيام انقضت ومتبوع بأخرى مستقبلية ، ويتجزأ اليوم بدوره إلى ساعات ، والساعات إلى أجزاء وهكذا ... وفي نهاية المطاف تكون اللحظة التي نحن فيها ليست إلا نقطة صغيرة جداً لا يمكن نعتها بالحاضر لأنها تنقضي قبل إتمام نعتها

¹ عبد الرحمن بدوي : الزمان الوجودي . دار الثقافة . بيروت . ط 3 . 1973 . ص 52 ، 53 .

² ابن السيد البطليوسي : إصلاح الخلل . ص 46 .

³ المصدر نفسه . ص 46 .

بالحاضر^١ . وواضح أن نظرة الفلاسفة هذه كان لها سلطانها عليه ، حتى وإن صرح بأنها بمعزل عن النحو ، لا صلة لها به مطلقا كما تقدم . وآية ذلك أنه عند ملاحظته إغفال الزجاجي ، في كتاب الجمل ، ذكر الحال ضمن أزمنة الفعل وتسجيله أنه لولا إشارته إليه في كتابه الآخر إيضاح علل النحو لتوهم القارئ أنه من الفئة التي تنفي فعل الحال ، استطرد لعرض رأي منكري وجود فعل الحال وتوسع في مناقشتهم مشيرا في ثنايا ذلك إلى أن هذه « شبهة أول من أثارها قوم من الفلاسفة المتقدمين يسمون السوفسطائية ، وهم قوم يبطلون الحقائق ، ويوهمون أن الحق باطل وإن الباطل حق »^٢ ؛ وفي هذا دليل قاطع على أن الفلسفة التي رآها بمعزل عن النحو كانت حاضرة في ذهنه وهو يناقش موقف النحاة المنكرين لفعل الحال . وإذا كان البطليوسي قد استنكر موقف النافين لفعل الحال ، لدى تقسيم أزمنة الفعل العربي ، فإنه استند في مناقشتهم إلى أسس ذات طابع فلسفي جلي ، مستخدما أساليب علماء الكلام الذين ينطلقون من الحجج النقلية السماعية إلى الحجج المنطقية العقلية ، إذ احتج في معرض الحديث عما أسماه بالسماع ، بقوله تعالى : ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ^٣ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا^٤ ﴾ ، مشيرا إلى أن عبارة ما بين أيدينا تعني الحاضر ، وما خلفنا تعني الماضي ، بينما تشير عبارة ما بينهما إلى الحاضر . واحتج كذلك بقول زهير بن أبي سلمى :

¹ المصدر السابق . ص 46 .

² المصدر نفسه . ص 18 .

³ سورة : مريم ، الآية : 64 .

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ ❁ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمَّ خ

ثم مضى إلى الرد على منكري الحال من الفلاسفة ، من طريق النظر ، على حد تعبيره ، فساق حجتيْن عدهما الأوضح من بين حجج كثيرة . وأولى الحجتيْن عمادها سؤال من يذهب إلى إنكار الحال : أهو موجود أم لا ، فإن أقر بوجوده . وليس له إلا أن يفعل ذلك . سئل مجدداً ، أهو موجود الآن في زمان ماض أم في زمان مستقبل ؟ فإن اختار أحدهما قامت عليه الحجة ، لأنه معدوم ، إذ كل من الماضي والمستقبل لا وجود له الآن ، ومن ثم فلا إمكان لمحدثه ما دام معدوماً ، وإن أقر بأنه ليس في ماض ولا مستقبل « أثبت واسطة بينهما ، وتناقض »¹ . أما ثانية الحجتيْن فتكمن في كون الماضي والمستقبل في حد ذاتهما يستمدان وجودهما من الحاضر ، ويستندان إليه ، بمعنى أنهما لا يصحان إلا بالإضافة إلى شيء موجود لا يُنعت بالماضي ولا بالمستقبل ، أي أن الحاضر هو الذي يمكننا من نعت ما تقدمه بالماضي ، وما سيأتي بعده بالمستقبل ، « فإن لم يكن ثم زمن ثابت وموجود لم يصح أن يوجد ماض ولا مستقبل »² . وفضلاً عن ذلك فالماضي من الأفعال هو الذي يتم الإخبار عنه في زمن لاحق لوجوده ، بخلاف المستقبل الذي يُتحدث عنه في زمن سابق لوجوده ، ومن ثم فالحال هو الزمان الذي يتم فيه الحديث عن كل من الماضي والمستقبل ، وزمان الإخبار عنه هو زمان وجوده ، وهو الذي يُسمى الآن عند النحاة ، غير أن هذا الآن على

¹ زهير بن أبي سلمى : الديوان . دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت . 1982 . ص 86 .

² ابن السيد البطليوسي : إصلاح الخلل . ص 20 .

³ المصدر نفسه . ص 20 .

قدر كبير من الدقة ، وهو - حسبما يرى البطليوسي ، كما أسلفنا في موضع سابق - أشبه بنقطة صغيرة جدا ، لا غير .

ولعل كل ما تقدم يؤكد ما قررناه من كون النظرة الفلسفية هي التي كانت تتحكم في تصور البطليوسي لهذه المسألة ، كما هو الحال عند العديد من النحاة أيضا . إنهم لم يفرقوا بين الزمان الفلسفي القائم على أساس حركات الفلك ، والمنقسم ، تبعا لذلك ، إلى ماض وحاضر ومستقبل ، وبين زمان نحوي يستند إلى أساس آخر قائم على التمييز بين دلالات أبنية الفعل وصيغه بالنظر إلى السياق . ولا بد لنا من أن نسارع هنا إلى التأكيد على أن ما أكدناه من أن تقسيمات النحاة القدماء لأزمنة الفعل متأية من تأملهم في الزمن الفلكي وتأثرهم بالنظرة الفلسفية لا يعني صحة ما خلص إليه بعض المستشرقين من تأثر المسلمين بالفكر اليوناني في مسألة أزمنة الفعل ، إذ لو كان هؤلاء قد استقوا الفكرة الزمنية من اليونان لكانت تقسيماتهم للفعل مغايرة لما هي عليه ، من حيث الدقة في تحديد الزمن ، والتزام معيار محدد قائم على الدلالة الزمنية ، دون تداخل مع الشكل والمبنى ، كما هي عليه حال أزمنة الفعل اليوناني .

التقسيم الفلسفي للزمن ومشكلة المصطلح :

إن الذي يجدر التوقف عنده هنا أن انسياق النحاة القدماء وراء الأسس النظرية ذات الطابع الفلسفي والمفضي إلى اتخاذ أقسام الزمان الفلسفي أساسا لتقسيم الفعل ، بعيدا عن استقراء واقع الاستعمال النحوي الفعلي ، نجمت عنه مشكلات عدة لم يكن لهم قبل مجملها أو مواجهتها . لتأمل تقسيم سيبويه أولا .

لقد نقلنا في موضع سابق قوله : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكَّتْ وَحَمَدَ . وأما بناء ما يكون ولم يقع فإنه قولك آمرا : اذهب واقتل واضرب ، ومخبرا : يُقْتَلُ وَيَذْهَبُ وَيَضْرَبُ ، وَيُقْتَلُ وَيُضْرَبُ ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائنٌ إِذَا أَخْبَرْتَ » ١ . وعند تأمل هذا القول يلفت نظرنا تقسيمه الأفعال ثلاثة أقسام : قسم بُني " لما مضى " ، وساق عليه أمثلة جاءت كلها بصيغة فَعَلَ ، أَوْ فَعِلَ ، أَوْ فَعَلْ ، وقسم بُني " لما يكون ولم يقع " ، وأدرج فيه صنفين : صنف على صيغة يَفْعَلُ ، وهو وارد في الجمل الخبرية (بمصطلح علم المعاني) وصنف على صيغة افْعَلْ الأمرية ، وهو وارد في الجمل الإنشائية ، وقسم ثالث لم يضرب عليه مثالا ومن ثم لم نعرف صيغته ، ولكننا نستتج أن المقصود به صيغة يَفْعَلُ أيضا الدالة على " ما هو كائن ولم ينقطع " . ومن الواضح أن هذا التقسيم محاولة لربط كل صيغة بزمن محدد ، ومسعى لجعل ذلك التقسيم على مثال حركات الفلك ، ولكن ذلك شابه قدر من الاضطراب « فقد خص الفعل الماضي بالزمان الماضي ، أما الحاضر والمستقبل فقد اشترك فيهما الفعل المضارع وفعل الأمر ، فللدلالة على الحال يستعمل الفعل المضارع مخبرا به ، وللدلالة على الاستقبال يستعمل الفعل المضارع مخبرا به ، وفعل الأمر مأمورا به » ٢ ؛ ومن الجلي أن التوفيق جانبه في ذلك لأن صيغة فَعَلَ لا تختص بـ " ما مضى " ، كما لا تختص صيغة " يَفْعَلُ " بما " يكون ولم يقع " ولا بـ "

¹ سيبويه : الكتاب . { 12 / 1 } .

² مهدي المخزومي : في النحو العربي . نقد وتوجيه . ص 113 .

ما هو كائن ولم ينقطع " كما يؤكد استقراء الاستعمال اللغوي ، خاصة إذا تقترنت بأي منها سوابق أو لواحق ، أو أوجب السياق لها دلالة مغايرة . أما صيغة أفعل الأمرية التي أدرج دلالتها ضمن الصنف الذي يدل على ما " يكون ولم يقع " ، فإن دلالتها هذه ليست محل إجماع من النحاة ، بل إن قطاعا واسعا من المعاصرين يذهب إلى خلوها من أية دلالة زمنية ، بسبب سمتها الإنشائية ، كما سنوضحه بعد حين . ومن المفيد أن نشير أيضا إلى أن صيغة (أفعل) الأمرية ليست وحدها التي تجيء في الجملة الإنشائية ، فصيغة (فاعل) يمكن أن تحمل الدلالة الإنشائية حين تجيء في سياق الدعاء نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْخَمِصَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ٩ ﴾ ، وكذلك صيغة (يفعل) هي أيضا حين تقترن بلام الأمر نحو قوله عز وجل ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ٥ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ٧ ﴾ ، ولام الناهية كما في قوله سبحانه ﴿ وَلَا تَمَنَّ نَسْتَكِرُّ ٦ ﴾ .

إن تعريف سيوبه هذا الذي انطوى على إشراك صيغة (أفعل) الأمرية في الدلالة الزمنية مع بقية الصيغ قد صاغ المقولات الزمنية باستخدام جملة من المصطلحات غير متجانسة بسبب انتمائها « إلى محاور متباينة في توصيف الحدث : فالمضبي موضوعة زمنية للحدث ، والوقوع أو الكينونة توصيف للحصول والانقطاع أو عدمه مقترن بامتداد الحدث واستمراره في الزمن ، وهو توصيف للمدى الزمني للحدث وليس موضوعة له بالنظر إلى لحظة التلقظ . وفي

¹ سورة : النور ، الآية : 9 .

² سورة : الطلاق ، الآية : 7 .

³ سورة : المدثر ، الآية : 6 .

النص نجد التباس " يَفْعَلُ " بين الدلالة على الحاضر والمستقبل . ونلاحظ غياب مصطلح المضارع الذي لن يدخل إلا في سياق استدلالي آخر مرتبط بمسألة المشابهة الشكلية والعاملية بين المقولات اللغوية « ح . وإذا كان سيبويه بالفعل لم يستعمل في هذا النص مصطلح " المضارع " مستعيضا عنه بعبارتي " يكون ولم يَقَعْ " للحديث عن المستقبل ، وعبرة " ما هو كائن ولم ينقطع " للحديث عن الحال ، فإنه استخدمه في موضع لاحق لدى حديثه عما نعته بـ " مجاري أواخر الكلم من العربية " ، حيث قال : « والنصب في المضارع من الأفعال : لَنْ يَفْعَلَ ، والرفع : سَبَفَعْلُ ، والجزم : لَنْ يَفْعَلْ . وليس في الأفعال المضارعة جر ، كما أنه ليس في الأسماء جزم . » ١ . واستخدم ، في موضع آخر من كتابه ، للدلالة على المستقبل ، عبارة " ما يستقبل من الزمان " وذلك في قوله ، متحدثا عن الفعل : « ويتعدى إلى الزمان ، نحو قولك دَهَبَ ؛ لأنه بُني لما مضى منه وما لم يَمْضِ ، فإذا قال دَهَبَ فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال سَيَدَهَبُ فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان ، ففيه بيان ما مضى وما لم يَمْضِ منه ، كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث » ٢ .

ولقد سار النحاة على خطى سيبويه ، في محاولة ربط صيغ الفعل بحركات الفلك ، وفي التأثر بالنظر الفلسفي المفضي للتقسيم الثلاثي للفعل ، فأعطوا لهذه التقسيمات تسميات ،

1 امحمد الملاح : الزمن في اللغة العربية . بنياته التركيبية والدلالية . منشورات الاختلاف - الجزائر ، و الدار العربية للعلوم . ناشرون . بيروت . ط 1 . 2009 . ص 32 .

2 سيبويه : كتاب . 14/1 .

3 المصدر نفسه . 35/1 .

وجعل البصريون منهم لصيغة (فَعَلَ) اسم الفعل الماضي ، ولصيغة (يَفْعَلُ) اسم المضارع ، ولصيغة (أَفْعَلُ) اسم الأمر ، بينما أنكر الكوفيون عموماً فعلية صيغة (أَفْعَلُ) وأحلوا محلها صيغة (فَاعِلٌ) التي نعتوها بـ " الفعل الدائم " . ولكن هذه التسميات لم تقم على أساس واحد محدد ، كما هو ملاحظ . فإطلاق تسمية الفعل الماضي ، قائم على معيار زمني (وإن كانت الصيغة ، كما بينه استقراء واقع الاستعمال اللغوي ، لا تقتصر على الدلالة على الماضي) بينما إطلاق تسمية المضارع على صيغة (يَفْعَلُ) منطلق من شكل الصيغة الذي يضارع الاسم في خصائص وجوانب عديدة ، واختلف منطلق تسمية صيغة (أَفْعَلُ) فكان المعنى ، لا الزمن ولا الشكل .¹ ولئن كان أساطين مدرسة البصرة مطبقين على استخدام مصطلحات الفعل الماضي والمضارع والأمر ، فإن نظراءهم في مدرسة الكوفة تباينوا بعض الشيء في تبني مصطلحات أخرى ، إذ وجدناهم يتحدثون عن " الحال " و " المستقبل " و " الدائم " فضلاً عن الماضي الذي لا يخالفون فيه زملاءهم البصريين ، كما هو واضح في كل مؤلفاتهم . ومعظم النحاة ، بصريين أو كوفيين ، لا تخلو تقسيماتهم هذه من مسعى للربط بين بنية الفعل وزمانه . يقول ابن يعيش : « لما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده ، وتنعدم عند عدمه ، انقسمت بأقسام الزمان ، ولما كان الزمان ثلاثة : ماضٍ وحاضر ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركة مضت ، ومنها حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة تفصل بين

¹ د . د . كمال رشيد : الزمن النحوي في اللغة العربية . عالم الثقافة للنشر والتوزيع . عمان . 2008 . ص 37 ، 38 .

الماضية والآتية ، كانت الأفعال كذلك ماضٍ ومستقبل وحاضر «^١ . وفي هذا النص يبدو جليا الربط بين الزمن الفلكي وزمن الفعل مسوغا تقسيم أزمنة الأفعال بكون الأزمنة حركات الأفلاك التي تنقسم ثلاثة أقسام : حركة مضت ، وأخرى لم تأت ، وثالثة فاصلة بينهما . وهذا التسوية هو ذاته الذي حكم نظرة النحاة في مجموعهم ، حتى من حاولوا منهم تجنب بناء تسمياتهم الأفعال على أساس الزمن ، كما سنوضح ذلك لاحقا .

ونظير هذا التقسيم نظفر به عند ابن السراج الذي عرف الفعل بأنه « ما دل على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل »^٢ ويتابعه الزجاجي مستعملا المصطلحات ذاتها تقريبا لولا إحلاله لفظ الحال محل الحاضر ، وهما بمعنى واحد تقريبا ، ولولا تفسيره الحال بالدائم ، وهو أمر فيه نظر ، ولا نسلم به . يقول الزجاجي : « الأفعال ثلاثة : فعل ماضٍ وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم . فالماضي ما حسن فيه أمس ، (. . .) نحو قام وقعد وانطلق ، وما أشبه ذلك ، والمستقبل ما حسن فيه غدٌ ، (. . .) نحو قولك أقوم ويقوم وتقوم وما أشبه ذلك ، وهو مرفوع أبدا لمضارعه لاسم الفاعل ، ووقوعه موقِعُهُ سواء حتى يدخل عليه ناصب أو جازم (. . .) . وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ ، كقولك زيد يقوم الآن ويقوم غدا ، وعبد الله يصلي الآن ويصلي غدا ، فإن أردتَ أن تلخصه للاستقبال دون الحال أدخلتَ عليه السين أو سوفَ ، فقلتَ : سوف يقوم . وسيقوم ، فيصير مستقبلا لا غير ، فافهمُ

¹ ابن يعيش: شرح المفضل . 4/7 .

² ابن السراج : الأصول في النحو . 41/1 .

تُصَبُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ « ٤ . وهكذا يتبين لنا أن الزجاجي يستعمل مصطلحات الماضي والمستقبل والحال ويتحدث عن المضارعة بوصفها علة رفعه ، كما يلاحظ عدم وجود فرق بين الحال والمستقبل من حيث اللفظ ، وتلك الملاحظة هي التي جعلته يُسْقِطُ في موضع من كتابه الآخر ذكر الحال فيقرر أن « الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا ، ماضٍ ومستقبل ، فالمتقبل ما لم يقع بعدُ ، ولا أتى عليه زمان ، ولا خرج من العدم إلى الوجود . والفعل الماضي ما تَقَضَّى ، وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك ، زمانٌ وُجِدَ فيه ، وزمانٌ خُبِرَ فيه عنه . فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم ، لم يخرج إلى حيز الماضي والانتقطاع ، ولا هو في حيز المُنتَظَر الذي لم يأت وقته ، فهو المتكون في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل ؛ ففعل الحال في الحقيقة مستقبل ، لأنه يكون أولاً أولاً ، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز الماضي . فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك زيد يقوم الآن ، ويقوم غداً ، وعبد الله يركب الآن ، ويركب غداً . فإن أردت أن تلخصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف فقلت سيقوم زيد ، وسوف يركب عبد الله ، فيصير مستقبلاً لاغير . » ١ . ومن الواضح أن إسقاط الحال هنا شكلي محض ، لأنه أقر بوجوده من حيث المعنى ، بدليل اشتراطه في المستقبل اقترانه بإحدى الضميتين : السين وسوف . هذا من جهة . ويؤكد ذلك ، أي إقرار الزجاجي بوجود فعل الحال من حيث المعنى من جهة أخرى أن الزجاجي في السياق ذاته تابع تفصيل المسألة فتحدث مطولاً عن

¹ أبو القاسم الزجاجي : الجمل في النحو . تحقيق علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة ودار الأمان . ط 1 . 1984 . ص 17 .

² أبو القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو . ص 86 .

عدم انفراد فعل الحال بلفظ مستقل لا يشركه فيه غيره ليخلص إلى التأكيد على أنه « لما ضارع الفعل المستقبل للأسماء بوقوعه موقعها ، وبسائر وجوه المضارعة المشهورة التي تذكر في مواضعها مسطرة في كتبهم قوي فأعرب ، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له على شبه الأسماء ، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظ واحد لمعان كثيرة (. . .) كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقاً بالأسماء حين ضارعها ، والماضي لم يضارع الأسماء فتكون له قوتها ، فبقي على حاله » ١ . والتدقيق في المسألة يكشف أن سوء فهم رأي الزجاجي في هذا الشأن متولد من اجتزاء تلك الفقرة من سياقها ، وقراءتها على حدة ، وآية ذلك أن عنوان الباب الذي ورد فيه النص الأول الذي أوردها والموهم بقوله بوجود فعلي الماضي والمستقبل فحسب ، هو : « باب عن فعل الحال وحقيقته » ٢ ؛ كما أن الفقرة التي سبقت النص السابق تومئ إلى رأي الزجاجي ، حيث قال : « إن قال قائل : قد ذكرت أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، والحركة لا تبقى وقتين ، وأصحابكم البصريون يعيرون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها إن الحركة لا تبقى زمانين ، وأنه محال قول من قال فعل دائم ، وقد جعلتم أتم أيضاً الأفعال ثلاثة أقسام فقلتم فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال . فأما الماضي والمستقبل فمعقولان . ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال ، وإلا رجعتم إلى ما أنكرتموه » ٣ ، فالزجاجي إذن يسلك نفسه في عداد " أصحابه " البصريين الذين يجعلون " الأفعال ثلاثة أقسام فقلتم

1 المصدر السابق . ص 87 ، 88 .

2 المصدر نفسه . ص 86 .

3 المصدر نفسه . ص 86 .

فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال " وينبغي لدفع ما ووجهوا به من اعتراضات
مبينا أن الأمر يتعلق باشتراك في اللفظ بين الحال والمستقبل وتمايز يحدده السياق والقرائن . ولعل
هذه الإضاءة تؤكد أن الدكتور إبراهيم السامرائي قد جانب الدقة حين استخلص أن الزجاجي
« قصر الفعل على الماضي والاستقبال »¹ كما يتأكد بعده عن الصواب حين قال : «
وكان الزجاجي في " الإيضاح " غيره في " الجمل " »² .

إن من الواضح أن مسعى الربط بين الزمان الكوني وبين أزمته الفعل هو الذي يقف وراء
اصطناع مصطلحات الماضي والحاضر والمستقبل ، كما أن مصطلح المضارع الذي قد نجده
مستعملا بالتوازي مع مصطلحي الحاضر والمستقبل ناجم عن النظر إلى شكل صيغة هذا الفعل
. ولقد شاع هذا المصطلح في الاستعمال العام ، بخلاف مصطلحي الحاضر والمستقبل اللذين
ظلا محصورين في بحوث المتخصصين . ومهما يكن من أمر فإن الأمر استقر لدى نخبة البصرة
بوجه عام على أن الفعل ينقسم بحسب « أمثله إلى ماض وأمر ومضارع »³ ، بينما أقر
الكوفيون قسما الماضي والمضارع مستبعدين الأمر لأنه « مضارع دخلت عليه لام الأمر
فجزمته ثم حذفت وتبعتها حروف المضارعة »⁴ ؛ على أنهم ، وإن ورد في ثنايا نصوصهم
لفظ المضارع أو مشتقاته ، يؤثرون استعمال مصطلحي المستقبل والحال . وقد أحلوا محل
الأمر ما نعتوه بـ " الدائم " . وقبل أن نتوقف عند مصطلحي الأمر والدائم نلتفت إلى

¹ إبراهيم السامرائي : الفعل ، زمانه وأبنيته . ص 17 .

² المصدر نفسه . ص 17 .

³ أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام : شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية
تحقيق د . هادي نهر . 258/2 .

⁴ المصدر نفسه . 258/2 ، 259 .

المضارع الذي روعي في تسميته شكله كما أسلفنا ، فقد نُعت بالمضارع لأنه « يضارع الاسم ، فيقع موقعه ، على حد ما قالوا ، فإنه يقع خبرا في نحو : زيد يقوم ، وحالا في نحو : جاء زيد يركض . على أن هذه المضارعة التي أشاروا إليها هي في الواقع أوسع وأعمق دلالة مما ذهبوا إليه . فإن هذا الفعل يتصرف في الدلالة الفعلية تصرف الاسم المعرب . فإنه يصلح بالقوة . كما يقول أهل الفلسفة . للدلالة على كل معاني الفعل وأزمته ، فهو يقابل أو يساوي ما يسمى في اللغات الأوروبية (infinitive) ف " يكتب " تساوي قولهم في الإنكليزية (to write) وفي الفرنسية (écrire) في أنها تقبل الدلالة على الأزمنة المختلفة ، بما يسبقها من أدوات تخصصها للاستقبال ، كالسين وسوف ، أو تمحضها ، فتجعلها خالصة للاستقبال ، كأن ، ولن ، وكى ، أو تقلبها إلى معنى الماضي ، كعم ، ولما ، أو تجعلها بمعنى الطلب ، كلام الأمر ، ولا الناهية . من هذه الجهة دخل الإعراب إلى الفعل المضارع « حُ » ، فهو يضارع الاسم من حيث كونه مثله يتخصص بعد شيوع ، حيث يكون الاسم نكرة مثلا يم تدخل عليه لام التعريف فتخصصه ، مثلما تخصص صيغة " يَفْعَلُ " الدالة على الحال والمستقبل ، حين تدخل عليها السين وسوف ، فتتمحض للدلالة على المستقبل فحسب . ومن وجوه مضارعة صيغة " يَفْعَلُ " للاسم دخول لام الابتداء على كل منهما ، فقد دخلت على صيغة " يَفْعَلُ " في قوله تعالى مثلا : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ ^(١٢٤) ، ودخلت على الاسم قي قوله

¹ أحمد عبد الستار الجوارى : نحو الفعل . ص 33 ، 34 .

² سورة : النحل ، من الآية : 124 .

تعالى مثلاً : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ﴿٦﴾

. ومعلوم أن هذه اللام لا تدخل على الماضي والأمر . وأوجه مضارعة الفعل المضارع والاسم

متعددة مبسوسة في كتب الأقدمين والحدثين لا يتسع المجال لتفصيل القول فيها في هذا المقام .

الدائم لدى الكوفيين :

وأما الدائم الذي جعله الكوفيون قسيماً للماضي والمضارع والذي يقصدون به بناء فاعل فإن

دلالاته على الديمومة بشكل مطلق مسألة غير مسلم بها ، حيث إن استقراء استعماله يثبت

دلالاته حيناً على الماضي لدى استعماله مضافاً ، ودلالاته حيناً آخر على المضارع حين

استعماله عاملاً . وثمة واقعة مشهورة جرت في مجلس هارون الرشيد أوردتها كتب النحو

توضح ذلك . فقد نُقل عن الكسائي قوله : « اجتمعتُ وأبو يوسف القاضي عند هارون

الرشيد فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول : ما النحو ؟ فقلتُ . وأردتُ أن أعلمه فضل

النحو . : ما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتِلُ غلامِك (بالإضافة) ، وقال له آخر :

أما قاتِلُ غلامِك (بالتونين) . أيهما كنتَ تأخذ به ؟ قال : آخِذُهما جميعاً . فقال له

هارون الرشيد : أخطأتَ ، وكان له علم بالعربية . . . فاستحيى ، فقال : وكيف ذلك ؟

فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : " أنا قاتِلُ غلامِك " بالإضافة ، لأنه فعل

ماض ؛ فأما الذي قال : " أنا قاتِلُ غلامِك " بلا إضافة لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعدُ

، كما قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿٦﴾

فلولا أن التونين مستقبل ما جاز فيه غدا . . . فكان أبو يوسف ، بعد ذلك ، يمدح العربية

¹ سورة : الرعد ، من الآية : 6 .

² سورة : الكهف ، الآية : 23 ، وجزء من الآية : 24 .

والنحو « ٤ . وهذا يؤكد أن بناء " فاعل " عاملا أو غير عامل لا يحمل بالضرورة دلالة على الديمومة ، أي الاستمرار ، فهو يدل إما على الماضي ، حين إضافته نحو : هذا قَاتِلٌ زَيْدٌ ، وإما على المستقبل حين تنوينه ونصب ما بعده على المفعولية نحو : هذا قَاتِلٌ زَيْدًا ، وإما على الزمن المطلق حين لا يكون مضافا ، نحو : هذا الفاتل . وقد أشار إلى ذلك وأكد الفراء حين قال : « وقوله : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ٥ ولو نَوَّت في " ذائقة " ونصبت الموت كان صوابا وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل . فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة » ٦ . فضلا عن ذلك فإن هذا الزمان في الحقيقة هو مدلول عملهما العارض لا مدلولهما بحسب الوضع ، كما يرى محققا الاسترابادي ٧ . فالسياق هو الذي يحدد معنى الزمن في هذا البناء ، وليس حالة إفراده التي لا يكون فيها إلا صفة تخلو من معنى الزمن وقصاراها الدلالة على الموصوف بالحدث . وعلى الرغم من حديث بعض المشتغلين بالمباحث النحوية من القدماء عن دلالة بناء " فاعل " على الاستمرار في جميع الأزمنة ، كما هو حال أحمد بن قاسم العبادي المتوفى سنة 994 هـ والذي وضع

1 جلال الدين السيوطي : الأشباه والنظائر . تحقيق إبراهيم محمد عبد الله . مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق . 1987 . 536 ، 535/3 .

2 سورة : آل عمران ، من الآية : 185 ، وسورة الأنبياء ، من الآية : 35 ، وسورة العنكبوت ، من الآية : 57 .

3 أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء : معاني القرآن . تقديم محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي . عالم الكتب . بيروت . ط 3 . 1983 . 202/2 .

4 رضي الدين الاسترابادي : شرح كافية ابن الحاجب . تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية . بيروت . 1975 . 39/1 .

رسالة موسومة بهذا الاسم ^ح ، فإن جل كتب النحاة القدماء تحفل بالنص على دلالة هذا البناء إما على الماضي وإما على الحال وإما على المستقبل ، وبعضها يفصل بين دلالاته على كل منها ، وبين دلالاته على الاستمرار ، وفي هذه الحالة يجعله قرينا للصفة مطلقا ، مثله مثل بناء " مفعول " . وهذا يتعلق ببناء " فاعل " المأخوذة من الفعل المتعدي . أما بناء فاعل " المأخوذ من الفعل اللازم ، فهو ، كما هو معلوم ، نظير دوما للصفة المشبهة ، من حيث الدلالة على اتصاف الفاعل بصفة ، تكون في بناء " فاعل " من اللازم ، في زمن محدد ، حين تجرده من أية قرينة تصرفه إلى غير ذلك ، وهو دال على التجدد ؛ وتكون في الصفة المشبهة للمعنى الدائم الملازم لصاحبها في كل الأزمنة ، وهي دالة على الثبات . إن جعل بناء " فاعل " أحد أقسام الفعل ، استنادا إلى دلالاته الزمنية ، أمر غير دقيق ، لعدم إمكان التسليم بفعليته ، كما إن نعته بالدائم أمر غير ثابت لعدم الإقرار لدلالاته دوما على الاستمرار ، إذا سلمنا بترادف معنى الديمومة والاستمرار .

زمان الأمر :

أما مسألة الأمر فهي أيضا جدية بالتمحيص والتدقيق . ونعني بالأمر هاهنا ما يرد بصيغة " افعل " ، وليس الأمر الوارد بلفظ الخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾^ط . لقد جعل البصريون الأمر أحد أقسام الفعل الثلاثة : الماضي والمضارع والأمر ، بينما أسقطه الكوفيون ولم يجعلوه قسيما

¹ أحمد بن قاسم العبادي : رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة . تحقيق ودراسة محمد حسن عواد . دار الفرقان للنشر والتوزيع . عمان . ط 1 . ص 71 وما بعدها .

² سورة : البقرة ، جزء من الآية : 233 .

للماضي والمضارع بوصفه مقتطعا من المضارع ، كما نبه إلى ذلك الأزهري حين نص على أن « الفعل جنس تحته ثلاثة أنواع عند جمهور البصريين ، ونوعان عند الكوفيين والأخفش ، بإسقاط الأمر بناء على أن أصله مضارع »¹ ؛ ومن ثم فهو لا يعدو أن يكون فعلا مضارعا مجزوما ، وقد أحلوا محله الدائم ، كما أسلفنا . والحق أن ربطه بالمضارع ليس مقصورا على الكوفيين الذين أسقطوه من تقسيمهم استنادا إلى كونه معربا مجزوما بلام محذوغة ، وهي لام الأمر ، حيث إن كلمة اذهب أصلها لِتذهبُ ، وحُذفت اللام تخفيفا ، وما حُذف للتخفيف فهو في حكم المتلفظ به ، فكان معربا مجزوما بذلك الحرف المقدر . وإذا كان الكوفيون أبرزوا كونه مأخوذا من المضارع ، بعد حذف لام الأمر منه تخفيفا ، فإن البصريين سلكوا طريقهم من مدخل آخر حين ذهبوا إلى أنه « على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته إلا أن تُنزع الزائدة فنقول في : نَضَعُ ضَعُ ، وفي تَضَارِبُ ضَارِبُ وفي تُدَخِّرُ دَخْرِجُ ونحوها مما أوله متحرك ، فإن سَكَّنَ زِدْتَ لئلا تبتدىء بالساكن همزة وصل فتقول في نضرب اضربُ ، وفي تنطلق انطلقُ . . . »² . وهكذا يتبين أن المدرستين تربطان بين الأمر وبين المضارع ، ولكن خلافا كبيرا اختدم بينهما في شأن دلالة الزمنية . ومن المعلوم أن الأمر في جوهره طلب . ولا أحد ينازع في هذه الحقيقة ، أي أنه صيغة إنشاء طلبية يُقصد به إلى طلب القيام بالفعل ، على حد تعبير عبد الستار الجواري³ . وقد بلغ الأمر

¹ خالد عبد الله الأزهري : شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك . مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه . القاهرة . د . ت . 44/1 .

² ابن يعيش : شرح المفصل . 58 / 7 .

³ أحمد عبد الستار الجواري : نحو الفعل . ص 30 .

بابن هشام ، في العديد من كتبه ، إلى جعل الدلالة على الطلب إحدى العلامتين اللتين يعرف بهما الأمر . وقد ذكر ، في شرح شذور الذهب مثلا : « وعلامة الأمر مجموع شيئين لا بد منهما ؛ أحدهما : أن يدل على الطلب ، والثاني : أن يقبل ياء المخاطبة » ١ . وهذه الدلالة على الطلب هي التي نقلته من الخبرية إلى الإنشائية بالمعنى البلاغي . وقد أثارت هذه الإنشائية جدلا كبيرا حول دلالاته الزمنية بين منكرين لها ومقرين اختلفوا في تحديدها قديما وحديثا . ويمكن تبعا لذلك التمييز بين أربعة آراء في هذا الشأن :

1 . رأي يذهب إلى دلالة الأمر على الحال ، وقد « جزم به جماعة من الأصوليين تبعا لجمهور النحاة » ٢ . ويشير الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن النحاة « جعلوا الأمر للزمن الحالي » ٣ ، مؤكدا أنهم « لا يكادون يختلفون في تخصيص زمنه بالحال » ٤ . ويبدو أن أولئك النحاة لا يتحدثون عن صيغة " افعل " مفردة ، وإنما في السياق ، كما يبدو من المثال الذي يسوقونه عادة ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَالْتَنَ بِشِرْهُنَّ ﴾ ٥ ، إذ أن لفظ الآن هو الذي حدد زمن الفعل ، كما يرى هؤلاء . وطبيعي تبعا لذلك أن لفظ " غدا " مثلا سيصرف دلالة الأمر إلى المستقبل ، في نظر هؤلاء . وبصرف النظر عن كون السياق والقرائن والضمان لاصقة أو منفصلة ، سابقة أو لاحقة ، لها تأثيرات محددة لدلالة

1 ابن هشام الأنصاري المصري : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . ص 44 .

2 مصطفى جمال الدين : البحث النحوي عند الأصوليين . ص 154 .

3 إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة . ط 3 . 1966 . ص 156 .

4 المرجع نفسه . ص 160 .

5 سيبويه : الكتاب . { 12 / 1 } .

الفعل في كل الأزمنة ، وأن دلالة المفردة المعبر عنها بالزمن الصرفي غير دلالة في السياق المعبر عنها بالزمن التحوي غالبا ، فإن مسألة تأثير هذه الألفاظ على فعل الأمر بالذات جدية بالتمحيص والتدقيق .

2 . وتوجه آخر يربط دلالة بالمستقبل ، وبذور هذا التوجه تلمسها عند سيبويه الذي نعت صيغة الأمر بأنها « بناء ما يكون ولم يقع »^١ ، وقد علق عليه ابن السيد البطليوسي منبها إلى أن سيبويه قد جعل المستقبل كما ترى نوعين ، نوع خالص للاستقبال لا شركة فيه للحال ، وهو صيغة الأمر ، ونوع مشترك بين الاستقبال والحال ؛ وهو الذي يراد به الإخبار^٢ «^٣ : ثم كان تصريح السيوطي قاطعا في هذا الشأن حيث قال : « والأمر مستقبل أبدا ، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل ، نحو ﴿ يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ أَتَقَى اللَّهَ ﴾^٤ » وعززه الأشموني حين تحدث عن اختصاص كل زمن بصيغة ليخلص إلى قوله : « وللمستقبل صيغة فعل الأمر »^٥ . وقد مال إلى هذا الرأي الدكتور إبراهيم أنيس الذي اعترض على ما نقله من عدم اختلاف النحاة القدماء في اختصاص زمن الأمر بالحال مؤكدا أنه « لا (يستطيع) أن (يتصور) ، اختصاصه بمثل هذا الزمن ، وإنما (نلمح) فيه غالبا المستقبل القريب أو البعيد . ففي قوله تعالى يأمر موسى وأخاه : ﴿ أَذْهَبَ أَنْتَ

1 سورة : البقرة ، جزء من الآية : 187 .

2 البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي . ص 52 .

3 سورة : الأحزاب ، جزء من الآية : 1 .

4 السيوطي : همع الهوامع . { 16 / 1 } .

5 محمد بن علي الصبان : حاشية الصبان هلى شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعينى . دار الفكر . بيروت . د . ت . 1 / 59 .

وَأَخُوكَ بِمَا يَتَّبِعُ وَلَا نُبَيِّنُ فِي ذِكْرِي ﴿٤٢﴾ أَذْهَبًا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴿٤٣﴾ ۝ لَا (نستطيع) أن

تتصور أن حدث الذهاب إلى فرعون قد تم في زمن التكلم كما يقول النحاة « ١ » .
وواضح أن الحديث عن دلالة الأمر على المستقبل لدى عولاء النحاة مقصود به صيغة الأمر منفردا ، وليس في السياق ، ذلك أنه قد « ينصرف الاستقبال إلى معان متعددة في الحالة عن طريق معاني الأساليب » ٢ .

3 . والتوجه الثالث يجعل الأمر قابلا للدلالة على الحاضر تارة وعلى المستقبل تارة أخرى ، طبقا لما يقتضيه السياق . ومن الواضح أن هذا التوجه ، وهو السائد عند جمع من البصريين ، خلص إلى قوله باشتراك الأمر « بين الحال والاستقبال تعليلا بكونه مأخوذا من المضارع الذي هو مشترك بين الحال والاستقبال » ٣ . وقد تبنى هذا الرأي ودافع عنه الدكتور تمام حسان حين قال « نسب النحاة الماضي إلى صيغة " فَعَلَ " وقيلها، ونسبوا الحال أو الاستقبال دائما إلى صيغتي " يفعل " و " افعل " وقيلهما » ٤ ثم أضاف « فالحال أو الاستقبال هما معنى الأمر بالصيغة » ٥ . ولا شك في أن جعل الحال أو المستقبل معنى للأمر بالصيغة فيه نظر ، ذلك أننا حتى لو سلمنا بإمكان دلالة الأمر على أحد الزميين في كل

1 سورة : طه ، الآيتان : 42 ، 43 .

2 إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة . ص 160 .

3 محمد عبد الرحمن الريحاني : اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية . دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع - عبده غريب . القاهرة . 1998 . ص 134 .

4 مصطفى جمال الدين : البحث النحوي عند الأصوليين . ص 154 .

5 تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . 1979 . ص 243 .

6 المرجع نفسه . ص 250 - 251 .

مرة فإن الصيغة ذاتها لا يمكنها أن تعين الأمر للحال تارة وللمستقبل تارة أخرى ، بل يتأتى ذلك من السياق ، وهو ما ينعتة الدارسون بالزمن النحوي ، كما سبق القول . وذلك يصدق على صيغة يفعل أيضا ، ذلك أن « كلاً من صيغة المضارع وصيغة الأمر - وبأصل وضعهما في حالة الإفراد ، وحسب ما ذكر النحاة - مؤهلة لدلالة على زمنين هما الحال أو الاستقبال ، ولا تستقر الصيغة على واحد منهما إلا في السياق »¹ .

والجدير بالذكر ، بعد ذلك كله ، أن ثمة اتجاهًا حديثًا ينكر وجود أي دلالة زمنية لفعل الأمر . ولكن بذور هذا الاتجاه يمكن أن تُلمس لدى عدد من النحاة القدماء ، فقد وجدنا على سبيل المثال ابن السراج يعرف الفعل ابتداءً بأنه « ما كان خبرا ولا يجوز أن يُخبر عنه ، وما أمرت به »² ، وهو من ثم يدرج الأمر في نطاق الفعل ، لكنه ، في موضع آخر حين يتحدث عن أقسام الفعل يجعلها ثلاثة هي الماضي والحاضر والمستقبل مشيرا إلى أن صيغة الماضي هي فَعَلَ ، نحو : ضَرَبَ ، والحاضر يَفْعَلُ نحو : يأكل وكل ما فيه الزوائد الأربع ، وأما صيغة المستقبل فهي صيغة الحاضر نفسها ، بشرط أن تكون مسبوقه بالسين أو سوف³ ، دون أن يشير من قريب ولا من بعيد إلى الأمر ، مما يستشف منه إخراجها من هذه التقسيمات لعدم عدّه ذا دلالة زمنية . وإلى جانب هؤلاء النحاة الذين لجؤا إلى خلو فعل الأمر تماما من أي دلالة على الزمن ، وجدنا جمعا كبيرا من محققي متأخري المشتغلين بأصول الفقه الإسلامي ، ولا سيما الشيعة الجعفرية منهم ، يذهبون إلى « منع دلالاته على

¹ كمال رشيد : الزمن النحوي في اللغة العربية ، ص 42 .

² أبو بكر بن السراج : الموجز في النحو ، ص 27 .

³ المصدر نفسه ، ص 27 .

زمان حالاً واستقبالا « ٤ . ولعل تأثيرهم هو الذي تجلّى في مؤلفات عدد من مؤلفات أولئك النحاة المحدثين الذي أصلوا لهذه الفكرة وناقحوا عنها ، ذلك أن جلهم سبق أن تلقى تعليمه الشرعي في الحوزات لبعلمية الشيعية التي شاع فيها هذا الضرب من البحث الأصولي ، كما هو حال الدكتور مهدي المخزومي مثلاً . ولعل رائد المنظرين لهذه الفكرة هو الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى ، الذي نعت الأمر بأنه صيغة « إنشاء طلبى يقصد به إلى طلب القيام بالفعل » ٥ ، ثم خلاص إلى القول بأن فعل الأمر « بالبداهة خال من معنى الزمن ، لأنه ليس بنجبر ، وإنما يكون معنى الزمن في الخبر » ٦ ويشرح رأيه باستقلاضه حين يضيف : أما قول القائل " احضر يا زيد " ، فهو ليس إلا طلب حضوره ، وهو حدث لم يقع ، ولا يُعرف إن كان متوقع الوقوع ، حتى يُحكم له بزمن معين ، أو بعبارة أخرى إنشاء ، والإنشاء لا يقترن معناه بمعنى الزمن . وتساوقاً مع القاعدة التي أرساها والمقررة عدم اقتران معنى الإنشاء بمعنى الزمن ، عمم الحكم على المضارع المقترن بلام الأمر ممثلاً بقوله تعالى ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ ٧ . أو المفترن بـ لا الناهية مستشهداً بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْبِرُ ﴾ ٨ . بل إنه يمضي إلى أبعد من ذلك فيجعل الماضي الذي يخرج إلى الدعاء هو بدوره دالاً على الإنشاء ، ومن ثم خلوا من أي دلالة زمنية ، مورداً قوله تعالى :

1 مصطفى جمال الدين : البحث النحوي عند الأصوليين ، ص 42 .

2 ، أحمد عبد الستار الجوارى : محو الفعل . ص 30 .

3 المرجع نفسه ، ص 30 .

4 سورة : الطلاق ، الآية : 7 .

5 سورة : المدثر ، الآية : 6 .

﴿ وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾^١ . مثالا على ذلك . ولئن صح كون الدعاء إنشاء ، فإن ذلك لا يصدق على كل ماضٍ وارد بمعنى الدعاء ، فقولنا مثلا عن شخص رحمه الله ، ليس إلا مجرد دعاء قابل لأن يستجيب الله له فيتحقق الدعاء أو لا يستجيب الله له فلا يتحقق ، وكونه إنشاء لا خبرا مسألة لا غبار عليها ، على خلاف هذا المثال الذي أورده وهو لا يعضد دعواه ، فالدعاء بغضب الله على الملائكة متحقق لا محالة بشرط صدق الملائكة ، وهو بهذه الدلالة ليس خلوا من الدلالة على الزمن ، بل على العكس فدلالته على المستقبل واضحة صريحة . ومهما يكن من أمر فإن الجواري يحرص ، في موضع آخر ، على التفرقة بين فعل الأمر بصيغة " افعل " وبين الأمر باللام الداخلة على الفعل المضارع ، فالأول ، أقوى وأشد ، بينما الآخر فيه شيء من اللين والتلطف يكاد يقربه من الرجاء والالتماس وبذل النصيحة . وعندما يتحدث عن بناء فعل الأمر ويعلل ذلك بكونه « أبعد صيغ الأفعال عن موجب الإعراب وأقربها إلى معنى الحرف ، وأحقها بالبناء ، لأنه يؤدي معنى ، والمعاني حقها أن تؤدي بالحرف »^٢ ، يعود ليؤكد أن فعل الأمر « خال من معنى الزمن ، مجرد لمعنى الطلب ، فهو يشتمل على معنى الحدث مقترنا بالطلب »^٣ ، مقورا أنه لا يعير اهتماما لما يذهب إليه النحاة من دلالاته على المستقبل لأن الفعل الدال على الخبر هو وحده الذي يدل على الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، وليس ذلك للأمر الذي ليس فيه أثارة من معنى الزمن لكونه طلبا محضا ؛ فنحن عندما نقول لمخاطب ادخل نكون قد

¹ سورة : النور ، الآية : 9 .

² أحمد عبد الستار الجواري : نحو الفعل . ص 59 .

³ المرجع نفسه ، ص 59 .

طلبنا منه فعل الدخول ، أي طلبنا منه القيام بفعل فحسب ، وقد لا يقوم به ، وعندئذ لا مجال للحديث عن زمن على الإطلاق ، وقد يستجيب لطلبنا فيقوم بالخروج ، وهو فعل مستقل عن فعل الطلب . « فالفعل الذي دل على معنى الاستقبال عو الفعل الذي أجيب به الطلب ، لا فعل الطلب نفسه »¹ .

ومن الذين شاركوا الجوّاري هذا الرأي الدكتور مهدي المخزومي الذي ذهب إلى حد التشكيك في فعلية فعل الأمر ؛ فبعد أن أبدى تأييده لما ذهب إليه الكوفيون من عدم النظر إلى فعل الأمر على أنه قسيم للفعل الماضي والمضارع مسجلا مع ذلك عدم تحمسه لتخریجات الكوفيين في طريقة اقتطاعه من الفعل المضارع ، خلص إلى تقرير أن « أكبر الظن أن بناء " أفعلٌ " ليس بفعل ، كما يفهم من هذه الكلمة ، لأن الفعل يتميز بشيئين : أولهما : أنه مقترن بالدلالة على الزمان ، وثانيهما ، أنه يبني عليه المسند ، ويحمل عليه . وبناء " أفعلٌ " خلو من هاتين الميزتين ، فلا دلالة له على الزمان بصيغته ، ولا إسناد فيه »² . وفي معرض شرحه لمسألة خلوه من الزمن يرجع ذلك إلى كون « المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل ، ولا دلالة له على شيء من هذا . إن الذي يدل عليه هو طلب الفعل فحسب ، فليس هنالك من فعل ، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل »³ . ويدل بعد ذلك على عدم إسناده بكون إسناده مقتصرا على ألف الإثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو نون النسوة ، أو الضمير المستتر في " أفعلٌ " المقدر بأنت كما يزعمون ،

¹ المرجع السابق ، ص 59 - 60 .

² مهدي المخزومي : في النحو العربي . نقد وتوجيه ، ص 170 .

³ المرجع نفسه ، ص 170 .

على حد تعبيره ، فضلا عن كون هذه مجرد كنايات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده ، وليست أسماء أو ضمائر يتم الإسناد إليها ، ومن المسلم به فضلا عن ذلك أنه لا إسناد فيه إلى ضمائر المتكلم أو الغائب ، مفردة أو جمعا .

وإذا كان المخزومي ، وهو يؤصل لفكرة خلو فعل الأمر من أبة دلالة على الزمن ، قد أيد الكوفيين في عدم جعله فسيما للملضي والمضارع ، بل ذهب إلى حد التشكيك في فعلية فعل الأمر كما أسلفنا ، فإن الدكتور لم يكن قاطعا في مشاطرته رأيه في ما يتعلق بتأييد الكوفيين في هذا الشأن ، كما لم يصل به الأمر إلى نفي دلالة على الزمن مطلقا ، بل قصارى ما قرره هو عدم وضوح دلالة الزمنية ، فضلا عن ذلك فقد تجنب الصرامة في إصدار الحكم بإنكار فعليته ، كما يستشف من استعماله لفظ فعل الأمر ونعته بأنه حدث كسائر الأفعال ، حيث قال : « ويبدو لنا أن الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيما للماضي والمستقبل ، وذلك أن فعل الأمر طلب ، وهو حدث كسائر الأفعال ، غير أن دلالة الزمنية غير واضحة ، ذلك أن الحدث في هذا " الطلب " غير واقع إلا بعد زمان التكلم ، وربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث »¹ . ومهما يكن من أمر ، فإن الذي لا مراء فيه أن زمان فعل الأمر ليس متعلقا بالفعل ذاته ، لأنه « يدخل ضمن ما يصطلح عليه في الأدبيات التداولية بأفعال الكلام ، ودلالته الزمنية مستلزمة بواسطة قواعد الاستلزام الجواربي من جهة »² ، أي لا يستمدّها من بنيته ، بل تتأتى من السياق

¹ إبراهيم السامرائي : الفعل - زمانه وأبنيته ، مؤسسة الرسالة . بيروت . ط 2 . 1980 . ص 19 .

² امحمد الملاح ، الزمن في اللغة العربية . بنياته التركيبية والدلالية . ص 36 .

، أي الزمن النحوي ، إذا سلمنا برأي من يراه ذا زمن ما ، و يقيمون علاقة بين الأمر والأثر الذي يخلفه في المخاطب المأمور . ، أما القائلون بلا زمنيته ، فمشكلته عندهم متولدة من إنشائيته التي تجعله محتمل الوقوع أو غير محتمله ، وهم تبعاً لذلك يرون أن الأثر الذي يخلفه الأمر في المخاطب المأمور ، لا يعبر عنه الفعل سواء بصيغته أم بمعناه¹.

الجهة :

يستعمل عدد من اللغويين المعاصرين مصطلح الجهة على أنه ترجمة لمصطلح L'aspect الفرنسي و نظيره الإنكليزي The aspect وهما يردان في معرض الحديث عن التحديد الدقيق لحالة الحدث من حيث المدة وكيفية الحصول . والحق أن ثمة باحثين يقترحون ترجمات أخرى للفظ aspect ، كما هو حال الباحث المغربي بوجمعة هباز الذي يستخدم لفظ " الرئيان " ،² وكما هو حال عبد الرحمن الريحاني الذي يرتضي لفظ " المظهر " ترجمةً له³ ، وكما هو حال محمد خليفة الأسود الذي يؤثر مصطلح " الحديثة " على حين استعمل مصطفى النحاس لفظ الجهة للدلالة على الزمن وجعل كلمة الهيئة هي الترجمة المناسبة لكلمة aspect⁴ ولجأ آخرون إلى كتابة لفظ aspect كما هو

¹ عبد المجيد جحفة ، دلالة الزمن في العربية . دراسة النسق الزمني للأفعال . دار توبقال للنشر . الدار البيضاء . طبعة 1 . 2006 . ص 52 .

² ينظر " وكان الله عليماً حكيماً " - دراسة لغوية تحليلية لفعل الكينونة ، بحث للدكتور السعيد هادف منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية الصادرة عن جامعة باتنة . العدد 3 . جوان 1995 . ص 55 ،

³ محمد عبد الرحمن الريحاني : اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية . ص 244 .

⁴ محمد خليفة الأسود : دلالة صيغة الفعل وبنيته . مجلة اللسان العربي . العدد 32 . 1989 . ص 31 .

⁵ مصطفى النحاس : من قضايا اللغة . جامعة الكويت . الكويت . ط 1 . 1995 . ص 43 .

بالحروف العربية وينطق إنجليزي أي أسبكت ٤ . ومهما يكن من أمر ، فإن المقصود بلفظ الجهة هو . حسب تعبير تمام حسان . « تخصيص دلالة الفعل أو نحوه ، إما من حيث الزمن ، وإما من حيث الحدث » ١ ، أو هو . كما عرفه رمزي منير البعلبكي « حالة الحدث كما تعبر عنها صيغة الفعل من حيث مدته وكيفية حصوله » ٣ ، أو كما عرفه برنارد كومري « الطرق المختلفة للنظر إلى التكوين الزمني الداخلي لوضع معين » ٤ ؛ وقريب من هذا المفهوم ما يصطلح عليه اللسانيون الألمان بـ ، ويعنون به " طبيعة الفعل " أو " طبيعة الحدث " « حالة الحدث كما تعبر عنها صيغة الفعل من حيث مدته وكيفية حصوله » ٥ . وقد عرف المستشرق هنري فليش الجهة بأنها « طريقة لتقدير المدة : عمل في استمراريته ، أو فقط نقطة في تطوره ، أو نقطة في بدايته ، أو نقطة في نهايته ، أو هو عمل فعل مرة واحدة أو كرّر ، أو فعل له نهاية ونتيجة ، أو بكل بساطة عمل مُنجز أو عمل غير مُنجز ، إلخ . . .

L'aspect est une manière de considerer la duree : action dans sa continuite ou a un point seulement de son developpement , au point

¹ السعيد هادف : " وكان الله عليما حكيما " - دراسة لغوية تحليلية لفعل الكينونة . ص 55 ،

² تمام حسان : اللغة العربية - معناها ومبناها . ص 257 .

3 Ramzi Munir Ba'alabki : Dictionary of linguistic terms . English – Arabic . Beyrouth . Dar El – Ilm Lilmalayin . 1990 . p 58 .

والترجمة إلى العربية للأستاذ الحاج موسى الثالث في رسالته الموسومة بـ " مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة - دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية المعاصرة " والمقدمة لنيل شهادة الماجستير من قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية . ص 3 .

4 Bernard Komrie : Aspect : An Introduction to the study of verbal aspect and related problems . Cambridge : Cambridge university press . 1976 . p 3 .

والترجمة إلى العربية للأستاذ الحاج موسى الثالث في المرجع المذكور في الهامش السابق . ص 3 .

⁵ الحاج موسى الثالث : المرجع نفسه . ص 3 .

initial ou au point final , action faite seulement une fois ou bien repetee , action ayant un terme et un resultat ou bien simplement : □ action accomplie ou action inaccomplie , etc... »¹.

إن الجهة إذن هي التي تشرح موقفا معينا في الحدث الفعلي وتعطي زمنه تحديدا أكثر ، وتولد هذه الجهات المقيدة لمعنى الزمن في اللغة العربية والحداثة للدلالة الفعل من حيث الزمن من مؤثرات شتى تجيء في شكل سوابق ولواحق ، لاصقة أو منفصلة ، أو يبرزها السياق . ويمكن حصر تلك المؤثرات في المباني الدالة على الجهات الزمنية ، وهي في عمومها قد ولم ولما ولن ولا وما والسين وسوف وكان وما زال وظل وكاد وطفق « وفوق كل ذلك تلعب الظروف الزمانية دورها الهام جدا في هذا المجال بتخصيص الزمن النحوي بواسطة الدلالة على توقيت الحدث الواحد الذي يدل عليه الفعل ونحوه في الجملة ، أو بواسطة الدلالة على الاقتران الزمني بين حدثين مدلول عليهما بعنصرين مختلفين في الجملة »² على حد تعبير الدكتور تمام حسان . أما المباني الدالة على جهات فهم معنى الحدث فهي . عنده . الهمزة والتضعيف ، وتكرار المبنى ، وتاء الفاعل ، والسين والتاء ، ونون الانفعال ، وتاء الاقتعال ، وتاء التفعّل ، وتاء الاقتعال عن جهات التعدية وتكرار الحدث والمشاركة والطلب والمطاوعة والاتخاذ والتكلف والتبادل³ . وثمة أيضا جهات في فهم معنى علاقة الإسناد في التركيب ، أي أنها ليست مسيطرة على أي من الزمن أو الحدث لتقييده ، بل تتوجه إلى

1 Henri Fleish : *Traité de philologie arabe* .Vol 2 : *Pronoms , Morphologie Verbale , Particules* . Dar El - Machreq Editeurs . Beyrouth . 1979 . p 175 .

² تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . ص 257 .

³ المرجع نفسه . ص 257 .

الإسناد لتقييده ، والتعبير عنها يتم عن طريق ظروف المكان والمنصوبات كالحال والمفعول معه والمفعول به والمفعول فيه والمفعول لأجله وكذلك حروف الجر وأدوات أخرى غيرها فصل القول فيها الدكتور حسان تمام .¹ عكذا يتبين أن الجهات أنواع ثلاث : جهات في فهم معنى الزمن وجهات في فهم معنى الحدث وجهات في فهم معنى علاقة التركيب في الإسناد ، والأولى هي التي تهمننا في بحثنا هذا على وجه الخصوص .

إن النحاة القدماء إذا كانوا قد اختلفوا في أقسام الفعل الثلاثة ، فجعلها البصريون : الماضي والمضارع والأمر ، وصيغها : فَعَلَ ، يَفْعَلُ ، أَفْعَلُ ، وصرف الكوفيون نظرهم عن القسم الثالث الأمر الذي لم يعدوه فعلا ، أو لا يحمل أية دلالة زمنية ، وأحلوا محله الدائم وصيغته فَاعِلٌ ، فإنهم في مجموعهم يقرون بأن الأزمنة الثلاثة : الماضي والحال والمستقبل مساوقين للزمن الفلسفي ، باستثناء فئة محدودة أنكرت إمكان وجود الحال استنادا إلى تأويل فلسفي كما أسلفنا . ولكن المحدثين حرصوا على تحديد كل زمن من هذه الثلاثة ، بقدر كبير من الدقة . وهكذا وجدنا إبراهيم أنس يحدثنا ، متأثرا في هذا أيضا بالتفكير الفلسفي ، عن سبعة أزمنة هي : قبل الماضي ، الماضي ، بعد الماضي ، الحاضر ، قبل المستقبل ، المستقبل ، بعد المستقبل .² ومضى الدكتور تمام حسان أبعد ذلك حين جعل أزمنة اللغة العربية الثلاثة « تنفرع عند اعتبار الجهة إلى ستة عشر زمنا نحويا »³ وكل طائفة منها ماقرعة من زمن ، فالماضي تنفرع عنه تسعة أزمنة هي :

¹ إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة . ص 152 .

² تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها .. ص 243 .

- 1 . البعيد المنقطع : كَانَ فَعَلَ .
- 2 . القريب المنقطع : كَانَ قَدْ فَعَلَ .
- 3 . المتجدد : كَانَ يَفْعَلُ .
- 4 . المُنْتَهِي بِالْحَاضِرِ : قَدْ فَعَلَ .
- 5 . المتصل بالحاضر : مَا زَالَ يَفْعَلُ .
- 6 . المستمر : ظَلَّ يَفْعَلُ .
- 7 . البسيط : فَعَلَ .
- 8 . المقارب : كَادَ يَفْعَلُ .
- 9 . الشروعِي : طَفِقَ يَفْعَلُ .
- والحال تتفرع عنه ثلاثة هي :
- 10 . العادي : يَفْعَلُ .
- 11 . التجديدي : يَفْعَلُ .
- 12 . الاستمراري : يَفْعَلُ .

ومن الواضح أن صيغتها جميعها واحدة ، والذي يحدد جهتها هو السياق . أما أزمنة المستقبل فأربعة هي :

- 13 . البسيط : يَفْعَلُ .
- 14 . القريب : سَيَفْعَلُ .
- 15 . البعيد : سَوْفَ يَفْعَلُ .

16 . الاستمراري : سيظل يفعل . ٤

وقد تابعه في ذلك تلميذه الدكتور فاضل مصطفى الساقى^١ ؛ بينما تباينت مصطلحات باحثين آخرين في تسمية بعض الأزمنة ، والتفريق بين مدلولات بعضها الآخر ، هلى نحو ما تلقى لدى مصطفى النحاس^٢ ومحمد عبد الرحمن الريحاني^٣ على سبيل المثال . والجدير بالذكر أن التفريعات الزمنية التي ينعتمها هؤلاء الدارسين منذ تمام حسان بـ " جهات الفعل " إن هي إلا محاكاة ومناظرة للتفريعات الزمنية الموجودة في عدد من اللغات الأوروبية ، فالفرنسية مثلا تتضمن ثماني صيغ تصريفية زمنية ترد في الجملة الخبرية ، هي :

Le present , Le passe simple , Le passe compose , Le passe anterieur , L'imparfait , Le plus que parfait , Le futur simple , Le futur anterieur .

ولكن اللغويين الأوروبية . فيما يبدو . لا يعدون التفريعات التي يتحدث عنها تمام حسان ومن جاء بعده إلا مجرد « صيغ تصريفية ، وليست جهة (aspect) ، على الأقل بمفهومها السائد عندهم حديثا »^٤ . والحق أن ذلك الحكم غير دقيق ، فلكل لغة طرقها الخاصة ووسائلها المعينة للتعبير عن الجهة ، وهو مستمد جزئيا من نظامها الفعلي . وإذا كان يسبرسن يرى أنه يمكن التعبير عن الجهة ، في غير اللغات السلافية . التي لها خصوصيتها في

¹ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . ص 245 .

² فاضل مصطفى الساقى : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة . مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1977 . ص 239 .

³ مصطفى النحاس : دراسات في الأدوات النحوية . ص 61 ، 62 .

⁴ محمد عبد الرحمن الريحاني : اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية . ص 243 ، 244 .

⁵ الحاج موسى الثالث : مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة - دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية المعاصرة . ص 23 .

هذا المجال . عن طريق واحدة من طرق أربعة :

- 1 . المعنى الأصلي للفعل .
- 2 . المعنى العرضي للفعل كما يحدده السياق أو الموقف .
- 3 . لاصقة اشتقاقية .
- 4 . الصيغة الزمنية¹ .

فإن ذلك ينطبق تماما على العربية ، ومن ذلك تولدت تلك التقريعات التي يتحدث عنها تمام حسان ومن سلك مسلكه من اللغويين المحدثين العرب ، وهي اجتهادات ربما أعوزتها الدقة في التسمية وربما تضاربت واضطربت اضطرابا جليا في تحديد المصطلح ، ولكنها ألفت أضواء جديدة على ما تحمله العربية من ثراء في مجال التعبير عن الزمن ، لم يتح له أن يُبرز ويُدرس بقدر مناسب من العمق ، وذلك ما وقف عليه عدد من النحاة العرب المحدثين مثل المخزومي والسامرائي وأضرابهما من الذين كانت لهم نظرات تجديدية في النحو العربي .

إن ما يسميه يسبرسن المعنى العرضي للفعل كما يحدده السياق أو الموقف هو بالضبط

ما تحدث عنه عدد من النحاة القدماء وما وضعه المحدثون منه تحت

عنوان : الزمن النحوي ، كما مر بنا في موضع سابق من هذا الفصل .

التام وغير التام :

وإذ نتحدث عن الجهة لا يفوتنا أن نتوقف عند مصطلحين آخرين كثر دورانهما عند

1 Otto Jespersen : The philosophy of grammar . George Allen Unwin Ltd , 1924 . p 286 .

المستشرقين المشتغلين بقضايا النحو والصرف العربيين هما : مصطلحا التام وغير التام ترجمة لمصطلحي *accompli L'inaccompli et* . والواقع أن هذه الترجمة في حد ذاتها تمثل مشكلا عويصا لا يقل عن المشكل الذي تطرحه كلمة الجهة . ولقد كان مقترح هذه الترجمة أول مرة . في حدود ما نعلم . المستشرق الأب هنري فليش اليسوعي في كتابه : " *L'arabe classique – Esquisse d'une structure linguistique* " الذي ترجمه إلى العربية الدكتور عبد الصبور شاهين تحت اسم " العربية الفصحى . نحو بناء لغوي جديد " ، وقد صدرت طبعته الأولى سنة 1966 . فلقد حدثنا المترجم في تقديمه للكتاب عن أن تعبير المؤلف عن مصطلحي الماضي والمضارع بلفظي *L'accompli et l'inaccompli* وإعراضه عن استعمال الكلمتين الشائعتين *Le present , le passe* مرجعه إلى الاتجاه الوظيفي الذي سلكه في وضع مصطلحاته ، ليؤكد أن كلمة *accompli* تفيد انتهاء الحديث ، على حين يشير مقابلها *inaccompli* إلى عدم انتهائه ، مؤكدا أن « التصرف الأولي للترجمة أن ترد المفهوم إلى اصطلاحه الشائع في العربية ، فتعطي الأول كلمة " الماضي " والثاني كلمة " المضارع " ، ولكن المنهج الذي ترسمه المؤلف منع من ذلك ، بل رفض رفضا قاطعا استعمال هذين اللقبين للفعل العربي « ٤ ، ذلك أن أولهما (الماضي) مرتبط بالزمن ، أي أن له أساسا وظيفيا ، بينما تسمية ثانيهما (المضارع) مستمدة من جانب شكلي يتمثل في مضارعة أي مشابهته للاسم أو لاسم الفاعل ، وهذا أمر يتصل بشكل الكلمة فلا علاقة له ، بطبيعة

¹ هنري فليش : العربية الفصحى - نحو بناء لغوي جديد . ص 20 - 21 .

الحال ، بالمدلول الوظيفي . « ومن حيث طراً الخلل على النظام بهذا الاختلاط بين الأسس ، فلا مناص من وضع مصطلحين جديدين على أساس وظيفي واحد ، أي يعبران عن المدلول الزمني لكليهما ، واستقر الرأي بيني وبينهما على أنهما " التام وغير التام " « ١ . ولكن هذين المصطلحين ملتبان ، فما يدل عليه التام ليس ما يدل عليه لفظ accompli بصفة دقيقة . فمعجمات اللغة تنبؤنا أن كلمة accompli تعني المنجز² ، وهو فعل متعد ، بينما كلمة تام هو مستمدة من فعل تم وهو فعل لازم يتحدث عن الفعل نفسه ، ولا يحمل إشارة إلى فاعله ، وقد يشير إلى الكمال . ويؤكد ذلك استعماله لدى بعض النحاة العرب المعاصرين مقابلاً لكلمة parfait الفرنسية وكلمة perfect الإنجليزية . « ٢ . فنت فاعل بأنه تام يعني ، حسب المنطوق اللغوي على الأقل ، انقضاءه وعدم استمراره ، وذلك لا ينطبق على صيغة فَعَلَ بِمُخْتَلَفِ أَشْكَالِهَا ، فشكْل فَعَلَ الدال على الحالة المؤقتة مثل حَزَنَ و فَرِحَ ، وشكْل فَعُلَ المستمرة الدائمة مثل ثَقُلَ و قَبِحَ و حَسُنَ ، يدلان على حالات مستمرة لم تنته في لحظة معينة⁴ ، لكي ينطبق عليها مفهوم التمام بحرفيته . وفضلاً عن ذلك فإن مفهوم التام يختلط في النحو العربي باستعمال النحاة العرب هذا اللفظ لدى الحديث عن فعل الكينونة ، حين ينعنون كان بأنها ناقصة أو تامة ، على نحو ما هو معروف .

¹ المرجع السابق . ص 21 .

2 Daniel Reig : As- sabil . Dictionnaire Arabe - Francais Français - Arabe. Collection Saturne . Librairie Larousse . Paris . 1983 . mot 5312 .

³ ينظر على سبيل المثال : محمد عبد الرحمن الريحاني : اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية . ص 275 .

4 R . Blachere & M . Gaudetroy-Demombynes : Grammaire de l'arabe classique .G-P Maisonneuve & Larose , editeurs . Paris . 1975 . p 38 .

ومن المعلوم أن مستعملي المصطلحين L'accompli et l'inaccompli

يذهبون إلى أن المسار يُنعت بأنه L'accompli إذا كان قد تم الوصول إلى منتهاه ،

بخلاف نقيضه l'inaccompli الذي لم يبلغ منتهاه . تقول الباحثة جانا مُعَيَّرَل :

«Un proces est accompli si son terme est atteint , et non accompli si au contraire il n'a pas atteint son terme»¹ ،

ومهما يكن من أمر ، فإن المستشرق الأب هنري فليش الذي كان من رواد استعمال

هذين المصطلحين وترجمتهما كما أسلفنا يقرر تبعا لرؤيته هذه أن تصريف العربية لا يعرف

سوى زمنين قاصداً بذلك ما يشير إليه هذان اللفظان ، وقد ارتضاهما لدالتهما الزمنية

الخصبة ، على خلاف مصطلحي الماضي والمضارع المتبسين لارتباط دلالة أولهما على الزمن

وارتباط الآخر بالجانب الشكلي المتمثل في مضارعة لاسم الفاعل حسب تعليل بعض النحاة

القدماء ؛ ولكن فليش يناقض موقفه حين يذهب لاحقا إلى أن الفعل العربي « قائم ، لا

على الزمن ، بل على الصورة أو الشكل » .

وعلى خطى فليش سار الكاتبان ريجيس بلاشير وج قودفروي دومومين في كتابهما

" نحو العربية الكلاسيكية " مستعملين هذين المصطلحين ومؤكدين في صدارة كلامهما عن

عنهما « أن تصريف الفعل العربي فقير ، إذا قورن ، على سبيل المثال ، بنظيرتها في

اللغات الهندو أوروبية . ومن المناسب ، ابتداءً ، التنبية إلى أن مفهوم الزمن ليس له فيها

¹ Jana Moghaizel : L'expression du temps . traduction du verble en anglais et en arabe .

Dar El – Machreq SARL . Beyrouth . 1993 . p 11 .

² هنري فليش : العربية الفصحى - نحو بناء لغوي جديد . ص 137 .

(يقصد العربية) موقف قوي « خ .

إن هذا الذي رامه هؤلاء الذين تبنا هذين المصطلحين ، بغض النظر عن مدى الدقة في ترجمة مصطلحيهما ، من تأكيد على الطابع الزمني لهما ، بغية استقصاء جهات مختلفة لكل من الزمنين ، لم يختلف صنبعها عن صنيع نظرائهم العرب الذين انطلقوا من مفهوم الجهة إلى تفرعات الفعل العربي كما أومأنا من قبل ، وهو صنيع شابه هو أيضا اضطراب في تحديد عدد الأزمنة من جهة ، والتخبط في استعمال التسميات من جهة أخرى ؛ لذلك آثرت أن أضرب صغحا عن هذا التقسيم الثنائي ، محاولة أن أتخير تسميات مناسبة لكل صيغة مستعملة في جزء عم تعرض لي في الدراسة التطبيقية ن شاء الله .

¹ R . Blachere & M . Gaudefroy-Demombynes : Grammaire de l'arabe classique .G-P Maisonneuve & Larose , editeurs . Paris . 1975 . p 37

الفصل الثاني :

الفعل الماضي

(صيغة فعل)

سورة النبأ :

اشتملت سورة النبأ على أربعين (40) فعلا ، منها ثلاث وعشرون (23) فعلا على صيغة " فَعَلَ " ومتفرعاتها (فَعَّلَ وَأَفَعَلَ) التي قال عنها معظم النحاة القدماء والحديثين إنها تدل على الماضي الخ ، وهذه الأفعال تمثل نسبة 57.50 % من مجموع أفعال السورة (40 فعلا) ، وهي جميعا مبنية للمعلوم ، إلا فعلان هما : وَفُتِحَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَفُتِحَتْ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴾ ١٩ ، و وَسَيَّرْتُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَسَيَّرْتُ الْجِبَالَ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴾ ٢٠ ، وقد بنيا للمجهول . وفي السورة ستة من أفعال الكينونة ، أي ما يمثل نسبة 26.08 % من مجموع الأفعال الماضية ، و 15 % من مجموع أفعال السورة . وأفعال السورة على صيغة فعل ومتفرعاتها ، وباستثناء أفعال الكينونة الست ، تتوجه في معظمها (08 أفعال على الأقل من مجموع 17 فعلا ، أي بنسبة 47.05 %) للدلالة على الماضي بالفعل . أما ما تبقى من أفعال فقد انصرفت دلالة ثلاثة (03) منها إلى الزمن العام الذي يفيد وقوع الفعل في الماضي واستمراره في الحاضر وتجده المتواصل ، ففعل أنزلنا في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا ﴾ ١٤ ، إذ يدل على وقوع إنزال الماء الثجاج (ماء المطر) من قبل وحاضرا واستمرار وقوعه ،

¹ ينظر : سيبويه : الكتاب . 12/1 ، أحمد بن فارس : الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها . دار الكتب العلمية . بيروت . ط 1 . 1997 . ص 86 ، محمد خير الحلواني : الواضح في النحو العربي . ص 68 .

² سورة : النبأ ، الآية : 19 .

³ سورة : النبأ ، الآية : 20 .

⁴ سورة : النبأ ، الآية : 14 .

وكذلك اتخاذ المآب إلى الله المرتبط بمشيئة الإنسان الوارد بصيغة الشرط في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ مَآبًا ﴾ (٣٩) ع ، وذلك يمثل نسبة 17.64 % من مجموع الأفعال الواردة بصيغة فعل ، على حين اقتضى السياق أن تكون أربعة (04) منها ، بما في ذلك الفعلان المبنيان للمجهول المشار إليهما أعلاه (أي ما نسبته 23.52 %) دالة على المستقبل ، لأن السياق هو الذي مَحَضها لهذه الدلالة ، بوصف الكلام متعلقا بيوم القيامة وما يحدث فيه ، من بعث ونشور وتقريع الله للكافرين وتمنيهم في نهاية السورة لو كانوا قد صاروا ترابا الأمر الذي كان سيجنبهم الحساب ويجعلهم بمنأى عن ما هم فيه من عذاب أليم . أما فعل " أحصيناه " في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا ﴾ (٢٩) 2 فهو دال على ما يمكن نعته بماضي المستقبل ، فهو يتعلق بتقريع الملائكة للكافرين يوم القيامة وتأكيدهم لهم بأن كل ما فعلوه في دنياهم قد تم إحصاؤه ، وطبيعي أن ذلك الإحصاء كان قد وقع في الحياة الدنيا ، أي أنهم يحكون في المستقبل ما وقع في الماضي . ونظير ذلك فعل " أذرناكم " في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا ﴾ 3 ، وإن كان هنا يحتمل معنى الحاضر ، على أساس أن الكلام مستأنف ، أي أن الله تعالى بعد أن أتم سرد مشهد تقريع الملائكة للكافرين التفت إلى الحاضر ليذكر المكذبين بأنه يندرهم عذابا قريبا ، يحيق بهم يوم القيامة لاحالة . ومعلوم أن هذا الزمن الذي يحدده السياق ولا تحدده الصيغة هو ما يسميه

1 سورة : النبأ ، الآية : 39 .

2 سورة : النبأ ، الآية : 29 .

3 سورة : النبأ ، الآية : 40 .

النحاة بالزمن النحوي ٤ . ومما لا ريب فيه أن الأفعال الواردة بصيغة فعل في قوله تعالى : ﴿ وَخَلَقْنَاكُمْ أَرْوَاجًا ٨ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ٩ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ١٠ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ١١ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ١٢ وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَاجًا ١٣ وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا ١٤ ﴾ معطوفة على الاستفهام الإنكاري الذي سبقها والوارد بصيغة يفعل المنفية التي حولتها الأداة لم للدلالة هي بدورها على الماضي ، كما هو مقرر لدى النحاة . ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان في هذا الشأن هو : لم جاءت هي جميعا بصيغة فعل وجاء الفعل الذي عُطفت عليه بصيغة يفعل ، مع دلالتها كليهما على المضي ؟ ذلك ما نظفر بإجابة عنه لدى الطاهر بن عاشور الذي يقول : « والمعطوف عليه ، وإن كان فعلا مضارعا ، فدخول " لم " عليه صيِّره في معنى الماضي لما هو مقرر من أن " لم " تقلب معنى المضارع إلى المضي ، فلذلك حسن عطف " خلقناكم " على ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا ٦ وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا ٧ ﴾ ﴾ والكل تقرير على شيء مضي . وإنما عدل عن أن يكون الفعل فعلا مضارعا مثل المعطوف هو عليه لأن صيغة المضارع تستعمل لتقصّد استحضار الصورة للفعل ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَتَثِيرُ سَحَابًا ٥ ﴾ ، فالإتيان بالمضارع في ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا ٦ ﴾ يفيد استدعاء إعمال النظر في خلق الأرض والجبال ، إذ هي مريئات لهم . والأكثر أن يغفل الناظرون عن التأمل

1 يُنظر على سبيل المثال : حسان تمام : العربية مبناها ومعناها . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط 2 . 1979 . ص 19 ، ومحمد خير الحلواني : الواضح في النحو والصرف . قسم النحو . منشورات مكتبة الشاطئ الأزرق . دمشق . ط3 . 1979 . ص 68 .

2 سورة : النبا ، الآيات : من 8 إلى 14 .

3 سورة : النبا ، الآيات : 6 ، 7 .

4 سورة : فاطر ، الآية : 9 .

5 سورة : النبا ، الآية : 6 .

في دقائقها لتعودهم بمشاهدتها من قبل سنّ التفكير ، فإن الأرض تحت أقدامهم لا يكادون ينظرون فيه بله أن يتفكروا في صنعها ، والجبال يشغلهم عن التفكير في صنعها شغلهم بتجشم صعودها والسير في وعرها وحراسة سوائهم من أن تضل شعابها وصرف النظر إلى مسالك العدو عند الاعتلاء إلى مراقبها ، فأوثر الفعل المضارع مع ذكر المصنوعات الحربية بدقة التأمل واستخلاص الاستدلال ليكون إقرارهم مما قرروا به على بصيرة فلا يجدوا إلى الإنكار سيلا . وجيء بفعل الماضي في قوله : ﴿ وَخَلَقْتُمْ أَزْوَاجًا ۝٨ ﴾ ح وما بعده لأن مفاعيل فعل " خلقنا " وما عطف عليه ليست مشاهدة لهم . ودُكر لهم من المصنوعات ما هو شديد الاتصال بالناس من الأشياء التي تتوارد أحوالها على مدركاتهم دواما ، فأقرارهم بها أيسر لأن دلالتها قريبة من البديهي « ١ .

وينبغي أن نسجل أيضا تتابع أزمنة بعض الأفعال في نطاق زمن معين ، كما هو الشأن في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا ۝٣٨ ﴾ ح ، فمن الواضح أن الكلام مشروط بإذن الرحمن للمتكلم ويقول الصواب ، كما إن قول الصواب متوقف على إذن الرحمن ، ومن ثم فزمن الإذن سابق على الكلام أي قول الصواب ، ولو برهنة يسيرة ، أي أن فعل أَذِنَ ماض بالنسبة لفعل قال ، وكلا الفعلين جاء بصيغة فَعَلَ ، ولكن السياق جعلهما دالين على أمر مستقبلي ، فكلاهما يحدث

¹ سورة : النبا ، الآية : 8 .

² الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . الدار التونسية للنشر . تونس ، والمؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر . 1984 . الجزء الثلاثون . ص 16 .

³ سورة : النبا ، الآية : 38 .

يوم القيامة ، يوم يقوم الروح . وكذلك الشأن في قوله عز وجل : ﴿ ذَلِكِ الْيَوْمِ الْحَقُّ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ مَآبًا ﴾ (٣٩) ع ، الذي يلاحظ فيه أن اتخاذ المآب مشروط بالمشيئة ومتوقف عليها ، ومن ثم تكون المشيئة بالضرورة سابقة على اتخاذ المآب ، ولو ببرهنة يسيرة ، وكلا الفعلين جاء بصيغة فَعَلَ ، ولكنهما يقرران قاعدة متجردة من الزمن ، تنطبق على كل عصر وزمان .

ولعلنا نستخلص من الإحصاءات التي وقفنا عليها آنفا أننا إذا جمعنا الأفعال الدالة على الماضي فعلا ، وهي (09) تسعة) ، والأفعال الدالة على الزمن العام ، والتي لا تخلو من دلالة على الماضي ، (وهي (03) ثلاثة) وكذلك الأفعال الدالة على ماضي المستقبل ، ومعنى المضي كامن فيها هي أيضا (وهي (02) اثنتان) ، أمكننا أن نقول بسهولة ويسر أن ما لا يقل عن أربعة عشر (14) فعلا (من مجموع 17 فعلا واردة بصيغة فعل ، أي ما نسبته 82.35 % تتصل دلالتها بالماضي ، وهو ما يثبت أن ما ذهب إليه النحاة القدماء من تخصيص صيغة فعل للدلالة على الماضي كان أمراً مبنياً على استقرار الاستعمال اللغوي للصيغة ، وخاصة في القرآن الكريم .

أما أفعال الكينونة الست (المنعوتة بالناقصة ، والموصوفة بالدخول على المبتدأ والخبر) ، فإنها وإن كانت ، في أصل وضعها تدل على الماضي فحسب ، لم تعد كذلك هنا ، إذ أضحي بعضها دالاً على الصيرورة أيضا ، على نحو ما يدل عليه فعل كانت في

¹ سورة : النبأ ، الآية : 39 .

قوله تعالى : ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴿١٩﴾ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴿٢٠﴾ ﴾ . ع . يقول الحسين بن محمد الدمغاني : « كان : يعني صار (. . .) كقوله تعالى في سورة النبأ ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴾ يعني فَصَارَتْ » . ويقول الطاهر بن عاشور : « و " كانت " بمعنى : صارت . ومعنى الصيرورة من معاني (كان) وأخواتها الأربع ، وهي : ظل ، وبات ، وأمسى ، وأصبح ، وقريئة ذلك أنه مفرّع على " فَتُحِت " ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُنشِقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴿٣٧﴾ ﴾ . ومن الواضح أن الحديث هاهنا عن يوم القيامة ، أي عن المستقبل ، ووجود قرائن لفظية وأخرى معنوية تتحدث عن الحساب والعقاب ، قبل هذه الآيات وبعدها يؤكد ذلك . وثمة أفعال كينونة أخرى ارتبطت دلالتها بإفادة تأصل الفعل في علم الله تعالى ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا ﴿١٧﴾ ﴾ ، الذي قال بشأنه الطاهر بن عاشور : « وإقحام فعل كان لإفادة أن توقيته متأصل في علم الله لما اقتضته حكمته تعالى التي هو أعلم بها وأن استعجالهم به لا يقدمه على ميقاته » . وكما في قوله أيضا : ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾ ﴾ ، وقد ذهب فيه ابن عاشور إلى مثل ما ساقه في الآية السابقة ، حيث قال : « وأقحم " كانت

1 سورة : النبأ ، الآيتان : 19 ، 20 .

2 الحسين بن محمد الدمغاني : قاموس القرآن ، أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم . تحقيق عبد العزيز سيد الأهل . دار العلم للملايين . بيروت . ط 3 . 1980 . ص 411 .

3 سورة : الرحمن ، الآية : 37 .

4 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 33 / 30 .

5 سورة : النبأ ، الآية : 17 .

6 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 29 / 30 .

7 سورة : النبأ ، الآية : 21 .

" دون أن يُقال : إن جهنم مرصداً للدلالة على أن جعلها مرصداً أمر مقدر لها ، كما تقدم في قوله ﴿ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَتًا ﴾ ﴿١٧﴾ ، وفيه إيماء إلى سعة علم الله تعالى حيث أعد في أزله عقاباً للطاغين « ١ . أما فعل كانوا الوارد المقترن بفعل مضارع منفي هو يرجون ، في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴾ ﴿٢٧﴾ ، فقد جعل ما بعده دالاً على الاستمرار وتجدد الفعل في الماضي والحاضر ، كما يرى الطاهر بن عاشور حين نبه إلى أن هذا الفعل « دال على أن انتفاء رجائهم الحساب وصف متمكن من نفوسهم وهم كائنون عليه ، وليس المراد بفعل " كانوا " أنهم كانوا كذلك فانقضى لأن هذه الجملة إخبار عنهم ، في حين نزول الآية وهم في الدنيا ، وليست مما يقال لهم أو عنهم يوم القيامة . وجيء بفعل " يرجون " مضارعاً للدلالة على استمرار انتفاء ما عبر عنه بالرجاء ، وذلك لأنهم كلما أعيد لهم ذكر يوم الحساب جددوا إنكاره وكرروا شبهاتهم على نفي إمكانه لأنهم قالوا ﴿ إِنَّ نَظْنَؤُا لَّا ظَنَّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيقِنِينَ ﴾ ﴿٣٢﴾ « ٢ . وتبقى كلمة كنت الواردة في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾ ﴿٤٠﴾ ، محتملة للدلالة على الماضي أو على الحاضر ، كما يُستفاد من قول أبي حيان : « وتمنيه ذلك ، أي تراباً في الدنيا ، ولم يُخلق ، أو في

1 سورة : النبأ ، الآية : 17 .

2 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 30 / 35 - 36 .

3 سورة : النبأ ، الآية : 28 .

4 سورة : الجاثية ، الآية : 32 .

5 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 30 / 39 - 40 .

6 سورة : النبأ ، الآية : 40 .

ذلك اليوم « ٤ . وإذا كان تأويلها على المعنى الأول ، أي تمني الكافر أن لا يكون قد خرج إلى الوجود أصلا ، فدلالة فعل الكينونة على الماضي واضحة . أما إذا ملنا إلى تفسيرها على أنها تعني تمني الكافر يوم البعث أن يكون كالبهائم والطيور الذين يبعثون ثم يصيرون ترابا كما في تفسير القرطبي : « ذكر أبو جعفر النحاس : حدثنا أحمد بن محمد بن نافع ، قال : حدثنا سلمة بن شبيب ، قال : حدثنا عبد الرزاق ، قال : حدثنا معمر ، قال : أخبرني جعفر بن برقان الجزري عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة ، قال : إن الله تعالى يحشر الخلق كلهم من دابة وطائر وإنسان ، ثم يقال للبهائم والطيور : كوني ترابا ، فعند ذلك " يقول الكافر : يا ليتني كنت ترابا " . وقال قوم : " يا ليتني كنتُ ترابا " أي لم أبعث « ٥ ؛ ففعل كنتُ بمعنى صرتُ ، وهو يقع في المستقبل ، ذلك أن الكافر لا يقولها إلا يوم القيامة لشدة ما يراه من العذاب . وذهب ابن حيان إلى تفسير آخر حين رأى أن الكافر في هذا الموضع هو إبليس الذي يتمنى ، حين يرى ما يناله المؤمنون من الثواب والنعيم ، أن لو كان كآدم المخلوق من تراب ، والذي احتقره أولا حين خلقه ٦ . وأورد ، في السياق ذاته ، أي تفسير الكافر بإبليس ، تأويلا آخر لمعنى " ترابا " ، فقال : « وقيل : ترابا أي متواضعا لطاعة الله تعالى ، لا جبارا ولا متكبرا » ٧ . وممن الجلي أن هذه التأويلات

¹ أبو حيان الغرناطي : تفسير البحر المحيط . مكتبة ومطابع النصر الحديثة . الرياض . د . د . ت . 6 / 416 .

² أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي : الجامع لأحكام القرآن . دار الكتاب العربي . القاهرة . د . ت . المجلد العاشر . 187 / 20-19 .

³ أبو حيان الغرناطي : تفسير البحر المحيط . 416 / 6 .

⁴ المصدر نفسه . 416 / 6 .

جميعها تصرف دلالة فعل الكينونة إلى المستقبل .

ولعلنا بعد ذلك كله نخلص إلى أن ما أكدناه في مفتاح حديثنا عن هذه السورة من كون معظم الأفعال الواردة بصيغة " فَعَلَ " في بدايتها دالة على الماضي ، أي تطابقت فيها الصيغة الصرفية مع الدلالة الزمنية لها . وثمة أفعال أخرى في السورة تدل على المستقبل . أما الأفعال الناقصة التي يذهب النحاة إلى دلالتها بوضعها على الماضي ، فقد تبينت دلالة معظمها على المستقبل ، بحكم السياق والقرائن . وذلك كله ما تؤكده الجداول البيانية رقم 1 ، 2 ، 3 ، 4 .

سورة النازعات :

وننتقل الآن إلى سورة النازعات . وأول ما نسجله بشأنها هو تضمنها ثمانية وعشرين (28) فعلا بصيغة فَعَلَ ومتفرعاتها (فَاعَلَ ، فَعَّلَ ، أَفْعَلَ) ، وهو ما يمثل نسبة 63,63 % من مجموع أفعال السورة البالغ عددها أربعة وأربعين (44) فعلا ؛ وهي نسبة تجاوزت نظيرتها في سورة النبأ . ولم تخلُ السورة ، كسابقتها ، من أفعال بهذه الصيغة خرجت عن دلالتها التي محضها لها النحاة القدماء ، أي الماضي . وبالفعل ، فإنه إذا كان ثمة خمسة وعشرون (25) فعلا ، وهو ما يمثل نسبة 89,28 % من الأفعال الواردة بصيغة فَعَلَ ومتفرعاتها ، تتطابق صيغتها مع ما صرفها إليه النحاة من دلالة على الماضي ، فإن ثمة ثلاثة (03) أفعال ، وهي تمثل نسبة تناهز 10,71 % ، وردت أيضا بهذه الصيغة ، ولكنها تدل على المستقبل . ودلالتها على ذلك متأية من سبب نحوي محدد ، وهو دخول أداة الشرط (إذا) عليها ، أو عطفها على فعل دخلت عليه ، وعزز ذلك السياق الذي يؤكد تعلقها بيوم البعث والحساب .

إن أول فعل ماض افتتحت به السورة هو فعل الكينونة الوارد في قوله تعالى : ﴿إِنَّ أَوَّلَ مَا كُنَّا عِظْمًا نَخْرَةً ۝۱۱﴾ ، وهو فعل الكينونة الوحيد الوارد في هذه السورة ، بما يمثل نسبة 0,12 % من مجموع أفعال السورة الواردة بصيغة (فَعَلَ) ومتفرعاتها ، بخلاف سابقتها التي وردت فيها ستة من أفعال الكينونة كما أسلفنا ، أكثرها خرج عن دلالاته الأصلية على الماضي ليدل على الصيرورة أو على المستقبل ، أو على الزمن العام . أما

¹ سورة : النبأ ، الآية : 11 .

الفعل (كنا) في هذه السورة فإنه بدوره خرج عن دلالة الأصلية المرتبطة بكونه من الأفعال الناقصة ، في نظر النحاة ، أي الدلالة على الماضي ؛ حيث دخلت عليه أداة الشرط (إذا) فتحول ، كغيره من الأفعال التي تجيء بصيغته ، إلى الدلالة على المستقبل .

وإلى هذا الجانب تنبه السيد الطاهر بن عاشور ، حين عرض لهذه الآيات ، فسجل ، معلقا : « و (إذا) ظرف للمستقبل ، فلذلك إذا وقع بعد الفعل الماضي صُرف إلى الاستقبال ، وإنما يُؤتى بعد (إذا) بفعل المضى لزيادة تحقيق ما يفيد (إذا) من تحقق الوقوع »¹ . وقد عضد ذلك السياق الذي يورث إليه الخطاب منذ مفتتح السورة ، كما بين ذلك الفراء حين قال : « ويسأل السائل أين جواب القسم في النازعات ؟ فهو مما تُرك جوابه لمعرفة السامعين . المعنى ، وكأنه لو ظهر كان : لُبَّعْنَنَّ ، وَلَحَّاسِبَنَّ ؛ ويدل ذلك قولهم : ﴿ أءَاذَا كُنَّا عِظْمًا نَخْرَةً ﴾² . ألا ترى أنه كالجواب لقوله : لُبَّعْنَنَّ إِذْ قَالُوا : إِذَا كُنَّا عِظْمًا نَخْرَةً تُبْعَثُ »³ . ولئن كان السياق هاهنا ، فضلا عن الشرط ، هو الذي عزز صرف الفعل للدلالة على المستقبل ، كما أسافنا ، فإن التصريح الجلي . المقترن بالشرط أيضا . هو الذي جعل الفعل الآخر (جاء) في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَةُ الْكُبْرَى ﴾⁴ ، دالا على المستقبل ، ونعني بالتصريح الجلي عبارة الطامة الكبرى التي تعني ، حسبما يرى المفسرون ، ومنهم القرطبي ، « النفخة الثانية التي يكون معها البعث . قال

¹ الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 89/30 - 40 .

² سورة : النازعات ، الآية : 11 .

³ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء : معاني القرآن . عالم الكنب . بيروت . ط 3 . 1983 . 231/3 .

⁴ سورة : النازعات ، الآية : 34 .

ابن عباس في رواية الضحاك عنه ، وهو قول حسن . وعن ابن عباس أيضا والضحاك أنها القيامة ، سُمِّيَتْ بذلك لأنها تطم على كل شيء فتعم ما سواها لعظم هولها ، أي تغلبه . وفي أمثالهم : " جَرَى الوَادِي فَطَمَّ عَلَى القَرِيِّ " الخ « ١ » . وهذا التصريح الجلي ذاته هو الذي نظفر به في عبارة بُرَزَتْ الجحيم الواردة في قوله تعالى : ﴿ وَبُرَزَتْ الجَحِيمُ لِمَن يَرَى ﴾ (٣٦) ، وحيث إن بروز الجحيم ، أي ظهورها ، لا يكون إلا يوم القيامة ، فإن دلالة صيغة قُفِّلَ ، لا يمكن إلا أن تكون على المستقبل ، واستعمال صيغة (فَعَلَ) للدلالة على الماضي في هذا الحقل الدلالي متساوق مع واحدة من الدلالات التي حددها لها النحاة ، كاستعمال تلك الصيغة لدى الحديث عن أحداث يوم القيامة ، وعده كأنه قد وقع لكونه متحقق الوقوع ، كما أكد ذلك الدكتور مهدي المخزومي حين سجل أن « بناء (فَعَلَ) ويراد به الفعل الماضي مطلقا ، مجردا أو مزيدا ، يرى الدارس أن بناء فَعَلَ يُستعمل ويُراد منه دلالات منها : الدلالة على أن العمل كأنه قد وقع ، لأن وقوعه أمر محقق » ٢ . فضلا عن ذلك فإن الجملة برمتها معطوفة على سابقتها الشرطية ، كما لا يخفى على ذي بصر . هذه هي الأفعال الثلاثة الواردة بصيغة (فَعَلَ) الدالة بوضعها هنا ، والمنصرفه هاهنا ، بفعل ضمائم وقرائن لفظية ومعنوية ، إلى الدلالة على المستقبل .

¹ أبو الفضل أحمد بن محمد النسابوري الميداني : مجمع الأمثال . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت . ط 2 . د . ت . 1 / 219 .

² القرطبي : الجامع لأحكام القرآن . المجلد العاشر . 19_20 / 204 .

³ سورة : النازعات ، الآية : 36 .

⁴ المخزومي : في النحو العربي - نقد وتوجيه . منشورات المكتبة العصرية . بيروت . ط 1 . 1964 . ص 122_123 .

أما الأفعال التي جاءت على صيغة (فَعَلَ) والتي حافظت على دلالتها الأصلية أي الماضي فهي الواردة في كلام الله عن أخبار سيدنا موسى عليه السلام وعن فرعون ، وكذلك الأخبار التي تتحدث عن خلق الله للكون وبناء السماوات والأرض والجبال ، وفي الختام حديث عن الذين طغوا وتكبوا الصراط المستقيم وعن الذين في الجهة المقابلة اتصقوا الله واجتنبوا المحرمات . إن إعمال النظر في هذه الزمرة الأخيرة من الأفعال يجعلنا نقف على تطابق جلي بين الصيغة الصرفية وبين الدلالة النحوية ، أي أن الماضي فيها بصيغته التي حددها النحاة دل بالفعل على زمن مضى وانقضى حسبما يؤكد السياق . ولئن عمدنا إلى تصنيف هذه الأفعال الدالة بصيغتها وسياقها على الماضي فإننا نظفر بأصناف ثلاثة ، يضم أولها أفعال : أتاك ، إذ ناداه ، طغى ، فأراه ، فكذب ، وعصى ، أدبر ، فحشر ، فنادى ، فقال ، فأخذه ، وهي واردة في سياق سرد قصة سيدنا موسى عليه السلام مع فرعون ، ومآل هذا الأخير ، بعد تكذيبه وتماديه في ادعائه الربوبية وطغيانه . ومن المسلم به أنها جميعا أحداث مضت وانقضت ، ونزل القرآن الكريم يخبر الناس بها ليستخلصوا منها العبر . ومن المؤكد أن من وظائف صيغة (فَعَلَ) الأصلية ، كما أورد ذلك الدكتور إبراهيم السامرائي ، « سرد أحداث ماضية في أسلوب القصص ، كما جاء كثير من هذا النوع في النصوص القديمة »¹ . ويضم الصنف الثاني أفعال : بناها ، رفع ، فسواها ، أغطش ، أخرج ، دحاها ، أخرج ، أرساها ، وهي أفعال كلها تتحدث عن وقائع جرت في ماضٍ سحيق عند بدء الخليقة ، ومن ثم فهي تدل على الماضي البعيد المطلق . أما

¹ السامرائي : الفعل : زمانه وأبنيته . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط 3 . 1983 . ص 28 .

الصف الثالث فتنظم فيه الأفعال الآتية : سعى ، بُرِّزَتْ ، طغى ، آثر ، خاف ، نهى ، وقد جاءت جميعها في معرض الحديث عما يحدث يوم البعث من تذكّر كل إنسان لمسعاه في الدنيا والمضي إلى وصف مسلك فريقين من الناس : فريق الذين طغوا مؤثرين الحياة العاجلة ، فاستحقوا أن يكون الجحيم مصيرهم ، وفريق الذين خافوا ربهم وكبحوا جماح نفوسهم فنهوها عن أن تطوح بها الأهواء وترديها النزوات ، فاستحقوا هم بدورهم أن تكون الجنة مأوى ومستقرا لهم . ، ومن الواضح أن استعمال بناء (فَعَلَ) هنا ورد في معرض الحديث عن وقائع وتصرفات سابقة بدرت من صنفين من الناس ، في حياتهم الدنيا . واستعمال بناء (فَعَلَ) في هذا الحقل الدلالي أيضا كسابقه مقرر لدى النحاة ، كما أشار إليه أيضا الدكتور مهدي المخزومي حين أضاف : « ويكثر بناء (فَعَلَ) بهذا المعنى في الوعد والوعيد والمعاهدات »¹ .

ومما ينبغي التوقف عنده هنا هو طبيعة هذه الأفعال من حيث دلالتها على الاستمرار والتجدد . فالطغيان وإيثار الحياة الدنيا ليست أفعالا حدثت في لحظة واحدة أو زمن معين ، بل استمرت في الزمن ثم ظلت تتجدد على مدى حياة فاعليها . والأمر ذاته ينطبق على أفعال الفريق الآخر : الخوف من الله ونهي النفس عن الهوى ، إذ أنها بالفعل أفعال لم تحدث في زمن معين ، ثم انقضت ، بل كانت سلوكا مستمرا متجددا مدى حياة أصحابها . وكل ذلك نجليه الجداول البيانية رقم 5 ، 6 ، 7 ، 8 .

¹ المخزومي : في النحو العربي - نقد وتوجيه . ص 122- 123 .

سورة عبس :

ونمضي قدما في متابعة صيغة (فَعَلَ) ومتفرعاتها لتكون محطتنا الآن سورة عَبَسَ التي اشتملت على اثنين وعشرين (22) فعلا بهذه الصيغة من بين ستة وثلاثين (36) فعلا ، هي مجموع الأفعال الواردة في هذه السورة ، وهو ما يمثل نسبة 61,11 % .

ولعل أول ما يلفت النظر في هذه الأفعال الواردة بصيغة (فَعَلَ) ومتفرعاتها وجود ستة منها لا تدل على الماضي الذي هو دلالتها الأصلية ، بحسب ما تواضع عليه النحاة . وأول هذه الأفعال اللافتة للنظر فعل قُتِلَ في قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ۗ ﴿١٧﴾ ١ وقد ذهب أكثر المفسرين إلى أنه يحمل معنى الدعاء . ومن هؤلاء المفسرين فخر الدين الرازي الذي قال : « قوله تعالى ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ ﴾ دعاء عليه وهي من أشنع دعواتهم ، لأن القتل عاية شدايد الدنيا . و ﴿ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ تعجب من إفراطه في كفران نعمة الله ؛ فقوله ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ ﴾ تنبيه على أنهم استحقوا أعظم أنواع العقاب ، وقوله ﴿ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ تنبيه على أنواع القبائح والمنكرات ؛ فإن قيل : الدعاء على الإنسان إنما يليق بالعاجز ، والقادر على الكل كيف يليق به ذاك ؟ والتعجب أيضا إنما يليق بالجاهل بسبب الشيء ، فالعالم كيف يليق به ذاك ؟ الجواب : أن ذلك ورد على أسلوب كلام العرب وتحقيقه ما ذكرنا أنه تعالى بين أنهم استحقوا أعظم أنواع العقاب لأجل أنهم أتوا بأعظم أنواع القبائح » ٢ . وعلى التقيض من ذلك يورد أبو حيان الغرناطي ، في مستهل حديثه عن هذه الآية ، إشارة على دلالة فعل (قُتِلَ) ها

1 سورة : عبس ، الآية : 17 .

2 فخر الدين الرازي : التفسير الكبير . دار الفكر . بيروت . ط 1 . 1981 . 60/16 .

هنا على معناه الأصلي ، أي الماضي ، عن طريق إيراد واقعة بعينها يرى أن الآية تشير إليها ، إذ يقول : « قيل : نزلت في عتبة بن أبي لهب غاصب أباه فأسلم ثم استصلحه أبوه وأعطاه مالا وجهزه إلى الشام ، فبعث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كافر برب النجم إذا هوى . ورؤي أنه صلى الله عليه وسلم قال : اللهم ابعث عليه كلبك يأكله ، فلما انتهى إلى الغاضرة ذكر الدعاء ، فجعل لمن معه ألف دينار إن أصبح حيا ، فجعلوه وسط الرفقة والمتاع حوله : فأقبل الأسد إلى الرحال ووثب فإذا هو فوقه فمزقه ، فكان أبوه يندبه ويبكي عليه ، وقال : ما قال محمد شيئا إلا كان »^١ . ولكن أبا حيان يعود ليورد رأيا آخر يلتقي مع رأي الرازي فيضيف : « والآية وإن نزلت في مخصوص فالإنسان يراد به الكافر . وقيل دعاء عليه ، والقتل أعظم شدائد الدنيا »^٢ . ويلتقي أيضا مع الرازي في تفسير عبارة ما أكفره حين يؤكد هو أيضا أنها تعني تعجبا من إفراط كفر الإنسان الكافر ، وحيث إن التعجب الذي هو ممكن من قبل المخلوقين مستحيل في حق الله تعالى ، فإنه يؤول العبارة على أنها تعني أن ذلك الإنسان « هو ممن يُقال فيه ما أكفره »^٣ . والجدير بالذكر أن هذا الضرب مما يسميه البلاغيون تعجيبا ، أي دعوة من الله إلى الناس إلى التعجب ، لأن الله عز وجل منزّه عن ذلك لكمال علمه وإحاطته لكل شيء . ونعود إلى فعل (قتل) لنخلص إلى القول إن الذي يترجح لدينا ، بعد هذا ، أن هذه الصيغة ، ها هنا تحمل معنى الدعاء ، على خلاف عبارة (قاتلهم الله) الواردة في قوله تعالى ﴿ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنْتَ يَوْمَ تَكُونُ

¹ أبو حيان : البحر المحيط . 426/6 .

² المصدر نفسه . 426/6 .

³ المصدر نفسه . 426/6 .

﴿ ع ﴾ ، فإنها تعني التعجب ، كما نبه إلى ذلك الطاهر بن عاشور حين قال مشيراً إلى أن مورد قوله تعالى ﴿ قِيلَ لِلْإِنْسَانِ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ ﴿ ١٧ ﴾ « غير مورد قوله تعالى : ﴿ قَالَهُمْ اللَّهُ ﴾^ط وقولهم : قائل الله فلانا ، يريدون التعجب من حاله ، وهذا أمر مرجعه للاستعمال ، ولا داعي إلى حمله على التعجب ، لأن قوله ﴿ مَا أَكْفَرَهُ ﴾^ط يعني عن ذلك «^س . وبطبيعة الحال فإن الدعاء لا يتحقق إلا في المستقبل ، سواء أكان بعيداً أم قريباً ، على نحو ما هو مقرر لدى اللغويين قدماء ومحدثين ، ومنهم ، على سبيل المثال ، الدكتور إبراهيم السامرائي الذي أكد أن بناء (فَعَلَ) يأتي « في أسلوب الدعاء بالخير ، وهو من غير شك يشير إلى المستقبل ، نحو : رضي الله عنه ، ورحمه الله ، كما يأتي في الدعاء بالشر منقياً بلا ، نحو : لا رحمه الله »^س . على أنه ينبغي أن نسارع إلى تبديد ما قد يتبادر إلى الأذهان من سوء فهمها هنا ، مردة إلى ظاهر لفظ الدعاء الذي نتحدث عنه ، إذ لا ينبغي أن نعدده دعاء بالسوء من الله تعالى بل هو « مستعمل في التحقير والتهديد لظهور أن حقيقة الدعاء لا تناسب الإلهية ، لأن الله هو الذي يتوجه إليه الناس بالدعاء »^ط .

أما الأفعال الواردة بصيغة (فَعَلَ) ولكنها تدل على المستقبل ، فهي الواردة في قوله

¹ سورة : التوبة ، الآية : 30 و سورة : المنافقون ، الآية : 4 .

² سورة : عبس ، الآية : 17 .

³ سورة : التوبة ، الآية : 30 و سورة : المنافقون ، الآية : 4 .

⁴ سورة : عبس ، الآية : 17 .

⁵ الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 120/30 .

⁶ إبراهيم السامرائي : الفعل زمانه وأبنيته . ص 28 .

⁷ الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 120/30 .

تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴾ ﴿٢٢﴾ ١ ، وقوله تعالى ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاعَةُ ﴾ ﴿٣٣﴾ ٢ ، واثنان منهما تتقدمهما أداة الشرط (إذا) التي تُعرّف لدى النحاة عادة بأنها ظرف لما يستقبل من الزمن ، ومن ثم ففعل الماضي بعدها لا تأويل له إلا المستقبل ، وهكذا يُصبح معنى الآية الأولى ، حسبما يرى الطاهر بن عاشور ، « ثم حين يشاء ينشره ، أي ينشره حين تعلق مشيئته بإنشائه » ٣ . ونظير ذلك ينطبق على الآية الأخرى . ولكن تأويل صيغة (فَعَلَ) في الموضوعين بالمستقبل ، ليس متأتيا عن أداة الشرط (إذا) فقط ، بل هو متولد أيضا عن السياق ، إذ كلاهما ورد في سياق يتحدث عن البعث والنشور والقيامة (الصاخة) . فالزمن إذن ليس وليد الصيغة ، أي ليس زمنا صرفيا ، بل هو متأتٍ من الأداة السابقة (الشرط) ، ومن السياق ، وهو ما يسميه الدارسون المحدثون (الزمن النحوي) . ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن تأمل هذه الأفعال والأفعال التي تسبقها ضمن السياق الذي وردت فيه يبرز جانبا مهما ذا صلة بمسألة الجهة التي يتحدث عنها كثير من الدارسين المعاصرين . فجملة ﴿ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴾ ﴿٢٢﴾ ٤ واردة عقب جملة متتابعة من الأفعال ، كما تبينه الآيات الكريمة ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ ﴿١٨﴾ ٥ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ ﴿١٩﴾ ٦ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ﴿٢٠﴾ ٧ ثُمَّ أَمَانَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴿٢١﴾ ٨ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴿٢٢﴾ ٩ . فالأفعال : خَلَقَهُ ، قَدَرَهُ ، يَسَّرَهُ ، أَمَانَهُ ، أَقْبَرَهُ ، شَاءَ ، أَنْشَرَهُ ، لا تحدث في وقت واحد ، بل هي متعاقبة ، فالخلق يعقبه

1 سورة : عبس ، الآية : 22 .

2 سورة : عبس ، الآية : 33 .

3 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 125/30 .

4 سورة : عبس ، الآية : 22 .

5 سورة : عبس ، الآيات من : 18 إلى 22 .

التقدير فالتيسير فالإماتة فالإقبار فالمشيئة فالإنشار ، أي أن تعاقبها زمنيا جلي ، وإن كانت واردة جميعا في الماضي المتجدد ، وهذا ما توقف عنده مليا الشيخ الطاهر بن عاشور ، حيث قال : « وَفُرِّعَ عَلَى فِعْلِ (خَلَقَهُ) فِعْلُ (فَقَدَّرَهُ) بِفَاءِ التَّفْرِيعِ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ هُنَا إِيجَادَ الشَّيْءِ عَلَى مَقْدَارٍ مُضْبُوطٍ مُنْظَمٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا ﴾¹ ، أي جعل التقدير من آثار الخلق ، لأنه خلقه مهيبا للنماء وما يلبسه من العقل والتصرف وتمكينه من النظر بعقله ، والأعمال التي يريد إتقانها ، وذلك حاصل مع خلقه مدرجا مفرعا . وهذا التفريع وما عطف عليه إدماج للامتنان في خلال الاستدلال . وحرف (ثم) من قوله ﴿ ثُمَّ أَلْسَيْلَ يَسَّرَهُ ﴾² للتراخي الرتبي ، لأن تيسير سبيل العمل الإنساني أعجب في الدلالة على بديع صنع الله ، لأنه أثر العقل ، وهو أعظم ما في خلق الإنسان ، وهو أقوى في المنة »³ . وبعد تيسير السبيل وتواصل الحياة إلى أجل معلوم ، قد يمتد وقد يقصر ، تجيء لحظة مغادرة الحياة لتعقبها حياة القبر البرزخية ثم البعث والنشور يوم يقوم الناس لرب العالمين . فالتفاوت بين الأزمنة الفاصلة بين وقوع كل فعل من هذه الأفعال واضح ؛ إذ لا ريب أن الخلق يعقبه فوراً أو يزامنه التقدير وتيسير السبيل ثم تجيء الحياة التي قد تكون لحظة وقد تمتد عقوداً من الزمن ثم يكون الموت الذي يعقبه عادة الإقبار دون تراخ ، ثم أخيراً تقوم القيامة ، حين يأذن الله بذلك ، بعد دهور لا يعلم مداها إلا هو . وإلى هذا المعنى أشار الطاهر بن عاشور حين أضاف : « وكذلك عطف (ثم أماته) على (

¹ سورة : الفرقان ، الآية : 2 .

² سورة : عبس ، الآية : 20 .

³ الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 123/30 .

يسره) بحرف التراخي هو لتراخي الرتبة ، فإن انقراض تلك القوى العقلية والحسية بالموت ، بعد أن كانت راسخة زمنا ما ، انقراض عجيب دون تدريج ولا انتظارِ زمانٍ يساوي مدة بقائها ، وهذا إدماج للدلالة على عظيم القدرة « خ . أما صيغة (فَعَلَ) ها هنا فهي لا تدل . كما أسلفنا . على حدوث الفعل في الماضي وانقضائه الآن ، بل تدل على فعل حدث في الماضي مرارا ، ويستمر حدوثه إلى يوم القيامة ، فهو تفرير لحقائق ونواميس تتكرر باستمرار . « ومن المعلوم بالضرورة أن الكثير الذي لا يُحصى من أفراد النوع الإنساني قد صار أمره إلى الموت وأن مَنْ هو حيٌّ آيِلٌ إلى الموت لا محالة ، فالمعنى : ثم أماته وبميته . فصيغة الماضي في قوله : (أماته) مستعملة في حقيقته وهو موت من مات ، ومجازه وهو موت من سيموتون ، لأن موته في المستقبل محقق ؛ وذكر جملة ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُ ﴾ 1 توطئة وتمهيد لجملة ﴿ فَأَقْبَرَهُ ﴾ 2 « 3 . وإذا كانت هذه الأفعال من خلق من نطفة فتقدير فتيسير سبيل فموت وإقبار حدثت منذ بدء الخليقة ويستمر حدوث مثلها دامت الحياة الدنيا ، ومن ثم فهي مندرجة ضمن إحدى دلالات الماضي التي تحدث عنها النحاة ، ومنهم الدكتور مهدي المخزومي الذي استخلص من استقراءه للأفعال العربية في الاستعمال أن ممل تستعمل فيه صيغة (فَعَلَ) هذه ، الدلالة « على أن العمل كان قد حدث ، وحدث كثيرا ، ويمكن أن يحدث كثيرا أيضا » 4 ، فإن فعلي النشر المقرون بالمشيئة الإلهية ومجيء الصاخة لا يتحققان

1 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 120/30 .

2 سورة : عبس ، الآية : 20 .

3 سورة : عبس ، الآية : 20 .

4 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 120/30 .

5 المخزومي : في النحو العربي - نقد وتوجيه . ص 123 .

إلا يوم القيامة ، كما هو معلوم ، (إذ الصاخة ، كمت يقرر المفسرون « هي الصرخة الثانية يوم القيامة » ٤ ، ومن ثم فهما متمحضان للدلالة على المستقبل بلا ريب . ونظير هذه الأفعال التي تتحدث عن أمر حدثت وتحدث ويستمر حدوثها إلى يوم البعث ، أفعال (صَبَبْنَا (، (شَقَقْنَا) (أُتْبِنَا) الواردة في قوله تعالى : ﴿ أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَتْبِنَا فِيهَا جَبًّا ﴿٢٧﴾ ﴾ ، إذ أنها أفعال تتحدث عن نواميس وآيات كونية تشهد عيانا منذ بدء الخليقة إلى قيام الساعة ، نعني نزول الغيث وانشقاق الأرض لاحتضانه وإنبات الحب منها ، وذلك قوام الحياة البشرية التي لا استمرار لها إلا باستمرار هذه الأفعال التي يمتن الله لها على عباده . فالماضي هنا مستمر ومتجدد ، كما هو واضح .

ويبقى الموضع الآخر الذي خرجت فيه صيغة (فَعَلَ) عن دلالتها على الماضي فحسب ، فهو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ ﴿١٢﴾ ﴾ ، الذي يدل قطعاً على فعل متجدد يحدث باستمرار ، وهذه الدلالة متأية في الأساس عن السياق ، وعن الأثر الناجم عن الأداة الشرطية (مَنْ) .

أما الأفعال المتبقية من مجموع الأفعال الواردة بصيغة (فَعَلَ) في هذه السورة فقد احتفظت بالدلالة الأصلية لهذه الصيغة ، نعني الدلالة على فعل حدث في زمن مضى وانقضى ، لأنها تتحدث بالفعل عن واقعة محددة حدثت للرسول صلى الله عليه وسلم ونقلتها كتب السيرة والحديث . فقد جاء في صحيح الترمذي ، مثلاً ، « حدثنا سعيد بن يحيى بن

¹ أبو حيان : البحر المحيط . 428/6 .

² سورة : عبس ، الآيات من 25 إلى 27 .

³ سورة : عبس ، الآية : 12 .

سعيد الأموي ، حدثني أبي ، قال : هذا ما عرضنا على هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال : أَنْزَلَ عَبَسَ وَتَوَلَّى غِيَابَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَعَلَ يَقُولُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أُرْشِدْنِي ، وعند رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلٌ من عظماء المشركين ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعْرِضُ عَنْهُ وَيُقْبَلُ عَلَى الْآخِرِ ويقول : أَتَرَى بَمَا تَقُولُ بَأْسًا فَيُقَالُ لَا ؛ ففي هذا أُنْزِلَ « خ . وإذا كان عدد من علماء الشيعة ومفسريهم يعزو العبوس إلى غير النبي صلى الله عليه وسلم ، تنزيها له صلى الله عليه عن هذا التصرف الذي يروونه معيبا ومنقضا من عصمته ، فإن الأفعال الثلاثة الواردة في قوله تعالى : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴿١﴾ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴿٢﴾ ﴾ تتحدث عن واقعة محددة ، وما بدر من عبوس وإعراض من غير النبي حسبما يرى هؤلاء أو من النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن أم مكتوم حين جاءه يستزيده معرفة ببعض مسائل الدين ، وهو منغمس في محادثة بعض عليّة القوم من قريش ، اجتهادا منه في إعطاء الأولوية لاستمالة هؤلاء إلى الإسلام وتعزيزه لهم ، حسبما يرى مفسرو السنة . إن الأفعال الثلاثة إذن محافظة على دلالتها الأصلية ، أي الماضي المنقضي . والصفة ذاتها تنطبق على الأفعال الواردة بصيغة (فَعَلَ) في الجملتين الشرطيتين التضمنيتين في قوله تعالى ﴿ أَمَّا مَنْ أَسْتَعَنَّ ﴿٥﴾ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ﴿٦﴾ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَرْكَبَ ﴿٧﴾ ﴾ ، فهي أيضا بدورها تبرز مفارقة وتشير إلى سلوك حَصَلَ بالفعل وقلته الأحاديث

¹ الترمذي : صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي المالكي . دار الكتاب العربي . بيروت . د . د . ت . 231 / 12 - 232 .

² سورة : عبس ، الآيتان : 1 ، 2 .

³ سورة : عبس ، الآيات : 5 إلى 8 .

وكتب السيرة والتفسير كما هو معلوم .

ومهما يكن من أمر فقد تبين لنا مما سبق أن ستة (06) أفعال واردة بصيغة (فَعَلَ) حافظت على المعنى الأصلي التي تدل عليه الصيغة ، أي الماضي المطلق ، وهو ما يمثل نسبة 27,27 % من مجموع الأفعال الإثني والعشرين (22) الواردة بهذه الصيغة غي هذه السورة كما أسلفنا في مستهل حديثنا عنها . وفي مقابل ذلك نجد العدد نفسه (أي ستة (06)) أفعال تمثل نسبة 27,27 % ذاتها) من الأفعال الواردة بهذه الصيغة ، قد تمحض للدلالة على المستقبل ، منصرفا تماما عن الدلالة الأصلية للصيغة ، وإلى جانب ذلك سجلنا أيضا ورود عشرة (10) أفعال بهذه الصيغة (أي بنسبة 45,45 %) ، تدل على ما أسميناه بـ (الماضي المتجدد) ، أي حدوث الفعل في الماضي مرارا ، واستمرار حدوثه حاضرا ومستقبلا ، كما يتبين من الجدولان البيانيان رقم 9 ، 10 .

سورة التكوير :

وتعقب سورة عبس سورة التكوير التي اشتملت على تسعة عشر (19) فعلا على صيغة (فَعَلَ) ومتفرعاتها ، وهو ما يمثل نسبة 86,36 % من مجموع الأفعال الواردة في السورة وقد بلغت 24 فعلا . ولعل أول ما يلفت النظر في هذه السورة غلبة الدلالة على المستقبل بشكل ساحق في الأفعال الواردة بصيغة (فَعَلَ) ومتفرعاتها . إن ما لا يقل عن خمسة عشر (15) فعلا يتوجب صرف دلالتها إلى المستقبل بفعل السياق والقرائن . وليس ثمة إمكان لاتماس دلالة ذات صلة بالماضي إلا في أربعة (04) أفعال لا غير . ويلفت النظر أيضا في أفعال هذه السورة الواردة بالصيغة المشار إليها مجيء معظمها مبني للمجهول أو بصيغة (انفعل) الدالة على المطاوعة ، كما أن أربعة عشر منها أي 73,68 % من المجموع مسبوقه بالأداة (إذا) التي تُعرّف بأنها ظرف لما يستقبل من الزمن . وأما نظام الجمل التي فيها هذه الأفعال فهو على النمط الآتي :

الأداة (إذا) الظرفية المشربة معنى الشرط + الاسم + الفعل المبني للمجهول (أو الدال على المطاوعة - انفعل)

والزمن النحوي هو الذي جعل هذه الأفعال بصيغة (فَعَلَ) ومتفرعاتها دالة على المستقبل ، لأن السياق العام لسورة التكوير هو حديث عن يوم القيامة . ويتعلق الأمر بالأفعال الآتية :

كُورَ (ت) ، انكدرَ (ت) ، سِيرَ (ت) ، عَطَلَ (ت) ، حُشَرَ (ت) ، سُجِرَ (ت) ،
زُوجَ (ت) ، سئلَ (ت) ، قُتِلَ (ت) ، نُشِرَ (ت) ، كُشِطَ (ت) ، سَعِرَ (ت) ،
أزْلِفتُ (ت) ، أَحضرتُ (ت) ، شاءَ .

وقد أبرز هذا الجانب الشيخ الطاهر بن عاشور ،

حين قال في معرض تفسيره لهذه الآيات : « وصيغة الماضي في الجمل الثنتي عشرة الواردة شروطاً لـ (إذا) مستعملة في معنى الاستقبال تنبيهاً على تحقق وقوع الشرط »¹.

وإذا تأملنا هذه الأفعال وجدنا تفاوتاً بينا في زمن حصولها، فزمن سؤال المؤودة ونشر الصحف مقلاً أقرب لزمن حصول النفس بما أحضرت (وهو جواب الشرط) من زمان تكوير الشمس وما عطف عليه من الأحداث التي تحصل قبل البعث . ولو أردنا تصنيف هذه

الأفعال وجدناها تنقسم قسمين متساويين : قسم يحصل في آخر الحياة النبوية ، ويتضمن الأفعال الستة الأولى : كَوِّرَ (ت) ، انْكَدَّرَ (ت) ، سَيَّرَ (ت) ، عَطَّ (ت) ، حَشَرَ (ت) ،

سَجَرَ (ت) ، وقسم يحصل يوم القيامة وهو يتضمن الأفعال الستة الأخرى : زَوَّجَ (ت) ، سَلَّ (ت) ، نُشِرَ (ت) ، كُشِطَ (ت) ، سَعَرَ (ت) ، أُزْلِضَتْ (ت) . وقد استثنينا

منها قَتَلَ (ت) الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سَلَّتْ ﴿٨﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُنَلَتْ ﴿٩﴾ ﴾² ، واضح أنه يدل على الماضي المتجدد ، في سياق الحكاية والحديث عن فعل الواد الذي

حدث وظل يحدث قبل الإسلام إلى أن عم نور الإسلام على بلاد العرب ، كما هو معلوم . أما فعل كُشِطَ (ت) الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ ﴿١١﴾ ﴾³ ، فقد أدرجناه

ضمن الأفعال التي تحدث يوم القيامة ، أهذا بالتفسير الذي يذهب إلى أن الكشط يعني الإزالة التامة وذلك مما يحدث يوم القيامة ، وقد رجح هذا التفسير ورودها في سلق جملة أفعال

¹ الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 141/30 .

² سورة : التكوير ، الآيتان : 8 ، 9 .

³ سورة : التكوير ، الآية : 11 .

تحدث بعد البعث . على أن ثمة تفسيراً آخر يذهب إلى إعطائها معنى يضاهاى معنى الانشقاق والانفطار ، وذلك من أشراف الساعة ، وبذلك يكون هذا الفعل متصلاً بإعادة الخلق ، على رأي الشيخ الطاهر بن عاشور « وتصير الأشراف التي تحصل قبل البعث سبعة والأحداث التي تقع يعد البعث خمسة »¹ . ومهما يكن من أمر ، فالمؤكد أن هذه الأفعال ، وإن كانت جميعها تحدث في المستقبل شق منها يقع قبل الشق الآخر . فالزمن واحد ، والجها متناينة .

ويلحق بهذه الأفعال في دلالتها على المستقبل فعل (عَلِمْتُ) الوارد في قوله تعالى : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ ﴾² ، فإن هذا الفعل الواقع في جواب الجملة الشرطية الإثني عشرة ليس له من زمن إلا المستقبل ، بخلاف الفعل الذي يعقبه ، نعي فعل (أَحْضَرْتُ) الذي يتعلق بمستقبل ولكنه مرتبط هو نفسه بماض منصرف انقضى بموت النفس في الحياة الدنيا، نعي أن الإحضار ، وإن كان هو أيضاً يحصل في المستقبل قبل علم النفس به أو عنده ، يتعلق بالعمل الذي تم طيلة حياة النفس المنقضية ، أو إن شئنا الدقة بأعمالها منذ بلوغها سن التكليف ، فهو ضرب من الماضي في المستقبل ، على حد تعبير الأب هنري فليش اليسوعي³ .

وثمة في هذه السورة أيضاً فعلاً آخران بصيغة (فَعَلَ) يدلان على الماضي غير أنه

¹ الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 150/30 .

² سورة : التكوير ، الآية : 14 .

³ الأب هنري فليش اليسوعي : العربية الفصحى أو نحو بناء لغوي جديد . تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين . منشورات المطبعة الكاثوليكية . بيروت . ط 1 . 1966 . ص 136 .

ماض متجدد يحدث باستمرار ، كل يوم . وهما الفعلان الواردان في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ ۝۱۷ وَالصُّبْحِ إِذَا نَفَسَ ۝۱۸ ﴾ . فعسسة الليل وتنفس الصبح حدثا كل يوم منذ بدء الخليقة ويستمر حدوثهما إلى يوم القيامة . إنهما يدلان على ماض مستمر ، وتلك من دلالات صيغة (فَعَلَ) التي حددها النحاة منذ القديم ، أي التعبير عن نواميس الكون ، نحو أشرقت الشمس ، طلع النهار ، أمطرت السماء ، دوى الرعد . . . ونلاحظ فضلا عن ذلك في هذين الفعلين (عَسَسَ) و (نَفَسَ) ترابطهما وتتابعهما زمنيا . فلا يتنفس الصبح إلا بعد عسسة الليل ، وليس لأحدهما أن ينفصل عن الآخر أبدا . ولئن كان هذان الفعلان مسبوقين بأداة الشرط (إذا) مما يوجب صرف دلالتهما إلى المستقبل ، فإن المقام هو الذي يصرف دلالتهما إلى الماضي المتجدد . وقريب منه فعل (شَاءَ) الوارد في قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۝۲۸ ﴾ فهو أيضا يتحدث عن مشيئة حدث وتحدث منذ بدء الخليقة إلى يوم البعث ، أي أنه يدل كذلك على ماض متجدد .

أما فعل (رَأَى) الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفُقِ الْمُبِينِ ۝۲۳ ﴾ فلا مرأى في أنه دال على ماض منقضى ، ولا مجال لصرفه للدلالة على غير ذلك ؛ ذلك أنه يومئ إلى واقعة محددة هي واقعة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم جبريل عليه السلام ، يوم جاءه أول مرة بغار حراء ، على كرسي جالس عليه بين السماء والأرض ، وقد جاء ذلك في معرض الرد على المشركين الذين قالوا إن الذي يقول الرسول صلى الله عليه وسلم إنه جاءه ليس إلا

¹ سورة : التكوير ، الآيتان : 17 ، 18 .

² سورة : التكوير ، الآية : 28 .

³ سورة : التكوير ، الآية : 23 .

جنياً يترأى له . والجدير بالذكر أن الأداة (لقد) هنا لا تفيد إلا التأكيد والتحقيق ، وهو أحد معانيها ، ء وليس لها من أثر على زمن الفعل .

وهكذا يتضح لنا أن اثني عشر (12) فعلا بصيغة (فَعَلَ) دلت على المستقبل ، من بين تسعة (19) فعلا واردة بهذه الصيغة في هذه السورة ، وهو ما يمثل 73,68 % . وإلى جانب ذلك وجدنا فعلا واحدا بهذه الصيغة (01) يدل على ما يمكن أن نسميه بالماضي في المستقبل ، وهو ما يمثل نسبة 05,26 % ، ووجدنا ثلاثة (03) أفعال أخرى تدل على الماضي المتجدد ، وهو ما يمثل نسبة 15,78 % ، بينما لم يدل على الفعل الماضي المطلق إلا فعلان (02) اثنان لا غير ، أي بنسبة 10,52 % . وهذا أمر لافت ينبغي تسجيله . ولنا عودة له ولنظائر له لاحقا ، في آخر هذا الفصل ، إن شاء الله ، لدى حديثنا عن نتائج هذا المسح . والجدولان البيانيان رقما 11 ، 12 يلخصان ما تضمنته السورة من أفعال بصيغة (فَعَلَ) ودلالاتها الزمنية .

¹ أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدت - بيروت . 1995 . 196/1 .

سورة الانفطار :

ونمضي قدما في تتبع صيغة (فَعَلَ) في سورة الانفطار التي تمضي في السياق الذي سارت فيه سابقتها (سورة التكوير) . وقد حوت هذه السورة خمسة عشر (15) فعلا بصيغة (فَعَلَ) من بين ثلاثين (30) فعلا وردت في هذه السورة ، وهو ما يمثل نسبة 50 % . وهي تشبه سابقتها من حيث كونها مبدوءتين بعدد من الأفعال المسبوقة بـ (إذا) التي تنعت بأنها ظرف للمستقبل متضمن معنى الشرط ، على أن عددها هنا أقل من عددها في سورة التكوير ، إذ لم يرد هنا إلا أربعة (04) من الأفعال المسبوقة بهذه الأداة ، مقابل اثني عشر (12) فعلا في سورة التكوير ، ومن ثم فنسبتها إلى مجموع الأفعال الواردة بصيغة (فَعَلَ) ومتفرعاتها هنا ، تبلغ 26,66 % من خمسة عشر (15) فعلا ، بينما بلغت هناك 73,68 % في سورة التكوير كما مر بنا سابقا . وتشبه هذه الجمل الأربع مثيلاتها الإثني عشر في السورة السابقة من حيث بنيتها ، فهي أيضا على نمط واحد :

الأداة (إذا) الظرفية المشربة معنى الشرط + الاسم + الفعل الدال على المطاوعة . انفعال (أو الفعل المبني للمجهول) .

ولا مناص من المسارعة إلى القول ، بعد ذلك ، بأن المقام الذي وردت فيه هذه الأفعال الأربعة هو مقام الحديث عن ما يحدث قبل قيام الساعة من تحولات وانقلابات في الظواهر الكونية ، على نحو ما حملته سابقتها ، مع فارق جلي بينهما هو اقتصار هذه (سورة الانفطار) على الحديث عما يحدث في الدنيا قبل قيام الساعة ، أي ما يندرج تحت

ما يسمى يسمى بأشراط الساعة ، على حين تحدثت سورة التكوير ، إلى جانب هذا ، عن ما يحدث بعد قيام الساعة ، كما أوضحنا ذلك في حينه . ولا ريب في أن افتتاح هاتين السورتين بالحديث عن أشراط القيامة قاسم مشترك لا يقتصر عليهما بل يمتد ليشمل سورة الانشقاق بعدهما ، وهو الذي نبه إليه الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال ، في ما رواه عنه عبد الله بن عمر رضي الله عنه ، : « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُ رَأَى الْعَيْنَ فَلْيَقْرَأْ : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ ﴿ ١ ﴾ ، وَ ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ﴾ ﴿ ١ ﴾ ، وَ ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ ﴿ ١ ﴾ » .

إن صيغة (فَعَلَ) في الآيات الأربع الأولى من السورة ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ﴾ ﴿ ١ ﴾ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ أَنْثَرَتْ ﴿ ٢ ﴾ وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِرَتْ ﴿ ٣ ﴾ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعِثَتْ ﴿ ٤ ﴾ تدل على المستقبل ، لأن الأداة (إِذَا) قلبت دلالتها إلى ذلك ، ولأن المقام الذي جاءت فيه ، أي الحديث عن ما يحدث لدى قيام الساعة من انفطار للسماء وانتثار للكواكب وتفجير للبحار وبعثرة للقبور ، يوجب ذلك . ولكن استعمال صيغة (فَعَلَ) ، الموجهة للدلالة أصلاً على الماضي ، للدلالة هنا على المستقبل يوصل إلى غاية أخرى ، وهي التأكيد على تحقق ذلك ، فكأنها أمور حدثت بالفعل ، وأضحت من الماضي ، ومن ثم فلا مجال للتشكيك فيها . وقد توقف عند ذلك الشيخ الطاهر بن عاشور حين ، أضاف ، بعد فراغه من تفسير الآيات

288 سورة : التكوير ، الآية : 1 .

289 سورة : الانفطار ، الآية : 1 .

290 سورة : الانشقاق ، الآية : 1 .

291 الترمذي : صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي المالكي . 233 / 12 .

292 سورة الانفطار ، الآيات : من 1 إلى 4 .

الأربع « وصيغة الماضي في قوله (أَنْفَطَرْتُ) وما عَطِفَ عليه مستعملة في المستقبل تشبيها لتحقيق وقوع المستقبل بحصول الشيء في الماضي » ^{تجويد}. وجواب الشرط الذي تضمنه قوله تعالى : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾ ^{ميجد} هو أيضا يحدث عند قيام الساعة ، أي في المستقبل ، فتأويل الكلام أنه عندما انفطر السماء وتنتشر الكواكب وتفجر البحار وتبعثر القبور تعلم النفس ما قدمت من أعمال وما أخرت ، وذلك عن طريق ما حواه كتابها الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها . على أنه لا بد من أن نشير ، بعد هذا ، إلى أن فعلي (قَدَّمَتْ) و (وَأَخَّرَتْ) يشيران إلى ماضٍ انقضى بوفاة النفس المعنية .

ويبقى فعل ذو خصوصية هو الفعل (أَدْرَاكَ) الوارد مرتين في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ^{١٧} ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ^{١٨} ﴿ ^{سمير} ، وتمثل خصوصيته في كون المفسرين اختلفوا فيه ، فمنهم من ذهب إلى أنه خطاب للكافر على وجه الزجر له ، وذهب آخرون إلى إنه خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد خاطبه بذلك لأنه ما كان عالما بذلك قبل الوحي . ومنهم من رأى أن الخطاب فيه لغير معين لأنه تركيب جرى مجرى المثل مستعملا للتحويل والتعظيم ، وقوامه ما الاستفهامية وفعل أدرى ، ومن ثم لا تدخله التثنية والجمع والتأنيث ولو خوطب به غير المفرد المذكور . وقد وردت صيغة (يفعل) من هذا الفعل في مواضع أخرى من القرآن الكريم ، ولكن المفسرين ذهبوا إلى أن لها معنى مغايرا . فابن عاشور مثلا يقول : « واستعمال (ما أدراك) غير استعمال (ما يدريك) في قوله

293 سورة : الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 172/30 .

294 سورة : سورة الانفطار ، الآية : 5 .

295 سورة الانفطار ، الآية : 5 .

تعالى ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ ﴿٦٣﴾ شبيه وقوله ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ ﴿١٧﴾ في سورة الشورى . روي عن ابن عباس : كل شيء من القرآن من قوله (ما أدراك ، وكل شيء من قوله (وما يدريك) فقد طوي عنه . وقد روي هذا أيضا عن سفيان بن عيينة وعن يحيى بن سلام فإن صح هذا المروي فإن مرادهم أن مفعول (ما أدراك) محقق الوقوع ؛ لأن الاستفهام فيه للتهويل وأن مفعول (ما يدريك) غير محقق الوقوع ؛ لأن الاستفهام فيه للإنكار وهو في معنى نفي الدراية « لبيد » . وعضد هذا الرأي الراغب الإصفهاني حين قال : « وكل موضع ذكر في القرآن (وما أدراك) فقد عقب بيانه نحو : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴾ ﴿١٠﴾ نَارُ حَامِيَةٍ ﴿١١﴾ عَجِدْ ، ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴾ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾ طه ، ﴿ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لَا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا ﴿٣٠١﴾ ، ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ﴿٢﴾ كَذَبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ ﴿٤﴾ ﴿٣٠٢﴾ . وكل موضع ذكر فيه " وما يدريك " لم يعقبه بذلك نحو : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾ ﴿٢﴾ ترخلت ، ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ ﴿١٧﴾ ترخلت « سملخز » .

296 سورة الأحزاب ، الآية : 63 .

297 سورة الشورى ، الآية : 17 .

298 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 124/29 .

299 سورة : القارعة ، الآيتان : 10 ، 11 .

300 سورة : القدر ، الآيتان : 2 ، 3 .

301 سورة : الانفطار ، الآيتان : 18 ، 19 .

302 سورة : الحاقة ، الآيتان : 3 ، 4 .

303 سورة : عبس ، الآية : 3 .

304 سورة : الشورى ، الآية : 17 .

305 أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الإصفهاني : مفردات غريب القرآن ، تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز . مكتبة نزار مصطفى الباز . د . ت . 1 / 168 ، 169 .

أما الأفعال الستة المتبقية (غَرَّكَ) ، (خَلَقَكَ) ، (فَسَوَّنَكَ) ، (فَعَدَّلَكَ) (شَاءَ) ، (رَكَّبَكَ) الواردة في قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ (٦) الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَّلَكَ ﴿٧﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾ ﴿ شملخه ، فدلالته على الماضي لا ريب فيها ، غير أنه ، في ما عدا أولها (غَرَّكَ) ماض متجدد ، إذ أفعال الخلق والتسوية والتعديل والتركيب حدثت منذ بدء الخليقة ، وتظل تحدث إلى إلى أن يأذن الله بقيام الساعة . وما ذهب إليه بعض الدارسين من كونها أفعالاً أُغيت فيها الظاهرة الزمنية أمر فيه نظر . لقد نعت بعضهم هذه الأفعال بأنها « أفعال خالدة غير مرتبطة بزمن ، فالرحمن خلق ويخلق وسيخلق ؛ فهي أفعال معجزة باقية أبدية ومستقبلية حتى يرث الله هذه الأرض » ^{لملخه} ومن الواضح أن قوله هذا ينطوي على تناقض جلي بين نفي ارتباط هذه الأفعال بزمن ، وبين الإشارة إلى كونها حدثت في الماضي وتحدث الآن وستظل تحدث في المستقبل ، كما يستفاد من عبارته : خلق ويخلق وسيخلق . فالأفعال إذن مرتبطة بزمن ولكنه زمن ممتد ومتجدد ، وله نهايته وهي قيام الساعة ، كما أسلفنا . وأبدية الفعل المتولدة عن إلغاء الدلالة الزمنية لا توجد إلا في فعل الكينونة المستعمل في مثل قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ﴿ شملخه والذي سنوقف عنده في موضع لاحق إن شاء الله .

306 سورة : الانفطار ، الآيات : من 6 إلى 8 .

307 عبد الفتاح الدجني : الإعجاز النحوي في القرآن الكريم . ص 198 .

308 سورة : الأحزاب ، الآية : 1 .

ونلاحظ من جهة أخرى تتابع زمن هذه الأفعال ظاهريا ، كما يبدو من السياق ، حيث جرى ترتيبها ليتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى أنها تحدث تباعا ، والفاء التي تربط بين الخلق والتسوية والتعديل تومئ إلى ذلك ، أي أن الخلق نعقبه التسوية قالتعديل ثم التركيب على أكمل صورة . ولكن عددا من المفسرين بذهب إلى أنها مترامنة ، على نحو ما يستقى من كلام الشيخ الطاهر بن عاشور الذي أضاف بعد فراغه من الكلام عن هذه الآية : « وتعداد الصلات ، وإن كان بعضها قد يغني عن ذكر البعض ، فإن التسوية حالة من حالات الخلق ، وقد يغني ذكرها عن ذكر الخلق ، كقوله : ﴿ فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾³⁰⁹ ، ولكم قصد إظهار مراتب النعمة . وهذا من باب الإطناب المقصود به التذكير بكل صلة والتوقيف عليها بخصوصها ، ومن مقتضيات الإطناب مقام التوبيخ³¹⁰ « ثم يزيد الأمر جلاء ويتحول إلى التصريح بتزامن الأفعال حين يقول ، في موضه لاحق ، : « وَقَرَعَ فَعَلَ (سَوَّأَكَ) عَلَى (خَلَقَكَ) وَفَعَلَ (عَدَّلَكَ) عَلَى (سَوَّأَكَ) تفريعا في الذكر ، نظرا إلى كون معانيها مترتبة في اعتبار المعبر ، وإن كان جميعا حاصلًا في وقت واحد ، إذ هي أطوار التكوين من حيث كونه مضغة إلى تمام خلقه ، فكان للفاء في عطفها أحسن وقع ، كما في قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى³¹¹ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى³¹² ﴾³¹³ . ومهما يكن من أمر ، وسواء أكانت هذه الأفعال متعاقبة أي متتابعة زمنيا وبين كل منها والذي يعقبه برهة

309 سورة : البقرة ، الآية : 29 .

310 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 175/30 .

311 سورة : الأعلى ، الآيتان : 2 و 3 .

312 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 176/30 .

ولو يسيرة ، أم كانت مترامنة بدالاتها على شيء واحد حدث برمته في وقت واحد ، فإن القاسم المشترك بينها أنها إما أن تكون دالة على الماضي المنقضي ، حين تُحمل على أنها تتعلق بالخلق الأول ، أي خلق آدم الذي تناسلت منه البشرية ، وإما أن تكون دالة على الماضي المستمر المتجدد حين تحمل على أن المقصود بها تكوين الإنسان نطفة فعلاقة فمضعة ثم تصويره في بطن أمه وخروجه إلى الدنيا ، وهذا أمر وقع منذ ولادة ابني آدم مرارا ، ويقع الآن كل يوم ، وسيظل يقع إلى يوم يبعثون . وهذا مما يمكن أن تحمله صيغة (فعل) ومترعاتها من دلالات ، كما سجل ذلك الدكتور شوقي ضيف ، حين نبه إلى أنه « قد تخرج صيغة الماضي عن طبيعتها في إفادة الماضي ، وأن حادثة فيه وقعت وانتهت ، فتدل على الماضي والحاضر والمستقبل ، أو بعبارة أخرى تدل على الاستمرار الزمني » ^{ترغيز}.

ونعود إلى فعل (عَرَكَ) الذي ورد مسبقا بـ (ما) الاستفهامية « والاستفهام مجاز في الإنكار والتعجب من الإشراك بالله ، أي لا موجب للشرك وإنكار البعث إلا أن يكون ذلك غرورا غره » ^{برغيز} على حد تعبير الشيخ الطاهر بن عاشور . وتبعاً لذلك يكون الفعل دالا على الماضي ، فما للمشرك أن يقدم على ما أقدم عليه من شرك وإنكار للبعث لولا غرور تملكه وجعله يتنكب طريق توحيد بارئه .

وهكذا اتضح لنا مما تقدم أنه من بين خمسة عشر (15) فعل ا بصيغة (فَعَلَ) ومترعاتهاوردت في هذه السورة ، وجدنا ثلاثة (3) منها فقط ندل على الماضي ، أي

³¹³ شوقي ضيف : تجديد النحو . دار المعارف . القاهرة . ط 2 . 1986 . ص 201 .

³¹⁴ الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 174/30 .

ما نسبته 20 % ، كما وجدنا ستة (6) أخرى (بنسبة 40 %) تدل على ما نعتناه بالماضي المستمر أو المتجدد ، وكان نصيب الأفعال الدالة على المستقبل بالصيغة ذاتها قريبا من ذلك ، حيث وردت منها خمسة (5) أي بنسبة 33.33 % . ولم نجد إلا فعلا واحدا (1) دل بهذه الصيغة على الزمن المطلق (فعل شاء) ، وذلك ما يمثل نسبة 06.66 % من مجموع أفعنا السورة الواردة بهذه الصيغة . والجدولان البيانان رقما 13 ، 14 يوضحان ذلك .

-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-

سورة المطففين :

ونواصل استقراء سور هذا الجزء ، لتقف عند محطة سورة المطففين التي تضمنت واحدا وعشرين (21) فعلا على صيغة (فَعَلَ) ، من بين اثنين وأربعين فعلا هي مجموع الأفعال الواردة في هذه السورة ، وذلك ما يمثل نسبة 50 % ؛ وبين هذه الأفعال أربعة من أفعال الكينونة لنا وقفة معها في آخر كلامنا عن هذه السورة . ولعل أول ما يلفت النظر لدى تأمل هذه السورة وجود خمسة (06) أفعال مسبوقه ب (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط ، أو معطوفة على فعل مسبق بها . وقد وردت هذه الأفعال في سياقين متباعدين ، إذ وردت ثلاثة منها في أوائل السورة ، أي في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ ﴿ ل . وهي أفعال : أَكَلُوا . كَالُوهُمْ . وَزَنُوهُمْ ، والأولان منها مسبقان ب (إذا) والثالث معطوف على ثانيهما كما نرى . أما الثلاثة الأخرى ، فقد جاءت في أواخرها ، أي في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ ﴾ (٣٠) وَإِذَا أَنْقَلِبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ أَنْقَلِبُوا فِيكِهِنَّ ﴾ (٣١) وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّا هَؤُلَاءِ لَضَالُّونَ ﴾ (٣٢) ﴿ ، وهي أفعال : مَرُّوا . أَنْقَلِبُوا . رَأَوْهُمْ . وعند فحصها تستوقفنا ظاهرة ورود جواب شرط الأفعال الثلاثة الأولى بصيغة يُفَعَّلُ ، وكذلك جواب شرط الفعل الأول من الثلاثة الثانية ، على حين جاء جواب شرط الفعلين الآخرين من المجموعة الثانية على صيغة (فَعَلَ) فما دلالة ذلك ؟ من الواضح أن الآيات الأولى تتحدث عن

¹ سورة المطففين ، الآيتان : 2 ، 3 .

² سورة المطففين ، الآيات : من 30 إلى 32 .

ظاهرة التطفب في الميزان التي يمارسها أناس بلا ضمائر في كل عصر ومصر ، وتسبب أغوار نفوسهم المجبولة على الأنانية وحب الاستحواذ على ما ليس من حقها ، عن طريق سرقة الكيل إذا كان متعلقا بغيرهم ، وفي مقابل ذلك يحرصون كل الحرص على استيفاء كامل حقهم إذا اقتنوا من الآخرين شيئا . فالأفعال هنا جميعها حدثت في الماضي وتحدث الآن وستظل تحدث في المستقبل ، ومحجى فعل الشرط بصيغة (فَعَلَ) وجوابه بصيغة يفعل يؤكد أن دلالة (فَعَلَ) ها هنا خرجت عن الدلالة الأصلية لها حسبما حدده لها النحاة ، كما خرجت دلالة الجملة برمتها عن ما قرره النحاة من دلالتها على المستقبل بفعل أثر أداة الشرط (إذا) ، وأضحت الأفعال هاهنا تدل على ماضٍ مستمر في الحاضر ومتجدد في المستقبل . وكذلك الأمر في تصوير موقف الكافرين المجرمين في مواجهة المؤمنين ، من سخرية واستهزاء وتغامز لدى المرور بهم ، فهذا السلوك أضحى سنة ماضية في الخلق ، سار على دربه الكفرة منذ بدء الخليقة وعاشه المومنون ، وما زال أولئك المستهزون ممارسين له كما ظل الصالحون يعانون منه ، وسيظل ذلك الموقف متجددا إلى يوم يبعثون . فالأفعال هنا بصيغة (فَعَلَ) ، وإن خالف اثنان منها نظراءهما في الآيات الأولى ، فجاء جواب شرطهما بصيغة (فَعَلَ) : ﴿ وَإِذَا أَنْقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ أَنْقَلَبُوا فَكِهِينَ ۝٣١ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَضَالُّونَ ۝٣٢ ﴾ ، هي أيضا خرجت عن الدلالة الأصلية المحددة لصيغة (فَعَلَ) بوجه عام . ولكن الذي ينبغي لفت النظر إليه ها هنا أن هذه الأفعال ، كما يذهب إلى ذلك لفيث من المفسرين ، ومنهم الشيخ الطاهر بن عاشور ، وردت في معرض إيراد ما يحدث يوم القيامة ،

¹ سورة المطففين ، الآيات : من 30 إلى 32 .

عندما تتغير المواقع ، ويصبح من كانوا موضع سخريّة واستهزاءٍ هم الضاحكون ، ويتحول المستهزئون المتغامزون إلى الجهة المقابلة جزاءً وفاقاً لما بدر منهم . إن هذه الآيات واردة في معرض حكاية ما يُقال للفريقين يوم القيامة تذكيراً لهم بما كان يحدث في الحياة الدنيا ، بدليل تعقيب الله تعالى على هذا الحديث ، بقوله ، إثر ذلك مباشرة : ﴿ فَأَلْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٤﴾ عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ ﴿٣٥﴾ ١ . يقول الشيخ ابن عاشور ، معلقاً : « هذا من جملة القول الذي يقال يوم القيامة للفجار المحكي بقوله تعالى ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾ ٢ ، لأنه مرتبط بقوله في آخره ﴿ فَأَلْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٤﴾ ٣ ، إذ يتعين أن يكون قوله ﴿ فَأَلْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٤﴾ ٤ حكاية كلام يصدر في يوم القيامة ؛ إذ تعريف (اليوم) باللام ونصبه على الظرفية يقتضيان أنه يوم حاضر مؤقت به الفعل المتعلق هو به . ومعلوم أن اليوم الذي يضحك فيه المؤمنون من الكفار ، وهم على الأرائك ، هو يوم حاضر حين نزول هذه الآيات (. . .) ولأن قوله ﴿ كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ ﴿٢٩﴾ ٥ ظاهر في أنه حكاية كون ماضي ، وكذلك معطوفاته من قوله : (وَإِذَا مَرُّوا - وَإِذَا أَنْقَلَبُوا - وَإِذَا رَأَوْهُمْ) فدلّ السياق على أن هذا الكلام حكاية قول ينادى به يوم القيامة من حضرة القدس على رؤوس الأشهاد « ١ . وإذا كان الأمر

1 سورة المطففين ، الآيات : من 34 إلى 35 .

2 سورة المطففين ، الآية : 17 .

3 سورة المطففين ، الآية : 34 .

4 سورة المطففين ، الآية : 34 .

5 سورة المطففين ، الآية : 34 .

1 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 209/30 .

كذلك ، فينبغي أن تُفهم الآيات التي تتحدث عن استهزاء الجرمين بالمؤمنين على أنها واردة في سياق ما يقوله الله يوم القيامة تذكيراً لهؤلاء الجرمين بماضيهم وسوء مسلكهم تجاه المؤمنين تنديماً وتشميتاً ، وإشهاداً لهم على تبادل المواقع في هذا اليوم بينهم وبين المُستَهزَأ بهم من قبل . ومن ثم يمكن أن نخلص إلى أن دلالة صيغة (فَعَلَ) في هذه الآيات الأخيرة انصرفت عن دلالتها الأصلية إلى الدلالة على ماضٍ مستمر متجدد ضمن المستقبل ، أي يُحكى في المستقبل عن حدوثه في الماضي وتجده واستمرار وقوعه ، طوال الحياة الدنيا .

وإلى جانب هذه الأفعال التي انصرفت فيها الدلالة عن دلالتها الأصلية إلى الدلالة على ماضٍ متحدد ضمن المستقبل ثمة حمسة أفعال حافظت على دلالتها الأصلية ، نغني الماضي ، هي فعل (رَانَ) الوارد في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (١٤) ، وفعل (أَجْرَمُوا) الوارد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ ﴾ (٢٩) ، وفعل (أُرْسِلُوا) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُرْسِلُوا عَلَيْهِمْ حَافِظِينَ ﴾ (٣٣) ، وفعل (ءَامَنُوا) الوارد مرتين ، في الآية السابقة ، وفي قوله عز وجل : ﴿ فَالْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴾ (٣٤) ، . إن كلا من الإجرام والإيمان موقف اتخذته صاحبه في لحظة معينة من حياته الدنيا ، كما أن الران على القلوب قد وقع حين سلك الفاسقون طريق

1 سورة المطففين ، الآية : 14 .

2 سورة المطففين ، الآية : 29 .

3 سورة المطففين ، الآية : 33 .

1 سورة المطففين ، الآية : 34 .

الانحراف والغواية ، أثناء حياتهم الدنيا ؛ فهي جميعا تدل على الماضي البسيط فحسب ، دون أية دلالة أخرى . أما فعل (تُوِبَ) في قوله تعالى : ﴿ هَلْ تُوِبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^{٣٦} فهو إذ يشير إلى جزاء الكفار يوم القيامة ، يتحدث عن أمر سيقع لا محالة ذلك اليوم ، وذلك في شكل استفهام تقييري . ومجيء الحديث عن المستقبل بصيغة (فَعَلَ) شبيه لما يتكرر في القرآن كله . بقصد توكيد ما يحدث في الآخرة ، وعده كأنه أمر وقع بالفعل ، ولا سبيل إلى التشكيك في وقوعه . فدلالته على المستقبل لا غبار عليها .

أما فعل (قَالَ) الوارد في قوله تعالى : ﴿ إِذَا نُتِلَّىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^{١٣} فمن الجلي أن فعل الشرط (نُتِلَّى) الذي جاء بصيغة (يفعل) التي تفيد هنا الاستمرار والتكرار جعل جوابه مندرجا في هذا السياق ، ومعبرا هو أيضا بدوره عن الماضي المتجدد الذي يُسرد ويتحدث عنه في المستقبل ، ومعنى الكلام عبارة أخرى أن هذا الأفك الأثيم يتكرر منه نعتة للآيات بأنها أساطير الأولين كلما تليت عليه تلك الآيات . ولكن قوله هذا مرتبط بتلاوة الآيات على مسمعه ، والتلاوة تتكرر ، وقد يأتي معها مزامنا لها ، أو بالأحرى عقبها ولو فور الشروع في التلاوة مباشرة ، وقبل الفراغ منها . فالقول يوجد بوجود التلاوة ، وينعدم بانعدامها ، وبينهما ارتباط وتتابع من حيث الزمن كما بينا . والأمر ذاته يصدق على فعل (مَرُؤًا) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَرُؤًا بِهِمْ يَنْغَامِرُونَ ﴾ ^{٣٠} . ولئن

¹ سورة المطففين ، الآية : 36 .

² سورة المطففين ، الآية : 13 .

¹ سورة المطففين ، الآية : 20 .

كانت صيغة الجملة هنا معاكسة لسابقتها شكلا ، إذ فعل الشرط وارد بصيغة (فَعَلَ) بينما جاء فعل جوابه بصيغة (يَفْعَلُ) ، فإن التغامز لا يحدث إلا عند المرور ، وهو أيضا مزامن له ، أو حاصل عند الشروع في المرور ، كما توضحه الصيغة . وهكذا يتبين أن وجود صيغة يفعل في أحد طرفي الشرط أسهم في تحويل دلالة صيغة (فَعَلَ) لتعبر عن الماضي المتكرر والمتجدد والمستمر إلى أمد بعيد ، وهنا يتبين بجلاء أن ظاهر بنية الجملة يشير إلى أن زمن فعلي الشرط هو المستقبل بسبب أثر الآداة (إذا) التي تحول صيغة (فَعَلَ) إلى الدلالة على المستقبل ، كما قرره النحاة ، ولكن التعمق في الدلالة بإزاء السياق يبين أن الأمر يتعلق بحكاية ما حدث في الدنيا من تغامز لدى مرور المؤمنين ، وهو تغامز حدث مرارا وتكرارا في كل زمان ، لدى وجود المؤمنين ، وظل يحدث باستمرار إلى أن زال الوجود البشري في الأرض . ولكنه ، بإزاء اللحظة التي يُتحدث عنه فيها لم يعد إلا ماضيا انقضى ولم يعد له من وجود .

ومثما ورد لفظ (وَمَا أَدْرَاكَ) في سورة الانفطار مرتين ، ورد اللفظ ذاته هنا أيضا مرتين ، يصدق على كل منهما ما أوردناه على سابقيهما ، من حيث دلالتهما على الماضي المستمر كذلك .

وتستوقفنا في نهاية حديثنا عن سورة المطففين أربعة أفعال للكينونة وردت في تراكيب من نمط واحد قوامه فعل الكينونة بصيغة (فَعَلَ) وجملة فعلية قائمة على فعل بصيغة (يَفْعَلُ) في موقع خبر . وهذه الأفعال هي : ثلاثة أفعال بلفظ (كَانُوا) وردت في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا

بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾ ﴿ وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ ﴾ ﴿٢٩﴾ وفي قوله تعالى : ﴿ هَلْ تُؤَبُّ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ﴿٣٦﴾ .
 وفعل واحد بلفظ (كُنْتُمْ) جاء في قوله سبحانه : ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ ﴿١٧﴾ .
 ومن الجلي أنها جميعا ، عند تحليلها نلقاها متخذة النمط الآتي :

كَانُوا يَكْسِبُونَ

كَانُوا (...) يَضْحَكُونَ

كَانُوا يَفْعَلُونَ

كُنْتُمْ (...) تُكَذِّبُونَ

إن تأمل هذه الصيغ في مواضعها يوقفنا على سمة مشتركة لها كلها ، هي كون معنى الاستمرار في أفعالها مقصودا قصدا فنيا يُدْرِكُ كنهه عند إعمال النظر في المعنى الذي تدل عليه الصيغة المركبة بجزأها : فعل الكينونة والفعل الأساس . إن تكذيب الكافرين دائم متجدد لا ينقطع ، مما يجعلهم مستحقين لأشد العقاب وأوجعه ؛ والأمر نفسه ينطبق على تكذيبهم وأفعالهم الإجرامية وعلى ضحك المؤمنين منهم يوم القيامة . وقد وقف عند هذا الجانب الشيخ الطاهر بن عاشور ، لدى حديثه عن هذه الآيات : « ومجيء يكسبون بصيغة

1 سورة المطففين ، الآية : 14 .

2 سورة المطففين ، الآية : 29 .

3 سورة المطففين ، الآية : 36 .

4 سورة المطففين ، الآية : 17 .

المضارع دون الماضي لإفادة تكرر ذلك الكسب وتعدده في الماضي . وفي ذكر فعل (كَانُوا)
دون أن يقال ما يكسبون ، إشارة إلى أن المراد : ما كسبوه في أعمارهم من الإشارك قبل
مجيء الإسلام (. . .) ولحق بذلك ما اكتسبوه من وقت مجيء الإسلام إلى أن نزلت هذه
السورة ، فهي مدة ليست بالقصيرة « ح . ويضيف في موضع لاحق : « ويؤذن تركيب
(كَانُوا يَصْحَكُونَ) بأن ذلك صفة ملازمة لهم في الماضي ، وصوغ (يَصْحَكُونَ) بصيغة
المضارع للدلالة على تكرر ذلك منهم وأنه ديدن لهم » ١

إن الشيخ الطاهر بن عاشور في وقفته هذه ليس إلا يمكن إلا مقتنيا آثار النحاة منذ
عهود غابرة حتى الآن ، حين أبانوا أن هذه الجمل بصيغها المركبة التي قوامها فعل الكينونة
بصيغة (فَعَلَ) متبوعا بفعل آخر بصيغة (يَفْعَلُ) ، أي صيغة (كان يفعل) ، تدل
على الماضي الاستمراري . ولقد ازداد الاهتمام بهذه الجوانب لدى الدارسين المحدثين من
مستشرقين وعرب ، ومن هؤلاء الأستاذ حامد عبد القادر الذي توقف بإسهاب عند هذه
المسألة منذ عهد مبكر (نهاية الخمسينيات) في بحث له عن معاني الماضي في القرآن الكريم
فذكر أن الماضي الاستمراري في العربية يتركب من جزأين : أولهما ماضي فعل الكينونة ،
وثانيهما المضارع الدال على الفعل الأساسي المراد التعبير عنه ، وعندئذ يتعين أن يتحد المسند

¹ الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 200 / 30 .

² المصدر نفسه . 210 / 30 .

إليه في الفعلين من حيث العدد والنوع والشخص . ¹ وعلى الدرب ذاته سار الدكتور مهدي المخزومي ليخلص إلى أن صيغة كان يفعل وما على مثالها تُستعمل للتعبير عن استمرار الحدث في فترة من الزمان الماضي ² .

ومما تقدم نخلص إلى أن الأفعال الواردة بصيغة (فَعَلَ) في هذه السورة ، وهي واحد وعشرون فعلا كما أسلفنا ، لم يحتفظ منها بالدلالة الأصلية للصيغة ، أي الماضي المطلق ، غير خمسة (05) أفعال ، أي ما يمثل نسبة 23,80 % ، وفي مقابل ذلك نسجل أن أحد عشر (11) فعلا ندور في فلك الماضي المستمر المتجدد ، وهو ما يمثل نسبة 52,38 % ، باستثناء أفعال الكينونة الأربعة (04) التي دخلت على أفعال بصيغ (يَفْعَلُ) (فقلبت معناها بدورها للدلالة على الماضي المستمر المتجدد أيضا ، مما يجعل النسبة ترتفع فتصل إلى 71,42 % . ور يبقى بعد ذلك إلا فعل واحد (01) انصرف للدلالة على المستقبل ، أي بنسبة 04,76 % . وكل ذلك تتضمنه الجداول البيانية رقم 15 ، 16 ، 17 ، 18 .

¹ حامد عبد القادر : معاني الماضي في القرآن الكريم . مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء 10 . السنة 1958 . القاهرة . ص 67 وما بعدها .

² مهدي المخزومي : في النحو العربي - نقد وتوجيه . ص 156 .

سورة الانشقاق :

أما سورة الانشقاق فقد احتوت هي الأخرى تسعة عشر (19) فعلا بصيغة (فَعَلَ) ، من بين واحد وعشرين (31) فعلا واردة في هذه السورة ، أي بنسبة 61,29 % ، من الأفعال الواردة بهذه الصيغة ما جاء دالا على الماضي ، ومنها ما جاء دالا على المستقبل ، ومنها ما كانت له دلالات خاصة ، وهذا الاختلاف مرجعه إلى السياق العام . أي إلى السورة ، وإلى القرائن اللفظية (من ضمائم وأدوات ولواصق قبلية وبعدية) متصلة بالفعل .

والجموعة الأولى من هذه الأفعال الواردة بصيغة (فَعَلَ) هي تلك التي دلت على الماضي ، وهي الواردة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴾ ١٤ ، وقوله : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ﴾ ٢١ ، وقوله : ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ ﴾ ٢٢ ، وقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ ٢٥ ، إضافة إلى فعل الكينونة الموصوف لدى النحاة بأنه من النواسخ ، وبأنه فعل ماض ناقص ، كما هو معلوم ، وقد ورد في قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴾ ١٣ . والذي يُستقى من السياق والتفسير أن زمن هذه الأفعال قد مضى وانقضى . قال ابوحيان في تفسير ﴿ إِنَّهُ

¹ سورة : الانشقاق ، الآية : 14 .

² سورة : الانشقاق ، الآية : 21 .

³ سورة : الانشقاق الآية : 22 .

¹ سورة : الانشقاق ، الآية : 25 .

² سورة : الانشقاق ، الآية : 13 .

ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴿١٤﴾ ٤ : « أي أن لن يرجع إلى الله ، وهذا تكذيب بالبعث ، بلى :
 إيجاب بعد النفي ، أي بلى ليحورنَّ » ٥ . أما الآية الكريمة ﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا
 يَسْجُدُونَ ﴾ ﴿٢١﴾ ٦ فقد فسر فيها القرطبي السجود المذكور بالصلاة . وهنا ينبغي التنبيه إلى
 أن الزمن الماضي يصلح لهذه الآية ، كما يصلح أن أن يكون زمنها الاستمرارية والدوام ، لأن
 التأني على السجود أو الصلاة كان ويكون منذ بدر الخليفة إلى منتهاها ، فهذه الفئة من البشر
 موجودة إذن في كل زمان ومكان إلى أن يرث الله الأرض زمن عليها . ومن ثم فهذا الفعل
 يمكن أن يدرج ضمن الأفعال التي نعتنا زمنها من قبل بأنه الماضي المستمر المتجدد .
 أما الأفعال الأخرى الواردة بالصيغة ذاتها فهي في مجموعها دالة على المستقبل ، إذ دل
 عدد ما على ما يحدث في نهاية الدنيا ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا
 الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴿٤﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٥﴾ ، وعند الآية الأولى منها
 وقف الشيخ الطاهر بن عاشور حين نبه إلى أن (إذا) « ظرف للزمان المستقبل ، والفعل
 الذي في الجملة المضافة إليه (إذا) مؤول بالمستقبل وصيغ بالمضي للتنبيه على تحقق وقوعه
 ، لأن أصل (إذا) انقطع بوقوع الشرط (. . .) وقدم المسند إليه على المسند الفعلي
 في قوله ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ﴿١﴾ ٧ دون أن يقال : إذا انشقت السماء لإفادة تقوي الحكم
 ، وهو التعليق الشرطي ، أي إن هذا الشرط محقق الوقوع ، زيادة على ما يقتضيه (إذا

1 سورة : الانشقاق ، الآية : 14 .

2 أبو حيان : البحر المحيط . 447/6 .

3 سورة : الانشقاق ، الآية : 14 .

4 سورة : الانشقاق ، الآيات : من 1 إلى 5 .

1 سورة : الانشقاق ، الآية : 1 .

(في الشرطية من قصد الجزم بحصول الشرط بخلاف (إن) « ل . وقمة جملة من الأفعال الأخرى واردة بالصيغة ذاتها ودالة على المستقبل ودل عدد آخر منها على جزاء المؤمنين وعقاب الكافرين حينذاك : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴾ ٧ ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ ٨ ﴿ وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴾ ٩ ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴾ ١٠ ﴿ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا ﴾ ١١ ﴿ وَيَصَلَ سَعِيرًا ﴾ ١٢ ﴿ إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴾ ١٣ ﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴾ ١٤ ﴿ .

إن هذه الأفعال الواردة إذن بصيغة (فعَل) تتحدث جميعها عن المستقبل ، ولكن الفئة الأولى تَحَدَّثُ قبل الثانية يقينا . فالمستقبل متفاوت من حيث قربه من الحاضر ، أو من لحظة نزول الآية ، أو تلفظ القارئ بها . أما الأفعال الواردة في القسم المذكور في قوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ ﴾ ١٦ ﴿ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ﴾ ١٧ ﴿ وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ ﴾ ١٨ ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ١٩ ﴿ فهي تتحدث عن ظواهر كونية تتجدد وتحدث دوما ، حتى زوال الدنيا ، فهي أفعال زمنها ماضٍ مستمر متجدد .

ولعل أهم ما يستوقفنا في الأفعال الواردة بصيغة (فعَل) في هذه السورة فعل الكينونة في قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا ﴾ ١٥ ﴿ وهو مختلف عن نظيره السابق في السورة ﴿ إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴾ ١٣ ﴿ ، ذلك أن هذا الفعل هو المنعوت لدى النحاة القدماء بـ " كان الإلهية " ودلالته « تشمل الأزمنة الثلاثة : الماضي ، الحاضر ،

¹ الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 218/30 .

² سورة : الانشقاق، الآيات : من 7 إلى 14 .

¹ سورة : الانشقاق، الآيات : من 16 إلى 19 .

² سورة : الانشقاق، الآية : 15 .

³ سورة : الانشقاق، الآية : 15 .

والمستقبل ، بحجة وجود القرينة التي هي " الله " عز وجل ، إذ لا يُعقل أن يكون الله عليما حكيمًا في الماضي فقط ، بل كان ولا يزال وسيبقى كذلك في كل الأزمنة »^١ . وهذه الفكرة هي التي تبرز عند فخر الدين الرازي في معرض ما نقله من أقوال مأثورة لنفسه هذه الآية ، حيث قال : « أما قوله : فقال الكلبي : كان بصيرا به من يوم خلقه إلى أن بعثه . وقال عطاء : بصيرا بما سبق عليه في أم الكتاب من الشقاء ، وقال مقاتل : بصيرا متى بعثه . وقال الزجاج : كان عالما بأن مرجعه إليه ، ولا فائدة في هذه الأقوال ، إنما الفائدة في وجهين ذكرهما القفال (الأول) أن ربه كان عالما بأنه سيجزيه (والثاني) أن ربه كان عالما بما يعمله من الكفر والمعاصي ، قلم يكن يجوز في حكمته أن يهمله فلا يعاقبه على سوء أعماله ، وهذا زجر لكل المكلفين عن جميع المعاصي »^٢ . وفعل الكينونة هذا ، على ما يجمع الدارسون المحدثون ، ليس دالا على الماضي ، ولكنه ، حسب تعبير فئة منهم ، متجرد من الزمن ولا غاية له إلا التوكيد ؛ أو هو ، لدى فئة أخرى ، معبر عن الزمن المطلق ، وهم في ذلك يضاھون قول القدماء .

إن هذه السورة إذن قد حوت ، كما رأينا ، من بين أفعاله التسعة عشر (19) الواردة بصيغة (فَعَلَ) ستة (05) أفعال دالة على الزمن الماضي ، وهو ما يمثل نسبة 26,31 % ، وجاءت فيها عشرة (10) أفعال من هذه الصيغة دالة على المستقبل

¹ السعيد هادف : وكان الله عليما حكيمًا . دراسة لغوية تحليلية لفعل الكينونة . بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية . جامعة باتنة . العدد 03 . جوان 1995 . ص 68 - 69 .

¹ فخر الدين الرازي : التفسير الكبير . المجلد السادس عشر . 109/31 .

² السعيد هادف : المرجع السابق . ص 72 - 75 .

بسبب السياق ، وبذلك تفوقت هذه الدلالة على ما سواها بنسبة 52,63 % ، ولم يدل على الماضي المتجدد إلا ثلاثة (03) أفعال ، أي بنسبة 15,78 % . أما فعل الكينونة المتفرد هنا والمتجرد من الزمن متمحضا للتأكيد أو الدال على الزمن المطلق فلم يمثل هنا إلا نسبة 05,26 % . وكل ذلك تبرزه الجداول البيانية رقم 19 ، 20 ، 21 ،

. 22

سورة البروج :

أما سورة البروج فإن أول ما يثير الانتباه فيها قلة عدد الأفعال الواردة فيها بصيغة (فَعَلَ) بالقياس إلى ما سبقها وبالنظر إلى عدد آياتها ، وليس بالقياس إلى عدد الأفعال الواردة فيها ، فمجموع الأفعال الواردة فيها اثنا عشر (12) فعلا ، من بينها سبعة (07) أفعال وردت بصيغة (فَعَلَ) ، وهو ما يمثل نسبة 58,33 % . ولعل طغيان الجمل الاسمية في السورة يفسر قلة عدد الأفعال في هذه السورة . لقد قص الله عز وجل لنا في هذه السورة خبر أصحاب الأخدود وما كانوا يفعلونه بالمؤمنين ، ثم جاء ذكر من تشابه مع أصحاب الأخدود في الظلم والطغيان والتعذيب ، وهم فرعون وثمود ؛ وهذا هو السياق العام لهذه السورة . ومن المفروض أن تكون الأفعال دالة على الماضي ، لكونها تسرد لنا قصص الغابرين وأخبارهم ، غير واقع استعمال صيغة (فَعَلَ) ودلالاتها في هذه السورة يطلعنا على خلاف ذلك . إن الأفعال التي جاءت بصيغة (فَعَلَ) سبعة ، كما ذكرنا ، وهي (قُتِلَ - نَقِمُوا - فَنَنُوا - ءَامَنُوا - وَعَمِلُوا - أَنْتَكَ - كَفَرُوا) ، ولكن التي على الزمن الماضي سواء أكان ذلك بالصيغة أم كان عن طريق السياق لا تتجاوز فعلين (02) اثنين ، هما (نَقِمُوا - أَنْتَكَ) ، أي ما يمثل نسبة 28,57 % من الأفعال الواردة بصيغة (فَعَلَ) . وإذا بحثنا عن فاعل (وَمَا نَقِمُوا) وجدناه يدل على أصحاب الأخدود ، أولئك الذين عذبوا كوكبة من المؤمنين في عهد غابر . والفعل من ثم وارد في سرد أخبار هؤلاء . أما الفعل الثاني ، وهو (هَلْ أَنْتَكَ) فقد قال عنه أبو حيان : « هَلْ أَنْتَكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ »¹ : تقرير

¹ سورة البروج ، الآية : 17 .

لحال الكفرة ، أي قد أتاك حديثهم وما جرى لهم مع أنبيائهم من العقوبات بسبب تكذيبهم « ٤. وإذا أعملنا النظر في قول أبي حيان هذا تأكدت لنا هذه الدلالة لفعل (أَنْتَكَ) المسبوق بـ (هل) التي أفادت الاستفهام التقريري ، أي قد أتاك ، لأن قد التي تسبق الفعل الماضي تؤكد وقوع الحدث في زمن مضى . وفضلا عن ذلك ، فإن عبارة (هَلْ أَنْتَكَ) التي تكررت في مواضع عديدة من القرآن الكريم كثيرا ما ترد في معرض التمهيد التشويقي لسرد قصص وأحداث ماضية في أسلوب القصص ، كما ذكر هذا الدكتور إبراهيم السامرائي .¹

وإلى جانب هذين الفعلين ثمة أربعة (04) أفعال أخرى وهي : (فَنَنْوُ . ءَامَنُوا . وَعَمِلُوا . كَفَرُوا) ، تدل على الماضي ، غير أنها قد تُحمل على الدلالة على الماضي المستمر المتجدد ، فالإيمان وعمل الصالحات والكفر وفتنة المؤمنين أعمال عرفت بالبشرية منذ بدء الخليقة حتى يوم البعث والنشور . والقرآن الكريم يتحدث عنها بوصفها مولق وتصرفات لا ترتبط بفترة معينة من الناس وُجدت وعاشت في زمن معين محدد ، بل يتحدث عنها بحسبانها أعمالا منطقية تحدث في كل زمان ومكان .

أما فعل (قُتِلَ) فقد اختلف فيه المفسرون . وذهبوا فيه مذاهب شتى . فهناك من فهمه على أنه يعني اللعن ، وهذا ما نقله الشيخ الطاهر بن عاشور حين قال : « وقوله :

¹ أبو حيان الغرناطي : البحر المحيط . 452 / 8 .

¹ إبراهيم السامرائي : الفعل : زمانه وأبنيته . ص 28 .

قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ۞ صِيغته تشعر بأنه إنشاء شتم لهم شتم خزيي وغضب ، وهؤلاء لم يُقتلوا ، ففعل قُتِلَ ليس بِخَبَرٍ بل شتم ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ ﴿١٠﴾ ۞ ﴾ ، وقولهم : قَاتَلَهُ اللَّهُ ، وصدوره من الله يفيد معنى اللعن ، ويدل على الوعيد لأن الغضب واللعن يستلزمان العقاب على الفعل الملعون لأجله « ۞ » . وهناك من جعل قُتِلَ أَصْحَابِ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ۞ جوابا للقسم الذي ابتدأت به السورة ، والكلام إذن خبر ، وتقديره : لقد قُتِلَ أصحاب الأخدود ، وعندئذ يكون المقصود بأصحاب الأخدود إما أولئك المعذنين الظالمين وإما الذين أودوا وَعَدُّبُوا ، ولفظ أصحاب عندئذ مستعمل في معنى مجرد المقارنة والملازمة ، كما هو معهود في لغة العرب قبل الإسلام . وهذا ما ذكره فخر الدين الرازي حين ذهب إلى أنه يمكن « أن يكون المراد أن أولئك القاتلين قُتِلُوا بالنار على ما ذكرنا أن الجبابة لما أرادوا قتل المؤمنين بالنار عادت النار عليهم فقتلتهم ، وأما إذا فسرنا أصحاب الأخدود بالمقتولين كان المعنى أن أولئك المؤمنين قُتِلُوا بالإحراق بالنار ، فيكون ذلك خبرا لا دُعاءً » ۞ ، وهماك من رأى أنه يعني الدعاء ، ومن هؤلاء القرطبي الذي قال : « قُتِلَ أَصْحَابِ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ۞ دعا على هؤلاء الكفار بالإبعاد من رحمة الله تعالى » ۞ . فإذا أخذنا بالتفسير الثاني لم يكن لنا إلا أن نجعل زمن الفعل محصورا في الماضي المنقطع ، بوصفه سردا لواقعة

1 سورة البروج ، الآية : 4 .

2 سورة الذاريات ، الآية : 10 .

3 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 240 / 30 .

1 سورة البروج ، الآية : 4 .

2 فخر الدين الرازي : التفسير الكبير . المجلد السادس عشر . 119 / 31 .

3 سورة البروج ، الآية : 4 .

4 القرطبي : الجامع لأحكام القرآن . 292 / 19 .

جرت في زمن انقضى . أما إذا أخذنا بالتفسير الأول وجعلنا الفعل الواقع في جملة إنشاء كظيره في التفسير الثالث ، فإن زمنه يصبح مستقبلا بلا ريب ، ذلك أن الدعاء لا يكون زمنه إلا مستقبلا . يقول الدكتور إبراهيم السامرائي : « يأتي بناء (فَعَلَ) في أسلوب الدعاء بالخير ، وهو من غير شك يشير إلى المستقبل ، نحو : رضي الله عنه ، ورحمه الله ، كما يأتي في الدعاء بالشر منفيًا بـ (لا) ، نحو : لا رحمه الله ، ولا رضي الله عنه » ١ .

إن هذه السورة إذن حوت فعلين فقط دلا على الماضي ، وهو ما يمثل نسبة 28,57 % كما أسلفنا ، وورد فيه إلى جانب ذلك أفعال أخرى أربعة يمكن أن تُحمل على الماضي ، كما يمكن أن تكون لها دلالة على الماضي المتجدد ، وهي تمثل نسبة 57,14 % ، أما الفعل الوحيد المتبقي من السبعة فهو الدال على المستقبل ، ويمثل نسبة 14.28 % من مجموع الأفعال الواردة بصيغة (فَعَلَ) في هذه السورة . ويجدر التنبيه هنا إلى أن السورة تخلو من أفعال الكينونة . والجدولان البيانيان رقما 23 ، 24 يوضحان ما حوته السورة .

¹ إبراهيم السامرائي : الفعل العربي . زمانه وأبنيته . ص 28 .

سورة الطارق :

ونمضي إلى سورة الطارق لنجدها أقل من سابقتها من حيث وجود الأفعال الواردة بصيغة (فَعَلَ) ، فهي لم تتضمن إلا ثلاثة (03) هي : (وَمَا أَدْرَاكَ . مِمَّ خُلِقَ . خُلِقَ) من بين عشرة (10) أفعال تضمنها السورة ، وذلك ما يمثل نسبة 30 % . ومن الواضح أن الفعل الأول (وَمَا أَدْرَاكَ) لا تختلف دلالاته عن نظيراتها في مختلف سور القرآن الكريم . ودلالاته على الماضي المتجدد جلية ، كما أوضحناه في حديثنا عن سورة الانفطار . والدلالة الزمنية ذاتها نصدق على الفعلين الآخرين : (خُلِقَ) الأول الذي ورد في معرض الاستفهام أداته (مِمَّ) ، و الثاني (خُلِقَ) الوارد في معرض الإجابة عليه ، وكلاهما يتعلق بأمر يتكرر حدوثه ، لأنه مرتبط بالوجود الإنساني على وجه الأرض ، مثلما اقتضت المشيئة الإلهية ذلك . فالفعلان هما أيضا يدلان على الماضي المتجدد ، وهو أمر من الدلالات الأصلية لهذا البناء ، كما أكده الدكتور إبراهيم السامرائي حين قال : « (فَعَلَ) قد يشير هذا البناء إلى أن الحدث وقع في الماضي ، على أنه أمر قد تردد وقوعه مرات عدة ، نحو : أشرقت الشمس وطلع القمر »¹ . فالأفعال الثلاثة الواردة إذن في هذه السورة جميعها تدل على الماضي المتجدد ، ولا دلالة أخرى لهذه الصيغة في هذه السورة . والجدولان البيانيان رقما 25 ، 26 يوضحان ذلك .

¹ إبراهيم السامرائي : الفعل العربي . زمانه وأبنيته . ص 28 .

الحزب الأخير :

لا يختلف استعمال صيغة فَعَلَ عموماً في هذا الحزب الأخير الواقع بين سورتي الأعلى والناس عما رأيناه في مختلف سور الحزب السابق . وقد تضمن هذا الحزب 28 سورة تفاوتت من حيث عدد آياتها ، بين سورة الفجر التي بلغ عدد آياتها 30 آية وسور العصر والكوثر والنصر التي لم يتجاوز عدد آيات كل منها 3 آيات ، كما تفاوت عدد الأفعال الواردة في كل سورة ، بين 32 فعلاً في سورة الفجر ، و 3 أفعال في كل من سور القدر وقريش والكوثر والناس . أما عدد الأفعال الواردة بصيغة " فَعَلَ " وما تفرع منها فقد بلغ 157 فعلاً ، وهو ما يمثل نسبة 53,40 % من مجموع الأفعال الواردة في هذا الحزب وعددها 294 فعلاً .

ومن الظواهر التي تكررت في هذا الحزب ، ولها نظائرها في الحزب السابق ، ورود صيغة " فَعَلَ " في معرض الحديث عن أحداث وقعت في الماضي ، وتقع الآن ، ويستمر وقوعها إلى قيام الساعة ، ففي قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ فُسُوءِي ۚ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهْدَى ۚ ﴾^٣ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۚ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ۚ ﴿^٤ نلاحظ أن الخلق والتسوية والتقدير والهداية ، وكذلك إخراج المرعى وجعله غثاءً أحوى ، لا يمكن أن تكون قد وقعت في الماضي المطلق غير المحدد وانقضت ، وإنما هي بكل تأكيد أفعال حدثت منذ بدء الخليقة ، ويتكرر حدوثها كل يوم ما استمرت دورة الحياة ، حياة الإنسان والحيوان والنبات على وجه البسيطة ، أو هي على حد تعبير إبراهيم السامرائي الذي أوردناه قبل قليل تشير « إلى أن الحدث وقع في

¹ سورة الأعلى ، الآيات : من 2 إلى 5 .

الماضي على أنه أمر كان قد تردد وقوعه مرات عديدة « ح . وهذا ما يمكن أن ننتهه
بالماضي المتجدد . ويذهب امحمد الملاخ إلى أن ما استخلصه السامرائي تأويل مصطنع « لأن
المتكلم يشير إلى حدث وقع في الماضي ، أما تكراره في الماضي فهو مرتبط بالمعارف
المشتركة بين المتكلم والمخاطب حول العالم الخارجي ، ويحتاج هذا التأويل إلى قرائن سياقية «
ح . ويخلص بعد ذلك إلى الدعوة إلى التفريق بين التكرار في المحور الزمني الواحد ، وذلك ما
تفنيه صيغة " فَعَلَ " ، كما في قولنا : سعل زيد طيلة اليوم ، وبين التكرار في محاور زمنية
متعددة تفنيه صيغة " يَفْعَلُ " ، كما في قولنا : يذهب زيد إلى المقهى كل صباح « فالقراءة
الأولى تنتج تكرارا محدودا في محور زمني واحد . والجملة الثانية لها دلالة الاعتياد
habitual . وفي غياب نظرية للزمن والجهة يستعصي ضبط الفرق بين التأويلين « .
والحق أن السامرائي لم يتحدث عن دلالة الصيغة مفردة على تردد وقوع الفعل عدة مرات ، بل
ترك الأمر مفتوحا ولم يكن في حاجة إلى النص على أن تلك الدلالة متولدة من السياق ، لأن
من المعلوم بالبدهة أن التمييز بين دلالات الصيغ لا يتولد بالضرورة إلا من السياق . وفضلا
عن ذلك فإن جملة طيلة اليوم هي التي صرفت دلالة تكرار صيغة " فَعَلَ " إلى ما ننتهه
الملاخ بـ " المحور الزمني الواحد " بينما صرفت عبارة كل صباح دلالة تكرار صيغة " يَفْعَلُ
" إلى ما ننتهه بـ " محاور زمنية متعددة " . ومن ثم بإمكان صيغة " فَعَلَ " أن تنصرف
إلى دلالة التكرار فيها إذا اقترنت بعبارة تشير إلى ذلك ، كأن نقول مثلا : اعتاد زيد قراءة

¹ إبراهيم السامرائي : الفعل العربي . زمانه وأبنيته . ص 28 .

¹ امحمد الملاخ : الزمن في اللغة العربية . بنياته التركيبية ودلالاته . ص 50 .

² المرجع نفسه . ص 50 .

الجريدة كل يوم . . وإذا كان تمام حسان يجعل وظيفة صيغة " كانَ يَفْعَلُ " ٥ هي الدلالة على الماضي المتجدد فإن الأمثلة السابقة تقدم لنا حجة على أن لا مانع أيضا من نعت استعمال صيغة " فَعَلَ " ضمن السياقات المماثلة للسياق التي وردت فيه هاهنا ، ب " الماضي المتجدد " . ولا يفوتنا في هذا السياق أن نتوقف أيضا وقفة يسيرة إلى ما تشير إليه الأفعال الواردة في الآيات التي استشهدنا بها من تتابع في أحداثها متولد عن الفاء الرابطة بينها ، وخصوصا قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ۖ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ ۖ ﴾ ٥ ؛ فمن الجلي أن جعل المرعى غثاء أحوى لا يحدث إلا بعد زمن طويل من إخراجه ، كما هو معلوم . فزمن الجعل متأخر عن زمن الإخراج ، مع أن كليهما يحدث في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، أو بكلمة واحدة في الماضي المتجدد ، أي أنه يمكننا أن نتحدث ضمن جهة واحدة ، هي الماضي المتجدد ، عن زمنين هما : ما قبل الماضي : أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ، والماضي : فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ . ولئن كانت ظاهرة تتابع الأزمنة قد وردت هنا في جهة المتجدد ، فإنها وردت في جهات أخرى ، في مواضع أخرى من هذا الحزب ، كورودها ضمن جهة الماضي المطلق ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ۙ ١ وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا ۙ ٢ وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّهَا ۙ ٣ وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَاهَا ۙ ٤ ﴾ وقوله : ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَىٰ ۙ ١ وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّىٰ ۙ ٢ ﴾ . وكما في معرض سرد القصص القرآني في نحو قوله هز وجل : ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ۙ ١٣ ﴾

¹ تمام حسان : اللغة العربية - مبناها ومعناها . ص 245 .

¹ سورة الأعلى ، الآيتان : 4 ، 5 .

² سورة الشمس ، الآيتات : من 1 إلى 4 .

³ سورة الليل ، الآيتان : 1 ، 2 .

فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمُ رَبُّهُم بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا ﴿١٤﴾ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴿١٥﴾ ﴿١٥﴾

ح ؛ فمن الواضح أن الأفعال الواردة في هذه الآيات ليست متزامنة ، ولا يتصور وقوعها في لحظة واحدة ، وقول الرسول وتحذيره سابق على التكذيب المتجسد لاحقا في عقر الناقة ، ثم وقوع العقوبة المتمثلة في الدمة التي دكت الأرض وسوتها . فبين كل فعل وآخر برهة زمنية صغرت أم كبرت . وذلك متولد عن الفاء اللاصقة التي تسبق كل فعل من هذه الأفعال ، وهي الفاء التي يعنها النحاة القدماء بأنها لـ " الترتيب " و " التعقيب " . يقول ابن هشام الأنصاري ، في معرض حديثه عن الوجوه التي ترد عليها الفاء ، ومنها العطف الذي يقيد أمورا عدة ، « أحدها : الترتيب ، وهو نوعان : معنوي ، كما في " قام زيد فعمر " ، وذكري ، وهو عطف مفصل على مجمل (. . .) الأمر الثاني : التعقيب ، وهو في كل شيء بحسبه ، ألا ترى أنه يُقال " تزوج فلان فولد له " إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل ، وإن كانت متطاولة ، و " دَخَلْتُ البصرةَ فبغدادَ " إذا لم تُقِمَّ في البصرة ولا بين البلدين » ح . وقد أشار بعض المحدثين أيضا إلى وظيفة هذه الفاء التي تكون في معناها « عاطفة تحمل معنى الترتيب للأحداث ، فتقيد حدوث الأول قبل الثاني ، وإن كان على وجه السرعة ، وذلك يفيد في تقسيم الجهات ، ففي مثل قولنا : " دخل محمد فعمر . دخل محمد فدخل عمرو ، فإن كان الفعل بالقرائن تحدد زمانه بالماضي ، فإن الفعل الأول سيكون للماضي البعيد ، أما الثاني فسيكون للقريب ، ولو دلت القرائن على أن الفعل في

¹ سورة الشمس ، الآيات : من 13 إلى 15 .

¹ ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 1 / 183 - 184 .

الماضي البعيد ، فإن الفاء تحدد جهة الأبعد بالنسبة للفعل الأول « ٤ »
ومن استعمالات صيغة " فَعَلَ " التي تكررت في هذا الحزب ، كما تكررت في سور
الحزب الذي سبقه ، استعمالها لسرد أحداث وقعت في الماضي ، كما هو الحال في الأفعال
التي تتحدث عن بداية الكون وخلقها ، ففي قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ
كَيْفَ خُلِقَتْ ۗ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۗ ﴿١٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۗ ﴿١٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ
سُطِحَتْ ۗ ﴿٢٠﴾ ٤ ، نجد حديثا عن خلق الإبل ، ورفع السماء ونصب الجبال ، وسطح
الأرض ، وكلها أفعال تمت وانقضت في بدء الخليفة ، أي في ماض بعيد ، مثلها مثل الأفعال
التي تتحدث عن قصص العابرين من أمم بلغت شأوا كبيرا غي المدينة لكنها كذبت رسل الله
، وأشخاص شادوا بنيانا شامحا مقترنا بطغيان وإكثار للفساد في الأرض ، فحاق بهم جميعا
العقاب الإلهي المستحق ، سجلها قوله عز وجل : ﴿ وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾ وَالشَّفْعِ
وَالْوَتْرِ ﴿٣﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ﴿٤﴾ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴿٥﴾ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ
ذَاتِ الْعِمَادِ ﴿٧﴾ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ ﴿٨﴾ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴿٩﴾ وَفِرْعَوْنَ ذِي
الْأَوْنَادِ ﴿١٠﴾ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ ﴿١١﴾ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ ﴿١٢﴾ ٥ ، وسجل مثيلا لها قوله في
موضع آخر : ﴿ كَذَبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَيْهَا ﴿١١﴾ إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴿١٢﴾ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ
اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴿١٣﴾ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا ﴿١٤﴾ وَلَا
يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴿١٥﴾ ٦ وفي سورة الفيل : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴿١﴾ أَلَمْ

1 محمد عبد الرحمن الريحاني : اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية . ص 166 .

1 سورة الغاشية ، الآيات : من 17 إلى 20 .

2 سورة الفجر ، الآيات : من 1 إلى 12 .

3 سورة الشمس ، الآيات : من 11 إلى 15 .

بَجَعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضَلِيلٍ ﴿٢﴾ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٣﴾ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴿٥﴾ ١ . إن زمن صيغة " فَعَلَ " الواردة في سرد قصة أصحاب الفيل صرفي ، وليس زمنا نحويا يحدده السياق عموما . أما الضمائم فقد تضمنت هذه الآيات نمودجا دالا على أثرها ، وهو " لم " التي تعد لدى النحاة المحدثين « من الأدوات الميينة لجهة الزمن بعدها » ٢ . لقد حولت أداة النفي " لم " صيغة " يَفْعَلُ " من دلالتها الأصلية على الحال أو المستقبل إلى الدلالة على الماضي ، على نحو ما في لفظ " أَلَمْ تَرَ " ولفظ " أَلَمْ يَجْعَلْ " ، والذي يدل على هذا التحول في الدلالة الزمنية هو عطف فعل " وَأَرْسَلَ " الوارد بصيغة " أَفْعَلَ " المتفرعة عن " فَعَلَ " ، وذلك « لأن المضارع الذي قلبته " لم " إلى الماضي له قوة الماضي وضعاً ، فيُعطف عليه الماضي بصيغة من صيغته المعروفة » ٣ . ومثل ذلك ما نلقاه في قوله عز من قائل : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ ﴿٢﴾ الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴿٣﴾ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴿٤﴾ ٤ . وقد مر نظير لذلك في سورة النبا من الحزب السابق .

واسْتُعملت صيغة " فَعَلَ " في هذا الحزب للدلالة على المستقبل ، حين الحديث عن أحداث القيامة ، كما في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿١١﴾ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ وَجِئَاءَ يَوْمَيْهِمْ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَنْذِكُرُ الْإِنْسَانَ وَاتَىٰ لَهُ الذِّكْرَىٰ ﴿٢٣﴾

1 سورة الفيل ، الآيات : من 1 إلى 5 .

1 مصطفى النحاس : دراسات في الأدوات النحوية . ص 46 .

2 المرجع نفسه . ص 46 .

3 سورة الشرح ، الآيات : من 1 إلى 4 .

﴿ ٤ ﴾ . وإذا كان من الصحيح أن الظرف المضمن معنى الشرط المتمثل في الأداة " إذا " هو الذي قلب الماضي إلى " المضارع " في جملة " إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ " ، فإن السياق ظاهر ذلك ، وأبان عن أن الحديث يتعلق بيوم القيامة . وظرف الزمان هذا الحول للشرط هو الذي انبت عليه سورة الزلزلة ، حيث افتتحت بقوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ① ﴾ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ② وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا ③ ﴾ ، ومن الواضح أن السياق هنا أيضا يُفصح عن أن الأمر يتعلق بيوم القيامة ، وهو ما نقلناه أيضا في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ④ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ⑤ وَأَمَّا مَن خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ⑥ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ⑦ ﴾ ، والقرينة السياقية الدالة عليه هي الحديث السابق عن القارعة . وقد لاحظنا في غير ما موضع من الحزب السابق ، أن الحديث عن القيامة يجيء في أحايين كثيرة بصيغة " فعَل " . ولكن ثمة مواضع أخرى جاءت فيها الأداة " إذا " في سياق مغاير يتحدث عن أحداث مستقبلية ، كما هو الحال في سورة النصر التي يتحدث فيها المولى عز وجل عن مجيء النصر والفتح المبين الذي يعقبه عموم نور الإسلام : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ① وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ② ﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ ③ كَانَ تَوَّابًا ④ ﴾ . فظرف الزمان الحول للشرط هو الذي قلب في هذه المواضع جهة الفعل من الماضي إلى المستقبل ، وذلك مندرج في ما ينعتة الدارسون بالزمن

¹ سورة : الفجر . الآيات : من 21 إلى 23 .

¹ سورة : الزلزلة . الآيات : من 1 إلى 3 .

² سورة : القارعة ، الآيات : من 6 إلى 9 .

³ سورة : النصر . الآيات : من 1 إلى 3 .

النحوي .

ومن صيغ " فَعَلَ " التي تحولت دلالتها من الماضي إلى المستقبل ما ورد منها مستعملا في الإنشاء الإيقاعي في معرض الدعاء ، ولم نظفر بمثل له ، في أي من سور الحزب السابق ؛ فالدعاء الوارد في قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ ^(١) لا يتحقق إلا في المستقبل بداهة .

وإلى جانب دلالات صيغة " فَعَلَ " السابقة في هذا الحزب ، أي الماضي المطلق ، والماضي المتجدد ، والمستقبل ، حملت لنا سور الحزب دلالة لهذه الصيغة على الماضي المستمر الذي يمتد حتى الحاضر ، بل إنه لممكن نعته بأنه قريب من الحال . ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَنْذَرْتَكُمْ نَارًا تَلَطَّى ﴾ ^(١٤) الذي علق عليه الطاهر بن عاشور بقوله : « ويجوز أن تكون الفاء للتفريع المعنوي فيكون فعل " أَنْذَرْتَكُمْ " مرادا به الحال ، وإنما صيغ في صيغة المضي لتقريب زمان الماضي من الحال » ^١ .

ومما يلفت النظر في بعض سور هذا الحزب ظاهرة الانتقال من صيغة " فَعَلَ " إلى صيغة " يَفْعَلُ " مع بقاء الدلالة الزمنية على ما هي عليه ، ففي مثل قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ^(١) وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا ^(٢) وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّهَا ^(٣) وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَاهَا ^(٤) وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا ^(٥) وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَّهَا ^(٦) وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ^(٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ^(٨) ﴾ نلاحظ

¹ سورة : النصر . الآيات : من 1 إلى 3 .

² سورة : الليل . الآية : 14 .

³ الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 389 / 20 .

⁴ سورة : الشمس . الآيات : من 1 إلى 8 .

أن الظرف المحول للشرط " إذا " أعقبه فعلا " نَلَّهَا " و " جَلَّهَا " وكلاهما بصيغة " فَعَلَ " وقد دلا كلاهما على زمن ماض ثم تبعهما فعل " يَغْشَاهَا " الذي جاء على صيغة " يَفْعَلُ " التي دلت هي أيضا هنا على الماضي ، واستمر السياق مستخدما صيغة " فَعَلَ " في أفعال " طَحَّهَا " ، " سَوَّهَا " ، " فَأَلَّهَا " ، ومثل هذا كثير في القرآن الكريم ، وخير مثال له قوله تعالى : ﴿ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِّقَا كَذَبْتُمْ وَفَرِّقَا نَقُتُلُوكَ ﴾ ﴿٨٧﴾ ٤ والمعنى قتلتم ، لأنه لا بد من « اتفاق الزمن بين المتعاطفين أو الفعلين المرتبطين بسياق واحد أو مقام واحد » ٥ أو كما يقول ابن عصفور : « ولا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط اتفاقهما في الزمان ، والأحسن أن يتفقا مع ذلك في الصيغة . » ٦ . إن هذا التحول من صيغة إلى أخرى مع بقاء الزمن هو ما ينعته النحاة والبلاغيون بالاتفات ، وهو التفات لفظي تم فيه التحول من صيغة فعلية إلى أخرى ، من صيغة " فَعَلَ " أي الماضي بتعبير القدماء ، إلى صيغة " يَفْعَلُ " التي ينعتها بعض القدماء بالمضارع . والمرء يدرك دلالة الثانية على الماضي بالاستناد إلى قرائن لفظية ومعنوية واردة في السياق ، وقرائن أخرى تُعلم من خارج السياق . وكل ذلك مندرج ضمن ما يُسمى بالزمن النحوي .

لقد سبق ابن جني إلى اشتراط مثل هذه القرائن ، اتقاءً للبس ، حيث يُرام العدول من صيغة إلى أخرى ، مع الحفاظ على الدلالة الزمنية لإحدهما ، فقال : « وليس كذلك قولك □ : قُمْتُ غدا ، وسأقوم أمس ، لأنه عارٍم جميع ما نحن فيه ، إلا أنه لو دل دليل من لفظ

¹ سورة : البقرة . جزء من الآية : 87 .

² كمال رشيد : الزمن النحوي في اللغة العربية . ص 65 .

³ ابن عصفور : المقرب . 236 / 1 .

أو حال لجاز نحو هذا ، فأما على تعريه منه وخلوه مما شرطناه فلا يجوز على الأفراد « ٤ »
. ولفظ الأفراد المستخدم ها هنا يؤكد لنا تنبه هذا اللغوي الرائد إلى مسألة التفرقة بين الزمن
الصرفي والزمن النحوي .

ويبقى أمر أخير نشير إليه في سور هذا الحزب ، هو ورود فعل الكينونة في موضع
واحد فيه مفيدا التوكيد ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ ٣ . ٤ . وإذا
كان فعل الكينونة قد استُخدم في هذا الحزب في موضعين آخرين ، هما قوله عز وجل : ﴿
ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ﴾ ١٧ . وقوله : ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى
الْهُدَىٰ ﴾ ١١ . ٥ ، فإن فعل الكينونة في سورة النصر له دلالة مغايرة لهما ، وله خصوصيته
التي تميزه والتي لا يناظره فيها ضمن هذا الجزء إلا قوله عز وجل : ﴿ بَلَىٰ إِنْ رَبُّكَ كَانَ بِهِ
بَصِيرًا ﴾ ١٥ . ٦ . إن " كان " التي ينعتها النحاة والمفسرون هنا بـ " الزائدة " ويحتزون
تأدبا وتنزيها للقرآن الكريم عن الزيادة ، فيضيفون عبارة " في غير القرآن " ، ليست ذات
دلالة زمنية ، بل تضطلع بوظيفة توكيدية ، ذلك بأنهم يخصونها بنعت " الإلهية " « ٧ » .
ونظيرها من صيغة " يَفْعَلُ " المنفية في قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾

¹ ابن جني : الخصائص . تحقيق محمد علي النجار . دار الهدى للطباعة والنشر . بيروت . ط 2 . د . ت .
236 / 1 .

¹ سورة : النصر . جزء من الآية : 3 .

² سورة : البلد . الآية : 17 .

³ سورة : العلق . الآية : 11 .

⁴ سورة : الانشقاق . الآية : 15 .

⁵ السعيد هادف : " وكان الله عليما حكيما " - دراسة لغوية تحليلية لفعل الكينونة . ص 55 ،

والواضح أنها هنا لاتعبر عن زمن ، بل ترمي إلى تأكيد عدم وجود كفؤ الله تعالى أبدا .
مثلا تم تأكيد كونه توابا أبدا .

ومهما يكن من أمر ، فإن صيغة " فَعَلَ " في سور هذا الحزب ذات دلالات زمنية
مماثلة لما تقدم من دلالات سور الحزب السابق ، مع وجود خصوصيات توقفنا عند أهمها في
الصفحات القليلة السابقة .

ولقد تبين لنا مما تقدم في حديثنا عن استخدام صيغة " فَعَلَ " في هذا الجزء أن هذه
الصيغة لها دلالات زمنية متنوعة ، فقد دلت على الماضي المطلق في 152 موضعا من بين
304 موضع ظهرت فيه صيغة " فَعَلَ " وما تفرع منها ، وهو ما يمثل النصف تماما (50
%) ، بينما وجدنا هذه الصيغة تدل على الماضي المستمر في 54 موضعا وهو ما يساوي
نسبة 17,76 % ، والماضي المتجدد في 05,26 % . ودلت الصيغة على الزمن العام
في 05 مواضع ، أي بنسبة 01,54 % وذهبت إلى الدلالة على ما يمكن نعته بماضي
المستقبل في 04 مواضع . وإلى جانب ذلك وجدنا هذه الصيغة تنصرف تماما عن الارتباط
بالماضي بأدنى صلة وتمحض للدلالة على المستقبل في 73 موضعا بما يمثل نسبة
24,01 % من مجموع المواضع التي وردت فيها هذه الصيغة ، مثلما يبين ذلك كله الجدولان
رقما 81 ، 82 . ولا ريب في أن بلوغ الأفعال الواردة بصيغة " فَعَلَ " وما تفرع منها
نسبة تناهز الربع أمر بالغ الأهمية والدلالة على أن ما يدعو إليه بعض المهتمين بالنحو العربي من

¹ سورة : الإخلاص . الآية : 4 .

المحدثين من الفصل بين الصيغة ودلالاتها الزمنية ، والبعد عن التسميات التي لا تلتزم معيارا واحدا بخلطها بين زمن الفعل وشكله ، أمر له وجاهته ؛ ومع ذلك ينبغي الإقرار بأن إجماع مدرستي الكوفة والبصرة على إطلاق اسم الماضي على صيغة " فَعَلَ " لم يأت اعتبارا . بل هو اصطلاح قائم على الاستقراء الفعلي لاستعمال الصيغة في الموروث اللغوي القديم ، وفي القرآن الكريم على وجه الخصوص .

الفصل الثالث :

الفعل " المضارع "

(صيغة يفعل)

وفعل الأمر

(صيغة افعل)

سورة النبأ :

لقد ضمت سورة النبأ ستة عشر (16) فعلا على صيغة " يَفْعَلُ " ومتفرعاتها من بين أربعين (40) فعلا ، هي مجموع أفعال السورة ، (بما في ذلك أفعال الكينونة الست الواردة بصيغة (فَعَلَ) كما تقدم في الفصل السابق) ، وهو ما يمثل نسبة 40 % . ومعلوم أن النحاة جعلوا الأصل في هذه الصيغة أن تدل على الحاضر أو المستقبل ضمن شروط معينة ، غير أن الاستعمالات اللغوية والتراكيب والأساليب المختلفة والسياقات التي ترد فيها هذه الصيغة ومتفرعاتها في لغتنا العربية لا تجعلها دالة على الحاضر أو المستقبل فحسب ، بل تمت دلالتها لتشمل الماضي والاستمرار ؛ ذلك أن لهذه الصيغة ومتفرعاتها ، كصيغة (فَعَلَ) ومتفرعاتها ، مثلما رأينا ، زمنا صرفيا ، وهو الذي تحدده الصيغة ، وزمنا نحويا ، وهو الذي يحدده السياق والضمامم والأدوات . . . أما فعل الأمر فليس في السورة منه إلا فعل واحد منه ، وهو ما يمثل نسبة 02,50 % من مجموع أفعال السورة المشار إليها أعلاه .

وقد انقسمت الأفعال المضارعة في هذه السورة أربعة أقسام ، أولها ما دل فيه الفعل على المستقبل ، وهو المنفوق على ما سواه ، وثانيها هو الذي جاء فيه الفعل دالا على الحال ، وثالثها ما انصرفت دلالاته إلى الماضي ، وآخرها ما دل على الاستمرارية . ولنبدأ بالفعل الأول في السورة ، وهو (يَتَسَاءَلُونَ) الوارد في قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾¹ . إن الدلالة الزمنية لهذا الفعل هي الحال أو الحاضر . وذلك ما يُستخلص

¹ سورة : النبأ ، الآية : 1 .

بسهولة ويسر من أقوال المفسرين ومنهم الزمخشري الذي قال في كشافه : « يتساءلون : يسأل بعضهم بعضا ، أو يتساءلون غيرهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون ، نحو يتداعونهم ويتراءونهم ، والضمير لأهل مكة ، كانوا يتساءلون فيما بينهم عن البعث ، ويتساءلون غيرهم عنه على طريق الاستهزاء عن النبأ العظيم »¹ . كما إن القرائن المعنوية ، أو ما يسمى بالسياق ، تثبت هذه الفكرة ، أي الدلالة على الحال . وطبيعي أن دلالة هذا الفعل على الحال مرتبطة بزمن نزول السورة ، فالتساؤل قائم من المشركين زمن النزول ، ومن ثم فالفعل يعبر عن حال ، ولكن قراءة هذه السورة الآن ، بعد ما يربو عن الأربعة عشر قرنا من نزولها ، يجعل زمن الفعل ماضيا بالتأكيد ، فالمعول عليه إذن في تحديد زمن الفعل هو زمن النزول ، لا زمن التلفظ بالفعل . وهذا يصدق على كل آي القرآن الكريم وما تتضمنه من أزمنة . إن المشركين تساءلوا في زمن مضى وانقضى بالنسبة إلينا ، وهذا ما يسمى بـ " حكاية الحال الماضية " ، أو ما يُطلق عليه بالفرنسية " Le present de narration " .²

وإذا ما تحولنا إلى القسم الثاني من هذه الأفعال ، وهي الدالة على المستقبل ، لاحظنا أنها إما مسبوقه بحروف محضتها للدلالة على المستقبل ، كالسين في فعل (سَيَعْمُونَ) الوارد في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَيَعْمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ ﴿٥﴾ ﴾ ، أو بكلمة يوم في قوله : ﴿

¹ الزمخشري : الكشاف . 206/4 .

²Dictionnaire LAROUSSE . Canada by S-P-A-D-E-M et A-D-A-G-P . p 616 .

³ ابن هشام : مغني اللبيب . 147/1 . إبراهيم السامرائي : الفعل العربي : زمانه وأبنيته . ص 32 - 32 .

⁴ سورة : النبأ ، الآيتان : 4 ، 5 .

يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴿١٨﴾ □ وقوله : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ ﴿٣٨﴾ وقوله : ﴿ إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾ ﴿٤٠﴾ ، أو بأداة من أدوات النصب (لَنْ) في قوله عز وجل : ﴿ فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴾ ﴿٣٠﴾ . وأما بقية الأفعال الأخرى فإن دلالتها على المستقبل تُفهم من السياق ، لأن الأمر يتعلق بما يحدث يوم القيامة ، وهو يوم لم يأت بعد . ولا يفوتنا أن نشير إلى ما يمكن أن ندرج ضمن ما يسميه بعض الدارسين المحدثين بـ " الجهة " ، أي ما يحدد تباين الأزمنة داخل نطاق زمني واحد . فلو توقفنا عند قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ تَرَكَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ ﴾ واستوقفنا سر تكرار لفظ (سَيَعْلَمُونَ) ، ورحنا ننقب عن ذلك في كتب الأقدمين ، وجدنا الخطيب الإسكافي مثلاً يفسر التكرار بكون « الأول وعيد بما يروونه في الدنيا عند فراقها من مقرهم ، والثاني وعيد بما يلقونه في الآخرة من عذاب ربهم ، وإذا لم يرد بالثاني ما أريد بالأول لم يكن تكراراً ، وقيل الأول توعد بالقيامة وهولها ، والآخر توعد بما بعدها من النار وحرها » □ ، ومن ثم فـ " سَيَعْلَمُونَ " الأولى سابقة للثانية زمنياً ، تتحقق قبلها ، على الرغم من كونهما يقعان معا في دائرة المستقبل . وهذا التفاوت في الزمن ضمن الدائرة الزمنية

1 سورة : النبأ ، الآية : 18 .

2 سورة : النبأ ، الآية : 38 .

3 سورة : النبأ ، الآية : 40 .

4 سورة : النبأ ، الآية : 30 .

5 سورة : النبأ ، الآيتان : 4 ، 5 .

6 الخطيب الإسكافي : دُرّة التنزيل وغرّة التأويل في بيان المتشابهات من كتاب الله العزيز . منشورات دار الأفاق الجديدة . بيروت . ط 4 . 1981 . ص 516 .

الواحدة نلاحظه أيضا عندما تتأمل سياق تتابع أفعال أخرى ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَأَتُونَ أَفْوَاجًا ﴾ ١٨ ، فالنفخ في الصور يسبق إتيان الناس أفواج ، مع أنهما جميعا سيحدثان يوم القيامة ، أي في المستقبل ، والمستقبل ممتد ، يحدث أحد الفعلين في لحظة منه ، ثم يجيء أوان الفعل الثاني بعده مباشرة أو بتراخ .

والقسم الثالث من الأفعال في هذه السورة هو ما دلت فيه صيغة (يَفْعَلُ) على الماضي ، وهذا نتيجة دخول الجازم (لَمْ) ، أو وجود الفعل المضارع مسبوqa بفعل الكينونة بصيغة (قَعَلَ) ، أي كان ، وقد تحدثنا عنه في موضعه من الفعل السابق ، مع الإشارة هنا إلى فارق مميز هنا هو كون الفعل المضارع منفيا ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴾ ٢٧ ، ولكن ينطبق عليه ما انطبق على نظرائه المشبتين في موضع أخرى من هذا الجزء ، من دلالة على ماض متجدد ممتد . وهذه كلها مما فصل فيه القول النحاة القدماء منهم والمحدثون على السواء . ٢

وفي القسم الرابع والأخير من هذه الأفعال نجد فعلا واحدا جاء على صيغة (يَفْعَلُ) ودل على الاستمرارية ، ويتعلق الأمر بفعل (وَيَقُولُ) الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾ ٤٠ ، ذلك أن فعل (يَقُولُ) يتحدث عن كلمة يرددها الكافر طول يوم الحساب ، وليس في لحظة واحدة تنقضي بإتمامه قولها .

¹ سورة : النبا ، الآية : 18 .

² سورة : النبا ، الآية : 27 .

³ ينظر مثلا : سيبويه : الكتاب . 117/1 ، ابن هشام : مغني اللبيب . 307/1 - 309 ، وابن هشام :

شرح اللوحة البدرية . 278/2 . إبراهيم السامرائي : الفعل - زمانه وأبنيته . ص 33 .

⁴ سورة : النبا ، الآية : 40 .

ونعود إلى فعل الأمر الوحيد في هذه السورة ، وهو المذكور في قوله تعالى : ﴿ فَذُوقُوا ﴾
فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴿٣٠﴾ ، فإن دلالة على المستقبل لا غبار عليها ، ليس لأنه لا يمكن
أن يتحقق إلا في المستقبل فحسب ، بل لأنه مما يُقال لأهل النار في يوم القيامة تبيكتا لهم
على ما كان يصدر منهم في حياتهم .

ولو شئنا أن نترجم إحصائياً ما حوته السورة لقلنا : إن اثني عشر (12) فعلا
دلت على المستقبل من بين ستة عشر (16) فعلا مضارعاً وردت في هذه السورة ،
وهو ما يمثل نسبة 75 % . و إلى جانب ذلك ثمة فعلا (02) اثنان يدلان على
الماضي ، أي ما نسبته 12,50 % ، إلى جانب فعل واحد يدل على الاستمرار ، وآخر
يدل على الحال وكل منهما يمثل نسبة 06,25 % من المجموع . ونضيف إلى ذلك فعل الأمر
الذي مثل نسبة 02,50 % والذي دل على المستقبل . والجداول البيانية التي تحمل أرقام
83 ، 84 ، 85 ، 86 تؤكد ذلك وتوضحه .

¹ سورة : النبأ ، الآية : 30 .

سورة النازعات :

وننتقل الآن إلى سورة النازعات التي اشتملت على أربعة عشر (14) فعلا مضارعا أي بصيغة (يَفْعَلُ) ومتفرعاتها ، من بين أربع وأربعين (44) فعلا حوتها السورة ، وهو ما يمثل نسبة 31,81 % . ولم تحو هذه السورة من أفعال الأمر سوى فعليين من مجموع أفعال السورة .

ولم تختلف هذه السورة عن سابقتها من حيث اختلاف دلالة أفعالها المضارعة على أزمئة متباينة ، فهي أيضا تؤكد أن هذه الصيغة لا تدل بالضرورة إما على الحال وإما على المستقبل ، بل يمكن أن تدل على الماضي ، استنادا إلى السياق العام ، وارتكازا على القرائن اللفظية والضمايم من سوابق ولواحق لاصقة أو منفصلة تسهم في تحديد الزمن بدقة .
وتبعاً لذلك يمكن الوقوف على زمر عدة من الأفعال المضارعة في هذه السورة .

وأول زمرة تتوقف عندها هي زمرة الأفعال الدالة على المستقبل ، وهي : أفعال (تَرْجِفُ) في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجِفُ الرَّاجِفَةُ ﴾ ^٦ و (تَتَّبِعُهَا) في قوله تعالى : ﴿ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ ﴾ ^٧ و (تَزَكِّي) في قوله تعالى : ﴿ فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَزَكِّي ﴾ ^{١٨} و (وَأَهْدِيكَ) و (فَتَنَحَّشِي) في قوله تعالى : ﴿ وَأَهْدِيكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَنَحَّشِي ﴾ ^{١٩} و (يَتَذَكَّرُ) في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ مَا سَعَى ﴾ ^{٣٥} و (يَرَى) في قوله تعالى : ﴿ وَبُرُزَّتْ

1 سورة : النازعات ، الآية : 6 .

2 سورة : النازعات ، الآية : 7 .

3 سورة : النازعات ، الآية : 18 .

4 سورة : النازعات ، الآية : 19 .

5 سورة : النازعات ، الآية : 35 .

الْجَحِيمِ لِمَنْ يَرَى ﴿٣٦﴾ ﴿١﴾ و(يَرَوْنَهَا) في قوله تعالى : ﴿كَانَتْهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ ﴿٤٦﴾ ﴿٢﴾ ، وحيث إن الصبغة التطبيقية هي السمة التي رُمَتْ إضفائها على هذا البحث منذ البداية ، ومن ثم فالمبتغى من هذا البحث استقصاء استخدام الصيغ الزمنية في واقع الاستعمال ، فقد تبين لدى تأمل هذه الصيغة داخل التراكيب التي وردت فيها ، أن القرائن اللفظية والمعنوية تدل قطعاً على أن زمن هذه الأفعال هو المستقبل . ومن هذه القرائن لفظ (يوم) الذي يشير إلى يوم القيامة ، يوم الحساب والعقاب . وقد تكرر هذا اللفظ أو عُطف عليه غير ما مرة . وكذلك أن التي تسبق المضارع فتنبه وتجعله يدل على المستقبل كما هو مقرر لدى النحاة ^٣ . وأما بقية الأفعال في هذه الزمرة فإن دلالتها على المستقبل متأتية من السياق العام للسورة ، وهو هنا متمثل في الحديث عن يوم الحساب الذي هو بالنسبة للعالم مستقبلي لا محالة .

أما الزمرة الثانية من الأفعال المضارعة الواردة في هذه السورة فهي زمرة الفعلين اللذين تحولت دلالتهم لتتوجه إلى الدلالة على الماضي . وهذان الفعلان هما فعل (يَسْعَى) الوارد في قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى﴾ ﴿٢٢﴾ ﴿٤﴾ وفعل (لَمْ يَلْبَثُوا) الوارد في قوله تعالى : ﴿كَانَتْهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ ﴿٤٦﴾ ﴿٥﴾ . والفعل الأول جاء في سياق عرض مشعد من

¹ سورة : النازعات ، الآية : 36 .

² سورة : النازعات ، الآية : 46 .

³ ينظر : ابن هشام : شرح اللمحة البدرية . 270 / 2 . ومغني اللبيب . 199 / 1 . وشرح شنور الذهب . ص 281 . وعبد الستار الجواري : نحو الفعل . ص 37 - 39 .

⁴ سورة : النازعات ، الآية : 22 .

⁵ سورة : النازعات ، الآية : 46 .

قصة سيدنا موسى عليه السلام مع فرعون ، فقد أمر الله عز وجل رسوله موسى أن يذهب إلى فرعون الذي طغى وتجبر ، ليدعوه إلى الإيمان بربه وخشيته ، غير أنه كذب وأدبر يسعى ، أي قام من مكانه فارا بنفسه ، وقال الجمهور : هو كناية عن إعراضه عن الإيمان . يسعى : يجتهد في مكايدة لموسى عليه السلام . ونفهم من هذا التفسير ومن النص نفسه ، أي سورة النازعات ، أن زمن يسعى هو الماضي ، لأنه مسبوق بفعل ماض ، وهو : أدبرَ ، ولو شئنا الدقة لقلنا إن زمن الفعل هو الحال في الماضي ، وآية ذلك أن فعل (يسعى) واقع في موقع حال ، كما يقرر النحاة . أما الفعل الثاني الذي يدل على الماضي فهو (لَمَرَّيْلَبْثُوا) الذي جاءت هذه الدلالة من سبقه بـ (لم) الجازمة ، فهو من قبيل المضارع لفظا والماضي معنى ، وهو أمر واضح لا غبار عليه لدى النحاة .

وتبقى المجموعة الأخيرة التي تتضمن فعل (يَقُولُونَ) في قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ أَيْنَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾¹ وفعل (يَخْشَى) الوارد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى ﴾² وفعل (يَسْأَلُونَكَ) الوارد في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾³ ﴿ وَمَنْ يَخْشَاهَا ﴾⁴ الوارد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا ﴾⁵ ، وكل هذه الأفعال تدل على الاستمرارية حسبما يتبين من السياق العام والقرائن اللفظية .

لقد توقف الشيخ الطاهر بن عاشور مطولا عند لفظ (يَقُولُونَ) ودلالته في قوله تعالى :

1 سورة : النازعات ، الآية : 10 .

2 سورة : النازعات ، الآية : 26 .

3 سورة : النازعات ، الآية : 42 .

4 سورة : النازعات ، الآية : 45 .

﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا ﴾ ﴿٤٥﴾ □ فقال : « وَحُكِّيَ مَقَالُهُمْ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ لِإِفَادَةِ أَنَّهُمْ مُسْتَمِرُّونَ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ مُتَجَدِّدٌ فِيهِمْ لَا يَرْعَوْنَ عَنْهُ . وَلِلْإِشْعَارِ بِمَا فِي الْمَضَارِعِ مِنْ اسْتِحْضَارِ حَالَتِهِمْ بِتَكَرُّرِ هَذَا الْقَوْلِ لِيَكُونَ ذَلِكَ كِنَايَةً عَنِ التَّعْجِيبِ مِنْ قَوْلِهِمْ هَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجْدِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾ ﴿٧٤﴾ . وقد علم السامع أنهم ما كرروا هذا القول إلا وقد قالوه فيما مضى « ٣ . وتوقف أيضا عند مجيء لفظ (يَسْأَلُونَكَ) بصيغة المضارع في قوله عز وجل ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ ﴿٤٢﴾ ، فقال : « وَحُكِّيَ فِعْلُ السُّؤَالِ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَجَدُّدِ عَذَا السُّؤَالِ وَتَكَرُّرِهِ » ~ ومن جهة أخرى فإن قصة موسى وفرعون المشار إليها بلفظ (ذلك) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى ﴾ ﴿٣٦﴾ □ تتضمن بالفعل عبرة مستمرة ينتفع بها كل من يخشى الله ممن ممن يستمع إليها عبر العصور ، منذ وقوعها ، ثم نزول خبرها في القرآن الكريم إلى يوم يبعثون . وكذلك السؤال عن الساعة الذي ظل مستمرا متكررا على ألسنة الناس . ومثل ذلك يتعلق بلفظ (يخشاها) الذي يتحدث عن كل إنسان يخشى ما يحدث في الساعة من حساب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة ، إذ الرسول منذر لكل من يتصف بهذه الصفة من العالمين ، حتى زوال الدنيا .

1 سورة : النازعات ، الآية : 45 .

2 سورة : هود ، الآية : 74 .

3 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 69/30 .

4 سورة : النازعات ، الآية : 42 .

5 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 95/30 .

6 سورة : النازعات ، الآية : 26 .

ولعل مما لا يجوز أن يفوتنا التوقف عنده ظاهرة تعاقب الجهات داخل الزمن الواحد ، وقد تكررت في مواضع عدة من هذه السورة ، ففي قوله تعالى مثلا : ﴿ فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَزَكَّى ۗ وَأَهْدِيكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ۗ ۝١٩ ﴾ نلاحظ تعاقب فعلي الهداية والخشية ، بسبب توقف الثاني على الأول ، بمعنى أن التزكية المتمثلة في الخشية لا يمكن أن تحدث إلا بعد الهداية ، مع كون زمنها معا هو المستقبل بالقياس إلى لحظة تلفظ موسى عليه السلام بقولته ، أو حتى بالقياس لزمن تحققه ، لو قُدِّر له أن يتحقق . وإلى هذا نبه ابن عاشور في تفسيره ، حيث شرحها بقوله : « أي إن كان فيك إعداد نفسك للتزكية يكن إرشادي إياك فتخشى ، فكان ترتيب الجمل في الذكر مراعى فيه ترتبها في الحصول فلذلك لم يحتاج إلى عطفه بفاء التفريع » .

أما فعلا الأمر الواردان في هذه السورة فهما : فعلا (أَذْهَبَ) و (فَقُلْ) في قوله تعالى : ﴿ أَذْهَبَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ۗ ۝١٧ فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَزَكَّى ۗ ۝١٨ ﴾ . وكلاهما وارد ضمن حكاية وصية الله لموسى عليه السلام حين إرساله إلى فرعون . ولو تأملناهما بعمق لوجدنا حدوثهما حين صدر الأمر بهما ما كان له أن يكون إلا في المستقبل . ولكنهما صدرا في الماضي ، ثم تم تنقيدهما بعد هذا ، فأصبح ذلك بدوره ماضيا بالنسبة لتاريخ نزول الآية ، وبالنسبة لقارئها منذ نزولها حتى يوم الدين . ونلاحظ أنه على الرغم من أنهما كانا مستقبلا لحظة الأمر بهما ، وأصبحا ماضيا بعد تنفيذهما ، فقد تفاوت زمنهما بطبيعة الحدث الوارد

¹ سورة : النازعات ، الآيتان : 18 ، 19 .

² الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . 77/30 .

³ سورة : النازعات ، الآيتان : 17 ، 18 .

فيهما ، فالذهاب سابق للقول لا محالة ، ولو برهنة يسيرة ، وثانيهما متوقف على الأول . وهذا التابع الزمني متحقق ضمن ما يسميه النحاة المحدثون بالجهة ، بغض النظر عن الزمن ، هو هو المستقبل بالقياس للحظة صدور الأمر ، أم هو الماضي بالقياس للحظة نزول الآية أو قراءتها . وربما كان من الأنسب أن تتبنى هنا مصطلح " مستقبل الماضي " الذي ابتدعه عبد الملك المطلبي¹ ، للتعبير عن زمن هذين الفعلين .

ومن كل ذلك نستخلص أن الأفعال المضارعة الدالة على المستقبل تتفوق على ما سواها ، حيث بلغت تسعة (08) أفعال تمثل نسبة **57,14** % ، على حين دلت على الحال المستمر ثلاثة (04) أفعال (أي بنسبة) **28,57** % ، بينما انصرفت دلالة اثنين (2) إلى الماضي ، وهو ما يمثل نسبة **14,28** % من مجموع الأفعال المضارعة التي حوتها السورة . أما فعلا الأمر اللذان دلا على " مستقبل الماضي " فقد بلغت نسبتها **04,54** % . والجداول البيانية 87 ، 88 ، 89 ، 90 توضح ذلك .

¹ مالك يوسف المطلبي : الزمن واللغة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة . 1986 . ص 307 .

سورة عبس :

أما سورة عبس فقد بلغ عدد أفعالها المضارعة هي أيضا ، كسابقتها أربعة عشر (14) فعلا مضارعا أي بصيغة (يَفْعَلُ) ومتفرعاتها ، ولكن من مجموع من الأفعال أقل من مجموع سابقتها أي من بين ستة وثلاثين (36) فعلا من مختلف الصيغ ، وهو ما يمثل نسبة 38,88 % . ولا تختلف هذه السورة من حيث تنوع دلالات أفعالها المضارعة عن سابقتيها ، فهي أيضا تضمنت أصنافا مختلفة الدلالة من الأفعال ، واختلاف دلالتها ، بطبيعة الحال ، عائد إلى الأساليب المختلفة والسياق العام والقرائن اللفظية ، فضلا عن طبيعة المص القرآني . أما فهل الأمر بصيغة (افْعَلْ) فقد خلت منه هذه السورة تماما ، كما هو شأن كثير من سور هذا الجزء .

وأول مجموعة من هذه الأفعال تلك التي دلت على الزمن الحاضر أو الحال ، ويلاحظ عليها أنها تكاد تجيء دوما مرتبطة بالوصف ، الأمر الذي رجح دلالتها على الحال دون سواه ، والفيصل في ذلك ما حفلت به كتب التفسير من آراء أهل هذا التخصص . ويتعلق الأمر بفعل (يُدْرِبَكَ) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَزَيِّجُكَ ﴾ ^٣ وفعل (يَذْكُرُ) في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَذْكُرُ فَنَنْفَعَهُ الْذِكْرَى ﴾ ^٤ ، وفعل (تَصَدَّى) في قوله تعالى : ﴿ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ﴾ ^٦ ، وأفعال (يَسْعَى) و (يَخْشَى) و (نَلَهَى) في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ

¹ سورة : عبس ، الآية : 3 .

² سورة : عبس ، الآية : 4 .

³ سورة : عبس ، الآية : 6 .

يَسَعِي ⑧ وَهُوَ يَخْشَى ⑨ فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ⑩ ، وجميعها في وصف حال الرسول صلى الله عليه وسلم وحال ابن أم مكتوم الذي عاتبه الله فيه وأنزل فيه هذه السورة . وقد سبق أن أوضحنا في الفصل السابق الملابس التي أحاطت بهذه الواقعة . ولعل أهم ما يستخلص من ذلك هو دلالة الأفعال على الحال ، مثلما يتحلى من السياق .

والمجموعة الثانية من الأفعال المضارعة في هذه السورة تدل على المستقبل ، بالاستناد إلى قرائن لفظية أو السياق العام . وهذه الأفعال هي فعل (يَزَكِّي) الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ③ ﴾ ، وفعل (تَنْفَعُهُ) الوارد في قوله سبحانه : ﴿ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ④ ﴾ ، وفعل (يَزَكِّي) الوارد في قوله عز وجل : ﴿ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَكِّي ⑤ ﴾ ، وفعل (يَفِرُّ) الوارد في قوله جل من قائل : ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ③٤ ﴾ ، وفعل (يُعْنِيهِ) الوارد في قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ يَوْمٍ مَّيْدَانٌ يَّعْنِيهِ ③٧ ﴾ ، وفعل (تَرَهَّقَهَا) الوارد في قوله سبحانه : ﴿ تَرَهَّقَهَا قَتْرَةٌ ④١ ﴾ . وفي ما يتعلق بهذه الأفعال نلاحظ ، على غرار ما ما رأينا في السورة السابقة ، وفي مواضع من الفصل السابق ، تباينا داخليا بين الجهات

1 سورة : عبس ، الآيات : من 8 إلى 10 .

2 سورة : عبس ، الآية : 3 .

3 سورة : عبس ، الآية : 4 .

4 سورة : عبس ، الآية : 7 .

5 سورة : عبس ، الآية : 34 .

6 سورة : عبس ، الآية : 37 .

7 سورة : عبس ، الآية : 41 .

داخل الزمن الواحد ، أي المستقبل ، فهناك ها هنا مستقبل قريب وآخر بعيد . وليس المرء
في

حاجة إلى إعمال الفكر ليعرف أن عددا من هذه الأفعال يتعلق بمستقبل يحدث لاحقا
في الحياة الدنيا ، وثمة عدد آخر يحدث بعده ، يوم القيامة يوم يقوم الناس لرب العالمين .

ويبقى فعل مضارع واحد من الأفعال الواردة في هذه السورة ، يدل على الماضي ،

وهو فعل (يَقِضْ) المسبوق بأداة الجزم (لما) في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقِضْ مَا أَمَرُهُ ﴾¹ .

. وتحول الدلالة إلى الماضي متأية عن حرف النفي لما ، وقد أبرز أثره هنا الطاهر بن

عاشور فقال : « و (لما) حرف نفي يدل على نفي الفعل في الماضي مثل (لم) ويزيد

بالدلالة على استمرار النفي إلى وقت التكلم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ²

﴿ ١٤ ﴾ . والمقصود أنه مستمر على عدم قضاء ما أمره الله بما دعاه إليه »³ .

وليس لنا ، بعد ذلك أن نتحول عن هذه السورة دون أن نشير إلى فعل تحول بدلالته إلى

الأمر ، نعني فعل (فَيَنْظُرِ) المتضمن في الآية الكريمة ﴿ فَيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴾⁴ ،

فدخول لام الأمر عليه حوّل دلالاته إلى الأمر ، وإذا كان لنا أن ندرجه ضمن المجموعة الدالة

على المستقبل ، فإننا نفعل ذلك بشيء من التحفظ ، لأن دلالاته على ذلك موضع نقاش لدى

¹ سورة : عبس ، الآية : 23 .

² سورة : الحجرات ، من الآية : 14 .

³ الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير ، 128/30 .

⁴ سورة : عبس ، الآية : 24 .

بعض النحاة المحدثين ، وهو خلو من الدلالة على الزمن لاحتماله عدم الوقوع إطلاقاً في رأي آخرين . ولكن الحديث عن ذلك لا يمكن أن يتم بإطلاق ، حيث إن وقوعه مرتبط بطبيعة الفعل المأمور به ، أي الحدث ، ذاته ، فأوامر الله إلى ملائكته ولأنبيائه ورسله نُفِذت بالفعل ، بل أضحت جزءاً من الماضي لحظة نزول الآيات التي تذكرها في القرآن الكريم ، ولحظة تلاوتها من لدن جموع المؤمنين حاي يوم القيامة . والذي يهمننا التأكيد عليه هنا ، أن أفعاله ، كظرائه في هذا الجزء ، يدل على أن الأمر ليس وفقاً على صيغة " افعل " التي توهم بعضهم انحصار الدلالة على الأمر فيها . وكل ذلك لنا عودة إليه في آخر هذا الفصل إن شاء الله .

وهكذا ، وبعد هذه الرحلة عبر دلالات الأفعال المضارعة الواردة في هذه السورة ، استخلصنا أن الأفعال التي دلت على الحال بلغ عددها ستة (06) ، أي ما يناهز نسبة 42,85 % ، من مجموع الأفعال المضارعة الأربعة عشر (14) ، ومثلها تماماً الأفعال التي دلت على المستقبل ؛ فالحال والمستقبل متساويان عددياً هاهنا . على حيت لم نجد إلا فعلاً واحداً انصرفت دلالاته إلى الماضي ، وهو ما يمثل نسبة 07,14 % ، وهي النسبة ذاتها التي نالها الفعل الوحيد الذي تحول إلى الدلالة على الأمر كما أسلفنا . والجدولات الآتيان رقماً 91 ، 92 يبرزان ذلك .

سورة التكوير :

ليس في سورة التكوير سوى خمسة (05) أفعال مضارعة من بين أربعة وعشرين (24) فعلا ، أي بنسبة 20,83 % . ولعل من المفارقة أن يكون موضوع السورة الحديث عن القيامة وما يسبقها ، ثم يقل عدد الأفعال المضارعة بهذا الشكل اللافت للأنظار ، مع أنه يُفترض في الأفعال المضارعة ، بحسب ما تواضع عليه النحاة ، أن تستعمل للدلالة على الحاضر أو المستقبل . والواقع أنه عند تأمل السورة ، يبدو بارزا أن تكون صيغة (فعَل) التي اصطلح النحاة على نعتها بالفعل الماضي طاغية فيها طغيانا ساحقا ، ولكنها جاءت فيها للدلالة على المستقبل ، لا على الماضي . وذلك بسبب افترائها بجملته من الضمائم واللصائق ، سوابق ولواحق ، منفصلة أم متصلة ، وبسبب السياق العام . إن ثمة ما لا يقل عن اثني عشر (12) فعلا جاءت بصيغة (فعَل) ولكنها مستعملة في الحديث عن المستقبل ، وقد محضها لذلك الظرف (إذا) الشرطي المستعمل لما يستقبل من الزمن ، والذي سبق كلا منها . وهذا بلا ريب يؤكد حقيقة مهمة ، وهي أن صيغة الفعل ليست وحدها هي المعول عليها في تحديد الدلالة الزمنية للفعل ، وأن ما يُنعت بالزمن النحوي هو المعول عليه أكثر في تحديد زمن الفعل . وهذه الملاحظة تصدق أيضا على السورة اللاحقة ، سورة الانتظار لاتفاقهما في الموضوع . أما صيغة (أقْعَل) الدالة على الأمر ، فلا وجود لها في هذه السورة على الإطلاق .

وبالعودة إلى الأفعال الخمسة التي حوتها هذه السورة بصيغة (يَفْعَل) يتبين أن واحدا منها فقط توجهت دلالة إلى الاستمرارية ، وهو فعل (أُقْسِمُ) المستعمل في الآية

المتضمنة قسما في هذه السورة : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُسِّ ﴾^{١٥} ، فعلى الرغم من أن زمن القسم المثبت هنا (بوصف) (لا) زائدة هاهنا ، هو الحاضر ، أي زمن نزول الآية ، فإن تلاوة الآية من لدن كل قارئ للقرآن منذ زمن نزولها حتى زوال الدنيا ، يجعل القسم مستمرا . كما يتبين أن ثلاثة (03) أفعال منها تدل على المستقبل هي : فعل (تَذْهَبُونَ) في قوله عز وجل من فائل : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾^{٢٦} ، وفعلا (يَسْتَقِيمَ) و (تَشَاءُونَ) في قوله سبحانه : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴾^{٢٨} وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ^{٢٩} . إن هذه الأفعال جميعها تدل على المستقبل بحكم السياق بالنسبة لفعلي (تَذْهَبُونَ) و (تَشَاءُونَ) ، وبحكم عمل (أَنْ) التي تجعل المضارع دالا على المستقبل ، كما رأينا نظير ذلك في السورة السابقة . أما فعل (يَشَاءَ) في الآية الأخيرة : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾^{٢٩} ، فإنه ، وإن كان زمانه هو المستقبل بسبب دخول (أَنْ) عليه ، غير أن ما يعتقد المؤمن من كون مشيئة الله أزلية ، يجعل دلالة الفعل فوق الزمان ، ومن ثم فالظاهرة الزمنية ملغاة ، وهذا مظهر من مظاهر الإعجاز القرآني .

ونخلص مما تقدم أن أفعال هذه السورة المضارعة الخمسة توزعت على أزمنة ثلاثة : زمن مستمر جاء به فعل واحد (01) ، فكانت نسبته 20 % ، من مجموع الأفعال

¹ سورة : التكوير ، الآية : 15 .

² سورة : التكوير ، الآية : 26 .

³ سورة : التكوير ، الآيتان : 28 ، 29 .

⁴ سورة : التكوير ، الآية : 29 .

المضارعة الخمسة لمستقبل دلت عليه ثلاثة (03) أفعال ، أي بنسبة 60 % ، وفعل واحد تجرد من الظاهرة الزمنية ، أو دل على زمن أزلي أو مطلق ، وكانت نسبته 20 % . وفي الجدولين البيانين رقمي 93 ، 94 إبراز لكل ذلك .

سورة الانفطار :

لا تختلف هذه السورة عن سابقتها من حيث عدد الأفعال المضارعة ، فقد بلغ عددها في كل منهما خمسة ، وتكاد تقترب منها من حيث نسبتها المئوية بالنظر إلى العدد الإجمالي للأفعال ، حيث بلغت هنا عشرين 20 فعلا ، ومن ثم ناهزت نسبتها المئوية 25 % . ومن الواضح أن ذلك ناجم عن اتفاقهما في الموضوع ، وهو الحديث عن يوم القيامة ، كما أوضحنا ذلك بإسهاب لدى حديثنا عنهما في الفصل السابق .

أما أزمنة أفعال هذه السورة فقد توزعت بين الدلالة على الاستمرار ، وقد انضوت فيه ثلاثة أفعال هي فعل : (تُكذِّبُونَ) وهو الوارد في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا بَلْ تُكذِّبُونَ بِالَّذِينَ ﴾ (١) وفعلا : (يَعْلَمُونَ) و (تَفْعَلُونَ) الواردان في قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ (١٢) .

إن التقرير الموجه للكفار ووصمهم بالتفكير بالدين ليس خطابا موجها لأناس بأعيانهم في عصر محدد ، بل هو تقرير لحالة عامة مرتبطة بالوجود البشري على ظهر المعمورة بأسرها منذ بدء الخليقة إلى حين زوال الوجود البشري على ظهر الأرض . وتبعا لذلك فإن الكرام الكاتبين المرافقين لكل كائن بشري يتصفون على الدوام بصفة العلم والإحاطة بما يعمله هؤلاء المخلوقون ، فعلمهم دائم وشامل ومستمر ما داموا موكلين بإحصاء أعمال الخلق وتدوين كل صغيرة وكبيرة عبر الأزمنة والأمكنة . وحيث إن عمل الناس كان منذ وجدوا وهو كائن الآن ، ومستمر إلى حين زوال وجوده ، فعلم الملائكة بذلك غير محدود الزمن ، بمعنى أنه هو أيضا كان في الماضي ، وهو كائن لحظة نزول الآية أو نطق الإنسان بها ، وسيكون باقيا إلى أن تعود روحه إلى بارئها ومستقرها .

والزمن الآخر الذي انضوى تحته الفعلان المتبقيان هو المستقبل . والفعلان المعنيان هما فعل (يَصَلَوْنَهَا) الوارد في الآية الكريمة ﴿ يَصَلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾^{١٥} ، وفعل (تَمَلِّكُ) المذكور في قوله عز من قائل ﴿ يَوْمَ لَا تَمَلِّكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾^{١٩} . والفعلان كلاهما مقترن بالظرف الزمني (يوم) مع كونه سابقا في ثانيهما ولاحقا في أولهما . والواضح أن هذه القرينة اللفظية هي التي وجهت دلالتهما على المستقبل دون سواه . ونشير بعد ذلك إلى أننا لم نجد في هذه السورة أيأ من أفعالها تحولت دلالاته إلى الماضي .

إن الأفعال المضارعة الخمسة التي تضمنتها هذه السورة إذن انقسمت قسمين : قسما انصرفت دلالاته إلى الاستمرار ، وقد ضم ثلاثة أفعال مثلت نسبة 60 % ، وقسما آخر دلت أفعاله على المستقبل وانضوى تحته فعلاان بلغت نسبتهما 40 % . والجدولان البيانيان رقما 95 ، 96 يوضحان ذلك .

¹ سورة : الانفطار ، الآية : 15 .

² سورة : الانفطار ، الآية : 19 .

سورة المطففين :

على النقيض من سابقتيها تتميز هذه السورة بكثرة الأفعال المضارعة فيها ، حيث بلغ عددها (21) واحدا وعشرين فعلا من بين واحد وأربعين فعلا ضمتها السورة . وبذلك حازت الأفعال المضارعة نسبة خمسة 51,21 % متفوقة على الأفعال الواردة بصيغة (فَعَلَ) لتكون بذلك من بين السور القلائل التي اتصفت بهذه الخصيصة . أما فعل الأمر فقد خلت منه السورة تماما .

إن الأفعال المضارعة الواردة في هذه السورة تدل على أزمنة ثلاثة متباينة ، هي الماضي والمستقبل والمستمر . وقد حظي الماضي بخمسة أفعال ، وبطبيعة الحال فإن ذلك مستمد مما يُنعت بالزمن النحوي . أي الزمن الذي يحدده النص أو السياق ، وليس الفعل المفرد ، وهذه الأفعال هي : فعل (يَكْسِبُونَ) من قول الله عز وجل : ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾^{١٤} ، وفعل (تُكَدِّبُونَ) من قول الله عز وجل : ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَدِّبُونَ ﴾^{١٧} ، وفعل (يَضْحَكُونَ) من قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ ﴾^{٢٩} ، وفعل (يَنْغَامِرُونَ) من قول الله عز وجل : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَنْغَامِرُونَ ﴾^{٣٠} ، وفعل (يَفْعَلُونَ) من قول الله عز وجل : ﴿ هَلْ تُؤِيبُ الْكَفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾^{٣٦} . ويلفت النظر في هذه الأفعال أن أربعة منها مسبوقة بفعل الكينونة أو الوجود

- 1 سورة : المطففين ، الآية : 14 .
- 2 سورة : المطففين ، الآية : 17 .
- 3 سورة : المطففين ، الآية : 29 .
- 4 سورة : المطففين ، الآية : 30 .
- 5 سورة : المطففين ، الآية : 36 .

بصيغة (فَعَلَ) . وقد تبين لنا في الفصل السابق أن دلالة هذه الأفعال انقلبت إلى الدلالة على الماضي بسبب دخولها في هذا التركيب الذي يدل على الاستمرار في الماضي . وإلى هذا الجانب بالذات ، كانت التفاتة الشيخ الطاهر بن عاشور الذي علل مجيء (يَكْسِبُونَ) بصيغة المضارع ، دون الماضي ، مع أنه كان يمكن القول : ما كانوا كسبوا ، فقال : « ومجيء يكسبون بصيغة المضارع دون الماضي لإفادة تكرر الكسب وتعدده في الماضي »¹ .

أما الفعل المتبقي ، فعل (يَنْغَامِرُونَ) ، فقد انقلبت دلالاته بعطفه على واحد منها ، ودخول (إذا) عليه ، وهي أداة توصف بأنها ظرف لما يستقبل من الزمن ، لم يجعل ذلك المستقبل يخرج عن الماضي ، فقد أضحي مستقبلا في الماضي ، بمعنى أن التغامر يجيء عقب المرور ، أو متوقفا عليه . وكلاهما حدث في الماضي كما هو باد بجلاء .

والفئة الأخرى من الأفعال حافظت على الدلالة الأصلية لصيغتها المفردة ، أي المستقبل . وينضوي تحت لواء هذه الفئة اثنا عشر (12) هي فعلا (يَسْتَوْفُونَ) و (يُخْسِرُونَ) من قول الله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَكَّالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾² وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ و فعل (يَقُومُ) من قول الله عز وجل : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾³ و فعل (نُتَلَّى) من قول الله عز وجل : ﴿ إِذَا نُتَلَّى عَلَيْهِ ءَايَاتُنَا قَالَ أَسْطِيرُ الْأُولِينَ ﴾⁴ و فعل

¹ الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير ، 200/30 .

² سورة : المطففين ، الآيتان : 2 ، 3 .

³ سورة : المطففين ، الآية : 6 .

⁴ سورة : المطففين ، الآية : 13 .

(يَشْهَدُهُ) من قول الله تعالى : ﴿يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾^(٢١) وأفعال (يَنْظُرُونَ) و(تَعْرِفُ) و (يُسْقَوْنَ) من قوله سبحانه : ﴿عَلَى الْأَرْيَافِ يَنْظُرُونَ﴾^(٢٣) تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ^(٢٤) يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ^(٢٥) وفعل (يَشْرَبُ) من قول الله عز وجل : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾^(٢٨) وفعلا (يَضْحَكُونَ) و(يَنْظُرُونَ) من قول الله عز وجل : ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾^(٣٤) عَلَى الْأَرْيَافِ يَنْظُرُونَ^(٣٥) . وهذه الأفعال ، كما نرى ، فيها ما جاء جوابا لفعل شرط مسبق بـ (إذا) التي قلبت دلالة صيغة (فَعَلَّ) إلى المستقبل ، وفيها ما اقترن باسم الظرف (يَوْمَ) أو (الْيَوْمَ) سابقا أو لاحقا وهو قرينة لفظية أكدت دلالة الفعل على المستقبل . وقد استعمل المضارع هنا في هذه المواضع من باب استحضار الحالة ، وتصويرها كأنها ماثلة للعيون ، على نحو ما نبه إليه الطاهر بن عاشور في معرض تعليقه على عبارة (يَقُومُ النَّاسُ) ، حيث قال : « ومعنى (يَقُومُ النَّاسُ) أنهم يكونون قياما ، فالتعبير بالمضارع لاستحضار الحالة »^١ .

وإذا كنا قد أشرنا في مفتاح حديثنا عن هذه السورة إلى خلوها من أي فعل أمر بالصيغة التي أوقفه النحاة عليها ، نعني صيغة (افْعَلْ) فإن من الضروري المسارعة هنا إلى

1 سورة : المطففين ، الآية : 21 .

2 سورة : المطففين ، الآيات : من 23 إلى 25 .

3 سورة : المطففين ، الآية : 28 .

4 سورة : المطففين ، الآيتان : 34 ، 35 .

5 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير ، 193/30 .

التنبيه إلى أن هذه السورة تضمنت فعلا يندرج في نطاق المستقبل بحكم تحوله إلى الأمر لدخول لام الأمر عليه ، نعي فعل (فَلَيْتَنَافِسِ) المذكور في الآية الكريمة ﴿خَتَمَهُ مِيسَكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلَيْتَنَافِسِ الْمُنْتَفِسُونَ﴾^{٢٦} إن هذه اللام اللاصقة هي اللام التي نعتها الدكتور فاضل مصطفى الساقى بأنها تلك « التي يقع الفعل بعدها مجزوما وهي اللام الموضوعية للطلب ، وتكون مكسورة إلا إذا سبقتها الفاء أو الواو »^١. وواضح أن الأمر يتعلق ها هنا بالحالة الأولى ، أي دخول الفاء ، الأمر الذي جعل اللام في قوله (فَلَيْتَنَافِسِ) ساكنة ها هنا ساكنة . والجدير بالذكر أن هذه اللام هي التي نعتها ابن عاشور بأنها في هذا الموضع « مستعملة في التحريض والحث »^٢ .

وتبقى من الأفعال المضارعة في هذه السورة ثلاثة أفعال تدل على الاستمرارية ، ويتعلق الأمر بفعل (يُظُنُّ) الوارد في قوله تعالى : ﴿أَلَا يَظُنُّ أَوْلِيَاكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾^٤ وفعلا (يُكَذِّبُونَ) و (يُكَذِّبُ) الواردان في قوله سبحانه : ﴿الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ﴾^{١١} و﴿وَمَا يُكَذِّبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾^{١٢} .

ومما تقدم نستخلص أن خمسة (05) من الأفعال المضارعة في هذه السورة دلت على

1 سورة : المطففين ، الآية : 26 .

2 فاضل مصطفى الساقى : أقسام الشكل العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص 347 .

3 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير ، 207/30 .

4 سورة : المطففين ، الآية : 4 .

5 سورة : المطففين ، الآيتان : 11 ، 12 .

الماضي ، ونسبتها من مجموع الأفعال المضارعة الإحدى والعشرين 23,80 % ، واثني عشر (12) فعلا تطابق فيها الزمن النحوي مع الزمن الصرفي فدلّت على المستقبل ، إحدى الدالّتين الأصليّتين للفعل المضارع المفرد (وإن كانت قد عززتها القرائن اللفظية أو السياق) وقد بلغت نسبتها من مجموع ما حوته السورة من أفعال مضارعة 57,14 % ، فضلا عن فعل آخر دل على الأمر بدخول لامه عليه ، فلم يخلُ من دلالة على المستقبل ، ومثّل نسبة 04,76 % . ومعلوم أن السورة خلت من الأمر بصيغة (افعلْ) التي قرنه بها النحاة . أما الأفعال الدالة على الاستمرار في مختلف الأزمنة فثلاثة (03) تمثل نسبة 14,28 % . وكل ذلك يجليه الجدولان البيانيان رقما 97 ، 98 .

سورة الانشقاق :

يقبل عدد الأفعال المضارعة في هذه السورة عددا ونسبة ، بالنظر إلى سابقتها . لقد بلغ عدد أفعالها المضارعة أحد عشر (11) فعلا تمثل نسبة 35,48 % من مجموع الأفعال الواردة فيها ، وهو 31 فعلا . ولم يرد في السورة سوى فعل أمر واحد ، بصيغة الأمر الأصلية : (أفعل) ، وهو يمثل نسبة 03,22 % ، من مجموع أفعال السورة .

ولقد توزعت دلالة الأفعال المضارعة في هذه السورة على ثلاثة قئات : فئة دلت على المستقبل ، وأخرى دلت على الحال ، وثالثة دلت على الاستمرار ، على تفاوت في عدد الأفعال المنضوية تحت كل منها ، واختلاف في جهات الدلالات . إن ستة (06) أفعال حملت دلالة المستقبل هي : فعلا (يُحَاسَبُ) و (وَيَنْقَلِبُ) في قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾^٨ وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ ، وفعلا (يَدْعُوا) و (وَيَصَلِّي) في قوله سبحانه : ﴿ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا ﴾^{١١} وَيَصَلِّي سَعِيرًا ﴿١٢﴾ ، وفعل (يَحُورَ) في قوله عز من قائل : ﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّنْ يَحُورَ ﴾^{١٤} ، وفعل (لَتَرَكِبَنَّ) في قوله عز من قائل : ﴿ لَتَرَكِبَنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾^{١٩} . والملاحظ أن هذه الأفعال إما مسبوقه بأدوات محضت دلالتها للمستقبل ، وإما معطوفة عليها . فثمة فعلا مسبوقان بـ (سوف) التي تخلص الفعل للدلالة على المستقبل البعيد ، حسيما قرر ذلك النحاة منذ القديم . وهذا ما أبرزه الشيخ

1 سورة : الانشقاق ، الآيتان : 8 ، 9 .

2 سورة : الانشقاق ، الآيتان : 11 ، 12 .

3 سورة : الانشقاق ، الآية : 14 .

4 سورة : الانشقاق ، الآية : 14 .

الطاهر بن عاشور لدى حديثه عن هذه الآية ، حيث قال : « وحرف (سوف) أصله لحصول الفعل في المستقبل ، والأكثر أن يُراد به المستقبل البعيد ، وذلك هو الشائع ، ويُقصد به في الاستقبال البعيد تحقق حصول الفعل واستمراره ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي ﴾¹ في سورة يوسف ، وهو هنا مفيد للتحقق والاستمرار بالنسبة إلى الفعل القابل للاستمرار وهو ينقلب إلى أهله مسرورا ، وهو المقصود من هذا الوعد »² .

وثمة فعل واحد مسبوق بالحرف (لن) الذي ينعت الطاهر بن عاشور ، في معرض تفسيره لهذه الآية ، بأنه « الدال على تأكيد النفي وتأبيده لحكاية جزمهم وقطعهم بنفيه »³ ، وهذا على النقيض من ابن هشام الذي يعرفه بأنه « حرف نصب ونفي واستقبال »⁴ ، مضيفا « ولا تفيد (لن) توكيد النفي خلافا للزخشري في كشفه ، ولا تأبيده خلافا له في أنموذجه ، وكلاهما دعوى بلا دليل ، وقيل : ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم في ﴿ فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾⁵ ولكان ذكر الأبد في ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾⁶ تكرارا ، والأصلُ عدمه »⁷ . ومهما يكن من أمر فإن فعل (يَحْوَرُ) . يتضمن نفي للمستقبل لا يخلو من لمسة تأييد ، أي أن المستقبل هنا مستمر ، وأبدي في نظر الظان المشرك الذي لا يؤمن بالبعث والنشور .

¹ سورة : يوسف ، من الآية : 98 .

² الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير ، 222/30 - 223 .

³ المرجع نفسه ، 225 /30 .

⁴ ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، 312 /1 .

⁵ سورة : مريم ، من الآية : 26 .

⁶ سورة : الجمعة ، الآية : 7 .

⁷ ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، 313 /1 .

أما المجموعة الثانية من الأفعال المضارعة في هذه السورة فهي تلك التي دلت على الحال ، وتضم أفعال (يُؤْمِنُونَ) و (يَسْجُدُونَ) و (يُكذِّبُونَ) و (يُوعُونَ) من قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠﴾ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ﴿٢١﴾ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكذِّبُونَ ﴿٢٢﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ . إن المتأمل في السياق القرآني الذي وردت فيه هذه الأفعال لا يجد أدنى عناء في استخلاص كون هذه الأفعال تدل على الحاضر ، وذلك جلي في القرائن اللفظية والمعنوية التي ترتبط بهذه الأفعال . إن هذا الجزء من السورة يتحدث عن المشركين المكذبين بالوحي والريالة ومنكري البعث والنشور ، الذين إذا قرئ عليهم القرآن المعجز ، وهم أهل فصاحة وبلاغة ، لا يتخلون عن عنادهم ولا يُصلون ، ولا يتواضعون ويخضعون ، وقد وضحت الدلائل وأقيمت الحجة ، ويمعنون في غيهم ، جحودا واستكبارا . ولكن هذه الآيات من جهة أخرى تصور عناد البشر واستكبارهم وإعراضهم عن الإصغاء لصوت العقل والفطرة ، انقيادا لصوت الهوى والشيطان . ومن ثم يصح أن نلمس في دلالة هذه الأفعال شيئا من الدلالة على الاستمرارية ، كما رأينا مثل ذلك في أفعال كثيرة مضارعة ، في مواضع عديدة من هذا الجزء ، نتحدث عن حالات النفس البشرية الأمارة بالسوء ، والمعرضة عن ذكر الله عبر الأمكنة والأزمنة .

ويبقى فعل واحد اقترنت دلالاته يقينا بالاستمرار ، هو فعل (أُقْسِمُ) الوارد في قول المولى عز وجل : وفعل (يَحُورَ) في قوله عز من قائل : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ ﴿١٦﴾ ﴾ ،

¹ سورة : الانشقاق ، الآيات من : 20 إلى 23 .

² أبو حيان الغرناطي : البحر المحيط ، 448/6 .

³ سورة : الانشقاق ، الآية : 16 .

فالقسم الإلهي أزلي ، لا ينحصر في زمن معين ، والله مُقسِمٌ دون ارتباط بزمن محدود ،
وقسمه هذا يُتلى من قراء كتابه إلى قيام الساعة .

وأما فعل الأمر في هذه السورة فهو (فَبَشَّرَهُمْ) الوارد في قوله تعالى : ﴿ فَبَشَّرَهُمْ
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^{٢٤} ، ودلالته على المستقبل جلية . فالأمر للرسول صلى الله عليه وسلم
بتبشير المشركين (« والتبشير هنا مستعار للإنذار والوعيد على طريقة التهكم ، لأن حقيقة
التبشير : الإخبار بما يسر وينفع . فلما علق بالفعل عذاب أليم كانت قرينة التهكم كناية على
علم » ^١) يتم تنفيذه فور صدوره ، لا بل إنه نُفِذَ بالفعل مع تلاوة الرسول صلى الله عليه
وسلم هذه الآية ، فور نزولها . فهو مستقبل قريب جدا ، مثل معظم أفعال الأمر التي
خوِّط بها الرسول صلى الله عليه وسلم في القرآن الكريم .

وخلاصة القول في الأفعال المضارعة في هذه السورة أن ستة (06) منها دلت على
المستقبل . أي بنسبة 54,54 % ، على حين مثلت الأفعال المضارعة الأربعة (04)
التي دلت على الحال نسبة 36,36 % . ولم يحظ الفعل الوحيد الذي دل على الاستمرار
إلا بنسبة 09.09 % .

وفهل الأمر الوحيد الوارد بالصيغة الأصلية للأمر يمثل بالقياس للعدد الإجمالي لأفعال
السورة ، وهو واحد وثلاثون (31) فعلا ، نسبة 03,22 % . والجداول البيانية
99 ، 100 ، 101 ، 102 تلخص ذلك كله .

¹ سورة : الانشقاق ، الآية : 24 .

² الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير ، 234 / 30 .

سورتا البروج والطارق :

تضمنت سورة البروج ستة (06) أفعال مضارع ، تمثل نسبة 50 % من مجموع أفعال السورة الذي بلغ 12 فعلا ، وهذه النسبة ذاتها ، أي 50 % ، التي بلغها عدد الأفعال المضارعة ، وهو خمسة (05) أفعال في سورة البروج من بين مجموع عشرة (10) أفعال تضمنتها سورة الطارق . أما في ما يتعلق بفعل الأمر فقد خلت منه سورة البروج تماما ، بينما حوت سورة الطارق فعلي (02) أمر فحسب .

لقد توزعت دلالة الأفعال المضارعة في سورة البروج على أربعة أزمنة ، حيث دلت أربعة (04) أفعال على الاستمرار ، لأن كلا منها « لا يحدث في زمن خاص ، ولكنه يحدث في كل وقت ، ولا يلاحظ فيه وقت معين ، ولكنه يدل على الدوام »¹ على حد تعبير الدكتور مهدي المخزومي ، فعلا (يُبَدِيُّ) و (وَيُعِيدُ) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ بَدِيُّ وَيُعِيدُ ﴾² . يتحدثان عن صفتين لله تعالى أزليتين خالدتين ، كما هو معلوم . فزمنهما مستمر أو مطلق ، وفعل الإبداء والإعادة حدث ويحدث وسيظل يحدث إلى الأبد . وكذلك فعل (يُرِيدُ) في الآية الكريمة : ﴿ فَعَالِّ لِمَا يُرِيدُ ﴾³ ، إذ الإرادة صفة من صفات الله الأزلية في المرتبطة يزمن محدد . وقريب من ذلك فعل (يُؤْمِنُوا) من قوله تعالى : ﴿ وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾⁴ ، وهو مسبوق بأن المصدرية

¹ مهدي المخزومي : في النحو العربي . نقد وتوجيه ، ص 124 .

² سورة : البروج . الآية : 13 .

³ سورة : البروج . الآية : 16 .

⁴ سورة : البروج . الآية : 8 .

، وواقع في سياق حصر نقمة الكفار على المؤمنين إيمانهم فحسب . ونقمة الكافرين على المؤمنين إيمانهم مستمرة ما دام ثمة إيمان وكفر ، وما استمر التدافع بين أهل الإيمان والكفر ، متخطيا بعدي الزمان والمكان حتى قيام الساعة .

وثمة في سورة البروج فعل واحد دل على الحاضر ، وهو فعل (يَفْعَلُونَ) الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ﴾ ﴿٧﴾ . إن هذا الفعل مندرج في سياق تصوير مشهد مؤثر لأخدود كله نار تنقد وتشتعل ، والكفار قعود عندها يشهدون تعذيب المؤمنين ، يمتحنونهم قي دينهم ، ويسعون إلى فتنهم عن دينهم ، فهو يستحضر هذا المشهد ، ويتحدث عنه كأنه ماثل للعيان ، مما يمكن أن يُنعت بـ " حكاية حال ماضية " وهو ما يسميه الفرنسيون Le présent de narration ؛ لذلك يعد هذا الفعل دالا على الحال أو الحاضر لحظة وقوع الحدث ، وإن كان ماضيا بالنسبة لزمن سرده ، زمن نزول النص القرآني ، أو تلاوة السورة من لدن قارئ القرآن إلى يوم يرث الله الأرض ومن عليها .

ويبقى فعل واحد في هذه السورة انقلبت فيه دلالة الفعل المضارع إلى الماضي نتيجة اتصاله بـ (لم) الجازمة ، وهو فعل (بَتُّوبُوا) من قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ إِمَّا لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ﴿١٠﴾ .

أما الأفعال المضارعة في سورة الطارق فتختلف عن سابقتها من حيث دلالة أزمنتها ، ففيها ، على خلاف سورة البروج فعل يدل على المستقبل ، وهو فعل (تُبَلَّى) المذكور في

¹ سورة : البروج . الآية : 7 .

² سورة : البروج . الآية : 10 .

قول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾^١ واقتران الفعل بظرف الزمان يوم الذي يشير إلى يوم القيامة هو الذي حصر دلالة الفعل في المستقبل ، وفاقا لما هو مقرر لدى النحاة . وتنفرد سورة الطارق أيضا بوجود فعل مضارع انقلبت دلالاته إلى الأمر بدخول لام الأمر عليه ، وهو فعل (فَلْيَنْظُرِ) من الآية الكريمة ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴾^٥ . وتبقى ثلاثة أفعال مضارعة في السورة تدل على الحاضر المستمر ، حيث يتحدث أحدها ، وهو فعل (يَخْرُجُ) عن أحد نوااميس الحياة المستمرة المتجددة ، وهي مجيء كل الناس إلى الدنيا عن طريق ماء دافق يخرج من بين صلب الإنسان وترائبه ، وقد حملت ذلك الآية الكريمة ﴿ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾^٦ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴾^٧ . إن الحياة مستمرة إلى أجل قدره الله ، وخروج هذا الماء الدافق مستمر متجدد لكونه مصدر الحياة ومسبب استمرارها . ونظير هذا القانون البيولوجي قانون اجتماعي حضاري عبر عنه فعلا (يَكِيدُونَ) و (وَأَكِيدُ) المتضمنان في قول المولى سبحانه : ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴾^{١٥} وَأَكِيدُ كَيْدًا^{١٦} ، فكيد المبطلين سيظل معرضا لإبطال الله له ، وسيظل الله بالمرصاد لكل من يروم الصد عن سبيله بمؤامرات وأعمال إجرامية ، مادامت المواجهة بين الحق والباطل قائمة على وجه هذه الأرض . وإلى ظاهرة الدلالة على الاستمرار هذه ، أشار الدكتور عبد الله بوخلخال حين نبه إلى أن صيغة " يَفْعَلُ

¹ سورة : الطارق . الآية : 9 .

² سورة : الطارق . الآية : 5 .

³ سورة : الطارق . الآيتان : 6 ، 7 .

⁴ سورة : الطارق . الآيتان : 15 ، 16 .

" قد تأتي في السياق اللغوي للدلالة على الأزمنة الثلاثة " الماضي والحاضر والمستقبل " ، وخاصة إذا كانت هذه الصيغة في القرآن الكريم أو أُسندت الصيغة إلى الله سبحانه وتعالى ، فهي في أغلب الاستعمالات تفيد الاستمرار في الماضي والحال والمستقبل « ¹ »

وهكذا ، اتضح لنا من استعراض أفعال سورتي البروج والطارق أن أربعة (04) أفعال من بين مجموع الأفعال المضارعة في سورة البروج الستة دلت على الاستمرار ، وهو ما يمثل نسبة 66,66 % ، ومن بين الأفعال المضارعة الخمسة في سورة الطارق دلت ثلاثة (03) منها على الاستمرار ، أو بالأحرى الحاضر المستمر وهو ما يمثل نسبة 60 % . ودل على الحال المطلق في سورة البروج فعل واحد (01) ، أي ما يساوي 16,66 % ، بينما لم نضفر في سورة الطارق بفعل له مثل هذه الدلالة . وانفردت سورة البروج بفعل واحد انقلبت دلالاته إلى الماضي بما يساوي نسبة 16,66 ، مثلما انفردت سورة الطارق بفعل واحد يدل على المستقبل وهو ما يمثل نسبة 20 % ، وبفعل واحد تحولت دلالاته إلى المستقبل بدلالاته على الأمر وهو ما يمثل النسبة ذاتها .

أما في ما يتعلق بفعل الأمر بصيغة (أفعل) فإن سورة البروج خلت منه ، على حين حوت سورة الطارق فعليين منه يمثلان نسبة 20 % من مجموع أفعال السورة التي بلغت عشرة أفعال . والجداول البيانية المرقمة بأرقام 103 ، 104 ، 105 ، 106 ، 107 ، 108 توضح كل ذلك .

¹ عبد الله بوخلخال : التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . د . ت . 1 / 131 .

الحزب الأخير :

يبلغ عدد الأفعال الواردة بصيغة " يَفْعَلُ " في هذا الحزب الأخير من جزء " عَمَّ " ومن القرآن الكريم برمته ، 117 فعلا ، وهو ما يمثل نسبة 39,79 % من مجموع أفعال هذا الحزب البالغ عددها 294 كما أسلفنا . ولم يرد في هذا الحزب إلا 20 فعلا بصيغة " أفْعَلُ " ، وهو ما يمثل نسبة 06,80 % من المجموع .

وتكاد تتطابق دلالات صيغة " يَفْعَلُ " في هذا الحزب مع مثيلاتها في سابقه إلا قليلا . ولكن ثمة جوانب مهمة ينبغي التوقف عندها هنا . وأولها نسبة وجود صيغة " يَفْعَلُ " في هذا الحزب ، فهي مساوية تقريبا للنسبة العامة لورود الصيغة في الجزء كله ، حيث وردت فيه 213 مرة ، بما يمثل نسبة 39,22 % ، وتلك الملاحظة تصدق أيضا على صيغة " فَعَلَ " التي تكرر استعمالها 304 مرة في هذا الحزب ، الأمر الذي يجعل نسبتها تبلغ 55,98 % ، فهذا الحزب إذن لا يتميز بأي خروج عن النسبة العامة لاستخدام الصيغتين في الجزء برمته . والاختلاف النسبي بين استعمال صيغة " أفْعَلُ " في هذا الحزب (20 مرة ، أي بنسبة 06,80 %) وبين استعمالها في الحزب السابق ، حيث لم تُستعمل سوى 06 مرات في حزب " عَمَّ " ، أي بنسبة 02,31 % ، وخو ما يجعل ما يجعل النسبة الإجمالية لا استخدامها في الجزء بأكمله 04,78 % ، وخو ما يعادل أكثر من ضعف استعمالها في حزب " عَمَّ " . ومع ذلك كله فإن الدلالات الزمنية لاستخدام كل من صيغتي " فَعَلَ " و " يَفْعَلُ " في هذا الجزء تقدم لنا حقائق أخرى سنتقف عليها في ختام هذا

الفصل ، بعد تتبع سريع لبعض ما يلفت النظر في دلالات صيغة " يَفْعَلُ " الزمنية في هذا الحزب الأخير .

إن من الظواهر التي تلفت النظر في هذا الحزب وجود كم كبير من الأفعال التي وردت بصيغة " يَفْعَلُ " دالة على الماضي ، وليس على الحاضر والمستقبل . وقد بلغ عددها 12 فعلا ، أي بنسبة 10,25 % . فإذا ضمنا إليها ما نصطلح على تسميته بالمستمر ، وقد تردد هو بدوره 16 مرة ، أي بنسبة 13,67 % ، أضحى العدد الإجمالي 28 فعلا ، وأضحت النسبة من ثم 23,93 % . وإذا تفحصنا هذه الأفعال وجدناها على ضربين : ضرب جاءه التحول في الدلالة الزمنية من السياق ، وآخر بتأثير سوابق قلب الجهة .

أما الأول فمثاله قوله عز وجل : ﴿ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ﴾^٤ ، وقد جاء في معرض سرد قصة أصحاب الفيل ، والأفعال التي سبقتة جاءت بصيغة " فَعَلَ " مستخدمة في معناها الأصلي ، أي الماضي ، ومن ثم جاء لفظ " تَرْمِيهِمْ " ليتحدث عن حدث وقع في الماضي ، في سياق أحداث سبقتة ، ولكنه دام بعض الوقت ، وهو ما يفسر العدول عن التعبير عنه بلفظ " رَمَّهُمْ " إلى التعبير عنهم بهذا اللفظ ، إضافة لاستمرار الفعل في الماضي حيناً من الزمن . ولفظ " تَرْمِيهِمْ " وارد في سياق شرح عبارة أو حالاً ، ولكن من البين أن المقصود بها التأكيد على أن الرمي الذي وقع في الماضي استمر حتى حقق غايته بإبادة أولئك الغزاة المعتدين على بيت الله الحرام . فقرائن الحال أو المقام هنا هي

¹ سورة : الضيل . الآية : 4 .

التي حددت جهة الفعل بغض النظر عن صيغته ، وهي التي أفصحت بجلاء عن تحول دلالاته إلى جهة الماضي . ولكن الأستاذ مهدي المخزومي أن الأمر يتعلق هنا باستعمال أصيل لصيغة " يفعلُ " في ما وُضعت له أصلا ، وهي الدلالة على حدث « يكون مستقبلا بالنسبة إلى حدث وقع قبله في الماضي الذي سبق زمن التكلم » □ ، وهو في هذا يلتقي مع فاضل مصطفي الساقى الذي ذهب إلى حد القول بأن « استعمال صيغة (يَفْعَلُ) للدلالة على الماضي مقصورة على أساوب النفي سواء أكان هذا النفي في الخبر أم في الاستفهام » .¹ وشييه بهذا الاستعمال لصيغة " يَفْعَلُ " للدلالة على حدث مستمر في الماضي ما وقفنا عليه من قبل لدى سرد قصة أصحاب الأحدود ، حيث جاء قوله عز وجل مشيرا إلى تعذيب المؤمنين : ﴿ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ﴾ ﴿٧﴾ .²

أما الضرب الثاني من هذه الأفعال ، وهو أكثرها انتشارا ووضوحا ، فهو دخول أداة النفي " لم " على الصيغة ، لتقلب جهته ، على حد تعبير النحاة القدماء والمحدثين ؛ ف « وظيفة " لم " هي قلب المضارع الى الماضي » .³ وفي هذا الحزب وجدنا هذا القلب في 15 موضعها ، بينما لم يرد في الحزب السابق إلا في 03 مواضع . والمواضع التي ورد فيها قلب جهة " يَفْعَلُ " إلى الماضي إما خبرية مثبتة نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لِمِثْلِهَآ فِي الْبَلَدِ ﴾ ﴿٨﴾ . وإما إنشائية استفهامية مثل قوله : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾ ﴿٦﴾ □

¹ مهدي المخزومي : في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص 157 .

² فاضل مصطفي الساقى : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة . ص 238 .

³ سورة : البروج . الآية : 7 .

⁴ مصطفي النحاس : دراسات في الأدوات النحوية ، ص 46 .

⁵ سورة : الفجر . الآية : 8 .

، وقلب الجهة هنا من الحال أو المستقبل إلى الماضي معاكس لمثله المتولد عن أداة الشرط " إذا " التي تقلب جهة الماضي إلى الحاضر أو المستقبل ، كما رأينا في قوله عز من قائل : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾^١ .

وإذا كان التنازع قد احتدم بين عدد من النحاة القدماء الذين جعلوا دلالة صيغة " يفعل " الأصلية على الحال ، وبين الذين جعلوها دالة أصلا على المستقبل ، وبين الذين توسطوا فجعلوها دالة عليهما في آن ، فإن من المؤكد أن هذه الصيغة في استعمالها التي ظهرت في سور هذا الحزب ، والحزب الذي سبقه ، ترد دالة على واحد من الزمنين أو على امتدادتهما ، وفقا لما يمليه السياق ، أو توجيه الضمائم . وإلى هذا أشار بعض الدارسين المحدثين حين قال : « تدل صيغة المضارع (يَفْعَلُ) بحكم وضعها على الحال أو الاستقبال . ويُستعان لمعرفة جهة من الجهتين بإدخال بعض الأدوات على الفعل »^٢ ؛ وذلك مندرج ضمن ما يُنعت بـ « تعبيرات الجهة في معنى التخصيص »^٣ . ومن الأدوات التي تخصص دلالة هذه الصيغة للمستقبل كل من حرفي التنفيس : السين وسوف . والتنفيس يعني التوسيع ، قد سُميا كذلك لأنهما يتقلان « المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال »^٤ . يقول عبد الله بن السيد البطليوسي : « قال أبو القاسم (يقصد الزجاجي) : وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ . كهولك : زيد يقوم

1 سورة : الضحى . الآية : 6 .

2 سورة : النصر . الآية : 1 .

3 مصطفى النحاس : دراسات في الأدوات النحوية ، ص 57 .

4 المرجع نفسه ، ص 57 .

5 عصام نور الدين : الفعل والزمن ، ص 78 .

الآن ، ويقوم غدا . وعبد الله يصلي الآن ويصلي غدا ، فإذا أردت أن تخلّصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف . فقلت : سوف يقوم ، وسيقوم ، فيصير مستقبلا لا غير «¹ . ومما يلفت النظر حقا استعمالهما في هذا الحزب بفر أكبر من الكثافة بالقياس إلى ما حواه الحزب السابق . لقد جاء استخدام السين في هذا الحزب 07 مرات مبنوثة في أربع سور ، بينما لم يستعمل في الحزب السابق سوى مرتين وردتا في سورة واحدة هي سورة النبأ . أما " سوف " ، فإنها لم تـرد في الحزب السابق سوى مرة واحدة ، بينما وردت في لاحقه هذا 04 مرات . ومن أمثلة السين قوله تعالى : ﴿ سُنْفِرُكَ فَلَا تَنْسَخِ ۖ ﴾² ، وأما سوف فمثالها قوله عز وجل : ﴿ وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ۗ ﴾³ . وهنا لا يفوتنا أن نذكر وجود مسعى لدى بعض النحاة القدماء والمحدثين إلى التفرقة بين الحرفين من حيث التدقيق في الزمن الذي تدل عليه كل منهما ، حيث يرى البصريون أن المدة مع سوف أوسع منها مع السين . أي أن السين اشير إلى المستقبل القريب بينما تشير " سوف " إلى المستقبل البعيد ، وهذا ما خلص إليه تمام حسان في الجداول الزمنية التي أعدها⁴ . ولكن ذلك ليس موضوع إجماع ، فقد رأى الكوفيون ترادف الحرفين الذين ذهبوا إلى أن المدة مع " سوف " ليست بأوسع ، أي أنهما مستويان . وقد انتصر لرأي الكوفيين هذا ابن هشام الأنصاري ، فقال ، مشيرا إلى السين ، : « ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع

¹ ابن السيد البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل . ص 52 .

² سورة : الأعلى . الآية : 6 .

³ سورة : الضحى . الآية : 5 .

⁴ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . ص 245 .

" سوف " خلافا للبصريين «¹ . ومهما يكن من أمر ، فإن وظيفة كل من هذين الحرفين هي تخلص دلالة صيغة " يَفْعَلُ " إلى الاستقبال فحسب . أما التدقيق في زمن الفعل في الجهة فأمر متولد من قرائن انبثق من السياق ، أو من أدوات أخرى ، ولو وقفنا على سبيل المثال على قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ۗ ﴾² لوجدنا الفاء الداهلة على الفعل الثاني " فَتَرْضَىٰ " هي التي أفادت وقوعه بعد الفعل الأول " وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ " ، إذ الرضا يجيء بعد العطاء ، وليس قبله أو حتى بالتزامن معه . ومثل ذلك ما نقف عليه في قول الله سبحانه : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۚ ﴾³ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾⁴ ، فالفعل الأول سابق زمنيا للاحقه ، حسب رأي الفيروزابادي الذي يقول : « قوله : (سوف تعلمون) وبعده : (سوف تعلمون) تكرر للتأكيد عند بعضهم . وعند بعضهم : هما في وقتين : في القبر والقيامة . فلا يكون تكرارا »⁵ . فالفعلان واقعان في جهة المستقبل ، ولكهما مختلفان زمنيا ، حيث يقع أحدهما قبل الآخر ، والذي أفاد هذا التابع هو حرف العطف " ثم " . وهذا الحرف ذاته هو الذي أفاد أيضا التعاقب مع التراخي ، في قوله بعد ذلك في السورة نفسها : ﴿ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ۖ ﴾⁶ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ﴿٧﴾⁷ وقد علق عليه الفيروزابادي أيضا بقوله : « قوله : (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ۖ) ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا تَأْكِدُ أَيْضًا . وقيل : الأول قبل الدخول ، والثاني بعد الدخول . ولهذا قال

¹ ابن هشام : مغني اللبيب ، 1 / 158 .

² سورة : الضحى . الآية : 5 .

³ سورة : التكاثر . الأيتان : 3 ، 4 .

⁴ الفيروزابادي : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، 1 / 540 .

⁵ سورة : التكاثر . الأيتان : 6 ، 7 .

بعده : (عَيْنَ الْيَقِينِ) أي عياناً ، لستم عنها بغائبين «¹ .

ولنا بعد ذلك أن نشير إلى جانب ذي علاقة بالدلالة الزمنية لحرف التنفيس "السين" ، هو الدلالة على الاستمرار ، وقد تنبه الطاهر بن عاشور لدى تفسير قوله تعالى : ﴿ فَنَسِيْرُهُ لِّلْيَسْرِى ۗ ﴾² ، إذ قال : « واليسرى في قوله " لِلْيَسْرِى " هي ما لا مشقة فيه . (. . .) . ويحتمل اللفظ معاني كثيرة تندرج في معاني الدافع الذي لا يشق على صاحبه ، أي الملائم . (. . .) وحرف التنفيس على هذا التفسير يكون مراداً منه الاستمرار من الآن إلى آخر الحياة «³ . فالسين هنا أفادت استمرار زمن الفعل من الحاضر إلى المستقبل البعيد .

وإذا كان تعيين الجهة وتخليص الدلالة للمستقبل يحدث عن طريق السين وسوف ، كما رأينا في ما سبق ، فإن ثمة أداة أخرى لتحقيق الغاية ذاتها استخدمت في بعض سور هذا الحزب ، وهي أداة النفي الناصبة " لن " التي ينعتمها ابن هشام بأنها « حرف نصب ونفي واستقبال »⁴ ، ويذهب الزمخشري إلى أنها لتوكيد النفي وتأبيده ، ولكن ابن هشام يرى أن كليهما « دعوى للا دليل »⁵ . وقد وردت في هذا الحزب مرة واحدة هي قوله تعالى : ﴿ اِيْحْسَبُ اَنْ لَّنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ اَحَدٌ ۗ ﴾⁶ □ علماً بأنه سبق أن دُكرت مرتين أخريين في الحزب

¹ الفيروزآبادي : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، 1 / 540 .

² سورة : التكاثر . الآيتان : 3 ، 4 .

³ الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير ، 20 / 383 .

⁴ ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، 1 / 312 .

⁵ المرجع نفسه ، 1 / 313 .

⁶ سورة : البلد . الآية : 5 .

السابق . ولو أمعنا النظر في هذه الآية لأدركنا أن الفعل " يَقْدَرُ " لا يدل على المستقبل وحده ، بل يدل على الماضي والحال أيضا ، فهناك إذن دلالة زمنية للفعل بمفرده دلت عليها صيغته ، وهي الحال أو الاستقبال ، ثم جاءت السابقة المنفصلة " لن " ، بهدف تخليص الفعل للدلالة على المستقبل ، ذلك أنها واحدة من أدوات تخصيص تعبيرات الجهة ¹ ، ولكن السياق الذي ورد فيه هذا الفعل الذي يتحدث عن طبيعة الإنسان المغتر بقوته والذي لم يهتد بوحى إلهي يعرفه كيفية تسوية خلقه وتصويره ، ويريه قدره وموقعه في الكون ، جعل الدلالة تشمل الماضي والحال والمستقبل . فمثل هذا الشعور بالقوة ، وعدم قدرة أحد آخر على المس به ليس أمرا يحدث مستقبلا ، بل هو ملازم لكل متصف بهذا الخلق المذموم . ومن الجدير بالذكر أن دلالة صيغة " يَفْعَلُ " على الحقائق الثابتة المتعلقة بالكون والطبائع البشرية أمر أصيل في دلالات هذه الصيغة ، وهذا ما يسميه بعض النحاة المحدثين بالزمن العام ، يقول إبراهيم السامرائي مثلا : « وَيَأْتِي بِنَاءِ " يَفْعَلُ " للإعراب عن حدث من قبيل الحقائق الثابتة » ² . ويقول كمال رشيد : « قد لا يُراد بالصيغة زمن معين محدد ، بل قد يراد بها عموم الزمان ، وذلك في ما يتعلق بالطبائع البشرية والحقائق الكونية والأحكام الدينية والأمور المألوفة » ³ . وإلى مثل هذه الدلالة لبناء " يَفْعَلُ " يشير مهدي المخزومي بقوله : « إن الحدث لا يحدث في زمن خاص ، ولكنه يحدث في كل زمان ، ولا يلاحظ فيه زمان

¹ مصطفى النحاس : دراسات في الأدوات النحوية ، ص 57 .

² إبراهيم السامرائي : الفعل العربي - زمانه وأبنيته ، ص 33 .

³ كمال رشيد : الزمن النحوي في اللغة العربية ، ص 42 .

معين « □ .

وإذا كان المثال الذي وقفنا في ما تقدم منفا بـ " لن " ، فإن لدينا مثالا آخر مثبتا هو قوله تعالى : ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ﴾ (٢) وذلك ما لا يدع مجالاً للارتياب في أن الدلالة على الزمن العام تحققها صيغة الفعل " يَفْعَلُ " معضدة بالسياق ، وليس الضميمة " لن " التي تؤكد لنا أن وظيفتها تخلص هذه الصيغة للدلالة على المستقبل كما أسلفنا . وهكذا يتبين لنا أن صيغة " يَفْعَلُ " مفردة أو بسيطة . على حد تعبير بعضهم . دون حاجة إلى ضمائم من سوابق أو لواحق ، تحمل من قدرات التعبير على الزمن في أبعاده المختلفة ما يتعين على الدارسين المحدثين تمحيصه وإبرازه ومحاولة التعيد له ، بعيدا عن تأويلات هي أدخل في المباحث البلاغية منها في النحو . وهذا الغنى في دلالة الصيغة ، ولو مفردة ، على جهات زمنية متعددة ، يشمل أيضا صيغة " فَعَلَ " ، كما يؤكد ها هنا لفظ " أَخْلَدَهُ " ، وقد سبق أن وقفنا على أمثلة متعددة لذلك حين حديثنا عن صيغة " فَعَلَ " في الفصل السابق .

ومن نظائر دلالة صيغة " يَفْعَلُ " على الزمن العام الممتد من الماضي مرورا بالحال إلى المستقبل ما يستشف من قوله عز وجل : ﴿ كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ (١٧) وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ (١٨) وَتَأْكُلُونَ التَّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا (١٩) وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا (٢٠) ﴾ ، فالحديث ها هنا عن سلوك بعض الناس ، وهو سلوك غير مرتبط بزمن محدد

¹ الفيروزآبادي : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، 1 / 540 .

² سورة : الهمزة . الآية : 3 .

³ سورة : الفجر . الآيات : من 17 إلى 20 .

، ذلك أن عدم إكرام اليتيم ، وعدم الحظ على إطعام المسكين ، وأكل الموروث من حقوق الناس أكلا لا يبغي منه شيئا . وحب المال بشدة ، صفات ملازمة لفئة من الناس ، كانت عندهم في الماضي ، وهي عندهم حاليا ، وقد تبقى عندهم مستقبلا ، إن لم تداركهم عناية الله فيهدوا بهدي النبوة .

ومن الظواهر التي يجدر تسجيلها في معرض استقصاء دلالات صيغة " يَفْعَلُ " الزمنية في هذا الحزب استعمالها في مثل قوله عز وجل : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ۖ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ۚ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ۗ ﴾ [٢٤] ، فيه ما ينعت النحاة والبلاغيون بـ " الالتفات " ، وهو في هذه الآية من صيغة " فَعَلَ " (تَوَلَّى وَكَفَرَ) إلى صيغة " يَفْعَلُ " (فَيُعَذِّبُهُ) ، وقد تكرر في غير ما موضع من هذا الحزب ، ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ۖ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ۚ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ۗ ﴾ [٢٤] . فالتحول من صيغة " فَعَلَ " (تَوَلَّى وَكَفَرَ) إلى صيغة " يَفْعَلُ " (فَيُعَذِّبُهُ) يفرضه المقام ، فالتولي والكفر وقع في الدنيا ، أي في زمن سابق بالضرورة على تعذيب المتولين والكافرين ، الذي سيكون في الآخرة . والدلالة الزمنية لفعلي " (تَوَلَّى وَكَفَرَ) " محددة بالنظر إلى ما بعدها " فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ " ، وليس بالنظر إلى لحظة التلفظ بالجملة .

ونعود إلى محددات الجهة في معنى التخصيص ، فتوقف عند لفظ " يومئذ " الظرفية

1 سورة : الغاشية . الآيات : من 22 إلى 24 .

2 سورة : الغاشية . الآيات : من 22 إلى 24 .

الذي خصص دلالة جهة " يَفْعَلُ " بالمستقبل ، وعند التوقف عند الآيات الواردة في هذا الحزب يلفت نظرنا أنها جميعا تتحدث عن يوم القيامة ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَجِئْنَا بِيَوْمِنَا بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَنْذَكُرُ الْإِنْسَانَ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى ﴾ (٢٣) نلاحظ ورود فعل " وَجِئْنَا " لصيغة " فَعَلَ " الدالة على الماضي عادة ، ولكنها تدل بفعل السياق المؤكد بـ " يَوْمَئِذٍ " الظرفية على المستقبل ، كما نلاحظ مجيء فعل " يَنْذَكُرُ " بصيغة " يَفْعَلُ " مسبوقة بـ " يَوْمَئِذٍ " الظرفية " تدل على الحاضر ، ولكنه حاضر واقع في جهة المستقبل ، أي أن التذكير يكون يوم القيامة حاضرا مستمرا ؛ وذلك الحاضر المستمر في المستقبل هو ذاته ما يمكن أن يُستشف من قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ (٤) بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴿٥﴾ يَوْمَئِذٍ يَصُدُّرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَلَهُمْ ﴾ (٦) .

وما دمنا قد تناولنا بالدرس دلالة صيغة " يَفْعَلُ " على الحاضر المستمر ، في معرض استقصائنا للظواهر المتعلقة بدلالة صيغة " يَفْعَلُ " الزمنية في سور هذا الحزب ، فلنؤكد على جانب تحدثنا عنه من قبل في الفصل السابق ، وهو دخول فعل الكينونة بصيغة " فَعَلَ " على فعل وارد بصيغة " يَفْعَلُ " لتحويل دلالاته على استمرار الفعل في الماضي . وقد ورد الحديث عن ما ينعتة الباحثون بالماضي الاستمراري في خمسة مواضع من الحزب السابق ، منها أربعة مثبتة ، وردت كلها في سورة واحدة ، هي سورة المطففين ، وواحدة منفية في سورة النبأ . أما الصيغة المركبة : " كَانَ يَفْعَلُ " المثبتة فقد وردت في قوله تعالى

1 سورة : الفجر . الآية : 23 .

2 سورة : الزلزلة . الآيات : من 4 إلى 6 .

: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ١٤ ﴿ وقوله : ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ ١٧ ﴿ وقوله أيضا : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَصْحَكُونَ ﴾ ٢٩ ﴿ وقوله : ﴿ هَلْ تُؤْتَىٰ بِالْكَفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ٣٦ ﴿ . وأما المنفية فهي الواردة في قوله عز وجل : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴾ ٤٧ ﴿ . والحق أن هذه الصيغة المركبة من كان . أو إحدى أخواتها . والفعل « تدل بتركيبها على معنى لا يتحقق بـ " كان " وحدها أو بالفعل وحده » ، بل تتحقق بالتركيب كله . وقد استوقفت هذه الصيغة وأضرابها عددا من الباحثين المحققين ، وكان من رواد الاهتمام بهذا الموضوع حامد عبد القادر الذي ذكر في مقال له عن معاني الماضي في القرآن الكريم نشره سنة 1958 أن ما نعته بالماضي الاستمراري في كلام العرب قوامه جزآن هما ماضي فعل الكينونة ، والمضارع الدال على الفعل الأساسي المراد التعبير عنه ، وعندئذ يتعين أن يتحد المسند إليه في الفعلين من حيث العدد والنوع والشخص « ١ . وقد التفت صاحب المقال بعد ذلك إلى وجود صيغة للماضي البعيد تتركب هي أيضا من فعل الكينونة ، ولكن فعلها الأساسي المراد التعبير عنه يرد في

1 سورة : المطففين . الآية : 14 .

2 سورة : المطففين . الآية : 17 .

3 سورة : المطففين . الآية : 29 .

4 سورة : المطففين . الآية : 29 .

5 سورة : النبا . الآية : 27 .

6 محمود أحمد نجلة : لغة القرآن الكريم في جزء عم ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر . بيروت . 1981 . ص 424 .

7 حامد عبد القادر : معاني الماضي في القرآن الكريم . مجلة مجمع اللغة العربية . ج 10 . سنة 1958 . ص 67 وما بعدها .

صيغة الماضي ¹ ، ولم يرد هذا التركيب في جزء عم ، بل ورد في قوله تعالى في سورة القمر : ﴿ وَحَمَلْتُهُ عَلَىٰ ذَاتِ الْأَوَّاحِ وَدُسِّرِ ۝١٣ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرًا ۝١٤ ﴾ . ولم يكن حامد عبد القادر سوى مبلور لفكرة تحدث عنها من قبل المستشرق الألماني برجشتراسر حين تحدث عن سمات تميز اللغة العربية ، عن سائر اللغات السامية ، مضيفاً أنه « مما يزيدها تميزاً عن سائرهما : تخصيص معاني أبنية الأفعال وتنوعها ، وذلك بواسطتين ؛ إحداهما : اقترانها بالأدوات / نحو : " قد فعلَ (. . .) والأخرى : تقديم فعل (كان) على اختلاف صيغه ، نحو " كان قد فعل " و " كان يفعل " و " سيكون قد فعل " إلى آخر ذلك . فكل هذا ينوع معاني الفعل ، تنوعاً أكثر بكثير ، مما يوجد في أية لغة كانت ، من سائر اللغات السامية . قريباً من غنى الفعل اليوناني والغربي ، أو بالأحرى : أغنى منهما في بعض الأشياء . وهذا من أكبر الأدلة على سجية اللغة العربية وطبيعتها ، فهي أبداً تؤثر المعين المحدود ، على المهم المطلق ، وتميل إلى التفريق والتخصيص » ^٢ .

وليس لنا أن نضع نقطة النهاية لهذا الفصل دون أن نخرج سريعاً على فعل الأمر في هذا الحزب ، حيث نسجل انحصار عدد مرات وجوده في 20 مرة ، وإن كان ذلك العدد أكبر من مثيله في الحزب الذي سبقه حيث حوى ذلك الحزب 06 أفعال وبذلك يصبح مجموع مرات ورود فعل الأمر في الجزء برمته 26 مرة تمثل 04،78 % من مجموع أفعال هذا الجزء

¹ المرجع السابق . ص 69 .

² سورة : القمر . الآيتان : 13 ، 14 .

³ ج برجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية . إخراج رمضان عبد التواب وتصحيحه وتعليقه . مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض . 1982 ، ص 87 - 88 .

، كما يبينه الجدولان الإحصائيان الحاملان لرقمي 185 ، 186 . وأما الدلالة الزمنية لهذه الأفعال فهي بدورها منحصرة في المستقبل ، إذا كان لنا أن نضرب صفحا عن رأي منكري وجود أية دلالة له على الزمن مجازين للقائلين بوجود زمن لهذا الفعل انطلاقا من قولهم باقتطاعه من المضارع ، كما شرحنا ذلك في الفصل الأول من هذا البحث . وإلى جانب أفعال الأمر القليلة هذه ثمة في هذا الحزب فعلان بصيغة " يَفْعَلُ " المسبوقة بلام الأمر وقد ورد أولهما في قوله تعالى : ﴿ فليَدْعُ نَادِيَهُ ۗ ﴾ ^(١٧) □ وورد الثاني في قوله سبحانه : ﴿ فليَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾ ^(٣) ، علما بأن الحزب السابق وردت فيه هذه الصيغة في ثلاثة مواضع أخرى ، ومن المؤكد أن دلالة هذه الأفعال جميعا لا تخرج عن دلالة أفعال الأمر الزمنية أي المستقبل أخذا بالرأي السابق . ونشير أخيرا إلى أن هذه الدلالة على المستقبل تلاحظ أيضا ، طبقا لهذا الرأي في صيغة " يَفْعَلُ " المسبوقة بـ " لا " الناهية والتي وردت في هذا الحزب 03 مرات هي : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ^(١) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ ^(١٠) و ﴿ كَلَّا لَا تُطْعَمُهُ وَّاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ ^(١٩) ، وهي الوحيدة الموجودة في الجزء برمته . ولكن الطبيعة الإنشائية للجمل التي ورد فيها الأمر بصيغتي " أفْعَلْ " و " لِيَفْعَلْ " ، وكذلك النهي بصيغة " يَفْعَلُ " المسبوقة بـ " لا " الناهية ، تلقي بظلال من الشك على وجود أية دلالة زمنية لهذه الأفعال التي يمكن أن لا يكتب لها الخروج إلى الوجود أصلا .

¹ سورة : العلق . الآية : 17 .

² سورة : قريش . الآية : 3 .

³ سورة : الضحى . الآيتان : 9 ، 10 .

⁴ سورة : الضحى . الآيتان : 9 ، 10 .

خاتمة

بعد هذا التطواف في أرجاء الصيغ الزمنية للفعل العربي في جزء " عمّ " في ضوء ما تم الوقوف عليه في المهاد النظري ، آن للبحث أن يستخلص بعض ما هداه إليه النص

موضوع الدراسة . ولعل أول ما أكده بحثنا في هذا الجزء أن صيغ الفعل العربي قد تدل ببنيتها على الزمن ، ولكن تلك الدلالة الصرفية ، متأثرة بمؤثرات أخرى خارجة عن بنيته ، إما متأتية من السياق أو المقام ، وإما بفعل ضمائم أو لواصق ، سابقة أو لاحقة ، وذلك ما اصطُح على تسميته بالزمن النحوي . وقد تبين لنا أن ما لا يقل عن 73 فعلا أي ما يمثل 24,1 % من مجموع الأفعال الواردة بهذه الصيغة ، دلت على المستقبل ، بفعل السياق ، أو دخول أدوات حولت الجهة . وتبين لنا كذلك أن صيغة " يَفْعَلُ " بدورها دلت على غير دلالتها الزمنية الأصلية أي الحال والمستقبل ، فتحوّلت إلى الدلالة على الماضي في 25 موضعا ، أي بنسبة 11,73 % من مجموع الأفعال الواردة بهذه الصيغة . وقد وقفنا على دلالات زمنية أخرى لكل من الصيغتين ، خارجة عن الجهة التي تدل عليها أصلا . وذلك ما يمكن أن نسميه بالقلب في معنى الجهة . ولكن ذلك لا يمنعنا من تقرير أن الدلالة الأصلية لكل من الصيغتين قائمة على التغليب إثر استقرار فعلي لاستخدام كل من الصيغتين في التراث الجسد للواقع اللغوي في عصور الاحتجاج .

والأمر الثاني الذي يتوجب علينا إبرازه هو أن الاعتماد على بناء صيغتي " فَعَلَ " و " يَفْعَلُ " في استخراج الدلالة الزمنية لكل منهما لا يستقيم ، إذ أننا لدى تتبعنا هذين الصيغتين خلصنا إلى أنه تبعاً لاستخدامهما يمكن أن نتحدث عن ستة أنواع نماذج : الماضي في اللفظ والمعنى ، والماضي في اللفظ دون المعنى ، والماضي في المعنى دون اللفظ ، والمضارع غي اللفظ والمعنى أي المستقبل ، والمضارع (المستقبل) في اللفظ دون المعنى ثم أخيرا المضارع في المعنى دون اللفظ .

وثالث هذه الحقائق انطواء الفعل العربي على كوز مذخورة وثرء كبير من حيث الدلالة على الزمن ، فقد رأينا أن الضمائم التي تلحق بإحدى الصيغتين تخصص دلالتها الزمنية فتجعلها أكثر دقة ، وهذا ما دفع الباحثين إلى استخلاص أزمنة عديدة ضمن كل جهة ، وما ذهب إليه بعضهم من تصور نظري لوجود سبعة أبعاد للزمن هي قبل الماضي والماضي وبعد الماضي والحاضر وقبل المستقبل والمستقبل وبعد المستقبل لم يصدقه تتبع استعمالات الصيغتين في جزء عمّ ، فقد وقفنا على أزمنة أكثر ، ربما تعطي مشروعية لمسعى عديد من الباحثين الذين أوصلوا أزمنة الفعل في الجملة الخبرية المثبتة إلى 16 زمنا ، كما هو حال الدكتور حسان تمام ، غير أننا لدى تتبعنا لدلالات صيغة " فَعَلَ " في هذا الجزء وجدناها ستا (06) بينما وجدنا دلالات صيغة " يَفْعَلُ " أربعا (04) ، الأمر الذي يجعل مجموع دلالات الصيغتين في عذا الجزء 10 ، لأنه خلا من استعمالات بعض السوابق مثل قد كان ، كما خلا من استخدام أفعال الشروع والمقاربة والرجاء . . .

ولعلنا نخلص من كل تقدم إلى أن ما وقفنا عليه يقدم لنا مؤشرات تعضد رأي القائلين بأن التقسيمين المعروفين للفعل العربي من حيث دلالاته الزمنية ، تقسيم البصريين : ماض ومضارع وأمر ، وماض وحاضر ودائم ، ينطويان بالفعل على خلط واضطراب واضحين ، فالمضارع ، حسب تسمية البصريين ، يبني على أساس الشكل أو المبنى ، وتسمية الأمر قوامها المعنى ، بينما تسمية الماضي قائمة على الدلالة الزمنية . أما المستقبل والدائم . على حد تعبير الكوفيين . فهما يستندان إلى أساس الزمن ، غير أن الخلاف على فعلية الدائم وعلى دلالاته الزمنية أهى الحال أم الاستقبال أم الماضي أم الاستمرار أم الثبات وعلى بنائه وعلى

صيغته ، فهو عند الكوفيين صيغة فاعل ، وعند الفراء صيغة فاعل العاملة ، وعند الزجاج صيغة " يَفْعَلُ متبوعة بالقرينة اللفظية ، جعل مسعى الكوفيين يبدو غير محقق لغايته المتمثلة في اتخاذ الزمن أساسا يقوم عليه تقسيم الفعل . أما ما اقترحه المستشرقون وبعض من شابعهم من اللسانين المحدثين من تقسيم للفعل العربي إلى *accompli et inaccompli* ، فقد تبين بدوره أنه غير دقيق ، فضلا عن ما يعتور ترجمته إلى تام وغير تام من لبس وعدم دقة .

ومهما يكن من أمر ، فإننا نحسب أن التساؤلات التي طرحتها إشكالية البحث والتي عرضناها في المقدمة ، وخاصة سؤالها المركزي : كيف بدت دلالة الصيغ المختلفة للفعل العربي في جزء عم ؟ ، قد عرفت إجابتها في فصلي البحث : الثاني والثالث ، بقدر متفاوت من التحديد .

ومع ذلك لا مناص لنا من التأكيد على أن أبواب البحث في هذا المجال ما تزال مشرعة ، قصد سبر أغوار الدلالات الزمنية للفعل العربي ، وفيها من الثراء ما شهد به أحد كبار رواد البحث اللغوي من الغربيين وهو المستشرق برجشتراسر الذي أفضت به دراسته لما تنطوي عليه اللغة العربية من ثراء في الصيغ ذات الدلالة الزمنية إلى التأكيد على أن اللغة العربية « أكمل اللغات السامية وأتمها في هذا الباب ، أي باب المعاني الوقتية وغيرها ، وهي مع ذلك أحدثها ، انكشفت انكشافا زائدا على ما في غيرها ، وابتعدت هن الأصل ابتعادا أكثر منها »¹ .

¹ ج برجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية . ص 90 .

والله ولي التوفيق .

ملخص باللغة الفرنسية

Résumé

La question de savoir comment l'expression temporelle est exprimée par les différentes formes verbales en arabe revêt une grande importance, pour ceux qui s'intéressent à la description grammaticale du verbe et à la compréhension de la langue arabe et de son fonctionnement. C'est le thème du présent mémoire, dans laquelle on recourt à l'analyse textuelle.

Pour comprendre le phénomène temporel en langue arabe, on a choisi de se référer au texte arabe par excellence, celui du Coran. Le travail portera sur une partie désignée sous « Juz' Amma », représentative du Coran et particulièrement appropriée à l'étude de l'ensemble. En effet, d'une part, les chapitres (Sourates) qui la composent varient en longueur et d'autre part, les thèmes abordés se rapportent à la foi, à la fin du monde, au repentir et au châtement, ainsi qu'aux légendes des peuples anciens.

La principale question qui se pose est celle de savoir quelles sont les diverses formes sémantiques du verbe arabe dans « Amma ». De cette interrogation découlent des questions secondaires telles que : est-ce que la valeur sémantique de chaque forme, dans les contextes variés de cette partie du texte coranique, concorde avec celle déterminée par les grammairiens ? La forme est-elle le seul déterminant temporel dans cette partie ? Quel est l'impact du contexte et des affixes (préfixes, suffixes) sur la valeur temporelle de la forme telle qu'elle apparaît dans cette partie du Coran ?

Une approche descriptive est appliquée, s'appuyant sur l'analyse, soutenue par des statistiques pour chaque cas. Dans la partie théorique introductive du premier chapitre, la méthodologie historique a délibérément été écartée car jugée inefficace pour montrer la réalité du verbe et sa relation avec le temps, à l'exception de l'évocation chronologique des théoriciens cités dans les deux parties de ce même chapitre.

Pour répondre aux différentes questions soulevées, une démarche méthodique a été adoptée afin d'atteindre les objectifs fixés et de cerner tous les aspects du sujet. Le premier chapitre constitue une introduction théorique qui concerne deux aspects. D'abord, la notion de verbe, du point de vue sémantique et ses diverses caractéristiques. Ensuite, la notion de temps en rapport avec le verbe, ses différentes catégories et ses connotations. Le second chapitre est consacré à l'étude de la forme verbale « faala » (et ses subdivisions) comme forme grammaticale, ou ce que les anciens grammairiens appellent le temps du passé. Quant au troisième chapitre, il décrit les formes verbales « yafaalou » (et ses subdivisions) et « ifaal » que les anciens grammairiens désignent respectivement par le présent et l'impératif. Si l'impératif n'est pas traité dans un chapitre à part, c'est parce qu'il n'est pas aussi détaillé que les deux autres temps (passé et présent). Dans les chapitres deux et trois, les formes verbales sont localisés dans toutes les sourates de chaque section (hizb), en déterminant leurs sens dans chaque contexte. Cependant, dans la dernière section, seuls les phénomènes les plus apparents ont été traités, suivis de tableaux

graphiques et statistiques, exposant les formes de « faala », « yafaalou », « ifaal » et grâce auxquels des observations d'ordre général ont été avancées, concernant le sens de chacune de ces formes ainsi que l'influence des affixes, des outils et du contexte sur les connotations de ces formes, dans ce que certains désignent par « le temps grammatical ».

Une conclusion générale clôt le présent travail, en récapitulant les principaux résultats obtenus après la description et l'analyse du corpus concerné.

ملخص باللغة الإنكليزية

ABSTRACT

The question of how the various forms of the verb in Arabic express time is clearly of great importance to those interested in the evolution of the grammatical description of the Arabic verb and in solving the mystery of language and understanding the way it works.

This is the topic of my Magistère research work in which I have avoided plain theorization and have opted for text analysis. There is no text as precise as that of the Quran, the first text ever in Arabic, to understand the phenomenon of time in the Arabic language. The part “Juz’ Amma” in the Quran is the subject matter of this study. This part is suitable as a case study of the whole Quran as its chapters (Suras) vary in length, on the one hand, and in the themes related to faith in particular, to doomsday, to repentance and punishment and to the tales of ancient nations.

At the outset, a central question is asked: What are the various semantic forms of the Arabic verb in the ‘Amma’ part? This question generates the following secondary questions: Does the semantic value of each form in the various contexts of this part of the Quran’s text concord with that determined by the grammarians? Is verb form the only tense determinant in this part? What is the effect of the context and affixes (prefixes and suffixes) in the tense value of the form as it appears in this part of the Quran?

A descriptive methodology is followed to achieve the aims of this research using statistically supported analysis in every single context of occurrence. The research work may look overloaded with charts but its nature and its aims do require such means. Historical methodology has been deliberately avoided even in the theoretical introduction of the first chapter as such an approach has been deemed inefficient in showing the reality of the verb and its connection with time, except for the chronological listing of the scholars mentioned in the two parts of this chapter.

To answer the central question as well as the secondary ones, a research scheme had to be designed in a way to achieve the aims and to cover all aspects of the problem. The first chapter is a literature review which is of a certain length because of the nature of this research. First, it deals with the notion of the verb from a semantic point of view and its characteristics. Then, it focuses on the notion of the tense in its relation with the verb and its various classes and connotations. The second chapter is devoted to investigating ‘faala’ (and its subdivisions) as a grammatical form or what the ancient grammarians called the past tense. The third chapter describes the forms ‘yafaalou’ (and its subdivisions) and ‘ifaal’ that the ancient grammarians called respectively the present tense and the imperative. The imperative tense is not dealt with in a separate chapter in order to keep all chapters balanced and because the imperative tense is not as detailed as the two other tenses. In chapters two and three, the verb forms are carefully investigated in all the Suras of each section (hizb) by

determining their meanings in each context. In the last section, however, there is just an outline of the most noticeable phenomena. This is followed by a series of graphs that display what forms of 'faala, 'yafaalou' and 'ifaal' are contained in this section and in the last one. General observations are made as to the meaning of each of these forms and the influence of the affixes, the tools, the context and the root on the semantic value of these forms, in what scholars have called 'the grammatical tense'. The research work ends with a conclusion that summarizes the results reached after description.

ثبت المصادر والمراجع

أ. باللغة العربية :

- 1 الأب هنري فليش اليسوعي : العربية الفصحى أو نحو بناء لغوي جديد . تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين . منشورات المطبعة الكاثوليكية . بيروت . ط 1 . 1966 .
- 2 إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة . ط 3 . 1966 .
- 3 إبراهيم السامرائي : الفعل - زمانه وأبنيته . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط 2 . 1980 .
- 4 أحمد بن فارس : الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها . دار الكتب العلمية .
- 5 أحمد بن قاسم العبادي : رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة . تحقيق ودراسة محمد حسن عواد . دار الفرقان للنشر والتوزيع . عمان . ط 1 .
- 6 أحمد عبد الستار الجواربي : نحو الفعل . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت . 2006 .
- 7 . أحمد الملاح : الزمن في اللغة العربية . بنياته التركيبية والدلالية . منشورات الاختلاف - الجزائر ، و الدار العربية للعلوم . ناشرون . بيروت . ط 1 . 2009 . ص 32 .
- 8 أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري : كتاب أسرار العربية . تحقيق محمد بهجة البيطار . مطبوعات الجمع العلمي العربي بدمشق . دمشق . د . د . ت .
- 9 أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه : الكتاب . عالم الكتاب . بيروت . ط 3 . 1983 .
- 10 أبو البقاء العكبري : مسائل خلافية في النحو . تحقيق عبد الفتاح سليم . مكتبة الآداب . القاهرة . ط 3 . 2007 .

- 11 أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي : الكليات . معجم في المصطلحات والفروق اللغوية .
قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهرسه عدنان درويش ومحمد المصري . منشورات وزارة
الثقافة والإرشاد القومي . دمشق . 1982 .
- 12 أبو بكر محمد بن سهل بن السراج : الموجز في النحو . تحقيق مصطفى الشومي وبن سالم دامرجي .
مؤسسة بدران للطباعة والنشر . 1965 .
- 13 أبو بكر محمد بن سهل بن السراج : الأصول في النحو . تحقيق عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة .
بيروت . ط 4 . 1999 .
- 14 بهاء الدين عبد الله بن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد
الحميد . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة وبيروت . ط 16 . 1974 .
- 15 الترمذي : صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي المالكي . دار الكتاب العربي . بيروت . د . ت .
- 16 تمام حسان : اللغة العربية - مبناها ومعناها . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . 1979 .
- 17 ج برجشتراسر : التطور النحوي في اللغة العربية . إخراج رمضان عبد التواب وتصحيحه وتعليقه .
مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض . 1982 .
- 18 جار الله الزمخشري : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . دار المعرفة .
بيروت . د . ت .
- 19 جلال الدين السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو . دار الكتب العلمية . بيروت . د . ت .
- 20 جلال الدين السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو . تحقيق إبراهيم محمد عبد الله . مطبوعات
مجمع اللغة العربية . دمشق . 1987 .

- 21 جلال الدين السيوطي : شرح شواهد المغني . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت . د . ت
- 22 جمال الدين بن منظور : لسان العرب المحيط . إعداد وتصنيف يوسف خياط . دار لسان العرب . بيروت .
- 23 جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحيايني : شرح الكافية الشافية تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي . دار المأمون للتراث . مكة المكرمة . ط 1 . 1982 .
- 24 جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي : نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين بن عبد الله بن عمر البيضاوي . تحقيق محمد نجيت المطيعي . عالم الكتب . القاهرة . د . ت .
- 25 أبو حامد الغزالي : المنحول من تعليقات الأصول . تحقيق محمد حسن هيتو . دار الفكر . دمشق . ط 2 . 1982 .
- 26 ابن حزم الأندلسي : الإحكام في أصول الأحكام . تحقيق أحمد محمد شاكر . دار الآفاق الجديدة . بيروت . ط 2 . 1983 .
- 27 أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي البكيلبي : كشف المشكل في النحو . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .
- 28 أبو الحسن بن الصائغ في شرح الجمل ، الورقة رقم 11 (مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية ، رقم 19 ، نحو) .
- 29 حسان تمام : العربية مبناها ومعناها . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط 2 . 1979 .
- 30 أبو الحسين أحمد بن فارس : الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت . ط 1 . 1997 .

- 31 الحسين بن محمد الدامغاني : قاموس القرآن ، أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم . تحقيق عبد العزيز سيد الأهل . دار العلم للملايين . بيروت . ط 3 . 1980 .
- 32 أبو حيان الغرناطي : تفسير البحر المحيط . مكتبة ومطابع النصر الحديثة . الرياض . د . ت .
- 33 . خالد عبد الله الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك . مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه . القاهرة . د . ت . 1/44 .
- 34 الخطيب الإسكافي : درة التنزيل وغرة التأويل في بيان المتشابهات من كتاب الله العزيز . منشورات دار الأفاق الجديدة . بيروت . ط 4 . 1981 .
- 35 الخوئي : أجود التقريرات (تقريرات بحث النائي) . مكتبة بوذرجمهري . طهران .
- 36 رضي الدين الاسترأبادي : شرح كافية ابن الحاجب . تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية . بيروت . 1975 .
- 37 أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء : معاني القرآن . تقديم محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي . عالم الكتب . بيروت . ط 3 . 1983 .
- 38 زهير بن أبي سلمى : الديوان . دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت . 1982 .
- 39 السامرائي : الفعل : زمانه وأبنيته . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط 3 . 1983 .
- 40 سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام . دار الكتب العلمية . بيروت . 1983 .
- 41 شوقي ضيف : تجديد النحو . دار المعارف . القاهرة . ط 2 . 1986 .

42 الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير . الدار التونسية للنشر . تونس ، المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر . 1984 .

43 عبد الرحمن بدوي : الزمان الوجودي . دار الثقافة . بيروت . ط 3 . 1973 .

44 عبد الفتاح الدجني : الإعجاز النحوي في القرآن الكريم . مكتبة الفلاح . الكويت . ط 1 . 1984 .

45 عبد الكريم بكري : الزمن في القرآن الكريم . دراسة دلالية الأفعال الواردة . دلر القجر للنشر والتوزيع ، القاهرة . ط 1 . 1997 .

46 عبد الله بن السيد البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ، تحقيق وتعليق حمزة عبد الله النشرتي . دار المريخ . الرياض . ط 1 . 1979 .

47 عبد الله بوخلخال : التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري . دراسة في مقاييس الدلالة على الزمن في اللغة العربية وأساليبها . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . د . ت .

48 أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي : الجامع لأحكام القرآن . دار الكتاب العربي . القاهرة . د . ت . المجلد العاشر .

49 علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور : المقرب . تحقيق أحمد عبد الستار الجواربي وعبد الله الجبوري . مطبعة العاني . بغداد . ط 1 . 1972 .

50 أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني الأسنائي الشهير بابن الحاجب : الكافية في النحو (كافية ذوي الأرب في عرفة كلام العرب ، بشرح محمد بن الحسين المعروف بالشريف الرضي . تحقيق

- يجبى بشير مصري . نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . الرياض . ط 1 . 1996 .
- 51 عيسى بن محمد بن عبد الله الإيجي الصفوي خضر بن محمد بن علي الرازي : شرح الغرة في المنطق . تحقيق ألبير نصري نادر . دار المشرق . بيروت . 1983 .
- 52 فاضل مصطفى الساقى : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، مكتبة الخانجي . القاهرة . 1977 .
- 53 أبو الفتح عثمان بن جني : اللُّمع في العربية . تحقيق حامد المؤمن . عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية . بيروت . ط 2 . 1985 .
- 54 أبو الفتح عثمان بن جني : الخصائص . تحقيق محمد علي النجار . دار الهدى للطباعة والنشر . بيروت . ط 2 . د . ت .
- 55 فخر الدين الرازي : التفسير الكبير . دار الفكر . بيروت . ط 1 . 1981 .
- 56 أبو الفضل أحمد بن محمد النسابوري الميداني : مجمع الأمثال . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت . ط 2 . د . ت .
- 57 أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الإصفهاني : مفردات غريب القرآن ، تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز . مكتبة نزار مصطفى الباز . د . ت .
- 58 أبو القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو . تحقيق الدكتور مازن المبارك . دار النفائس . بيروت . ط 3 . 1979 .
- 59 أبو القاسم الزجاجي : الجمل في النحو . تحقيق علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة ودار الأمان . ط 1 . 1984 .

- 60 كمال رشيد : الزمن النحوي في اللغة العربية . عالم الثقافة والنشر والتوزيع , عمان . 2008 .
- 61 مالك يوسف المطلي : الزمن واللغة . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . 1986 .
- 62 مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز . تحقيق محمد علي النجار . المكتبة العلمية . بيروت . د . ت .
- 63 مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي : ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة . صنعة الطاهر أحمد الزاوي . دار المعرفة ودار الكتب العلمية . بيروت . 1979 .
- 64 مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط . دار المعارف . القاهرة . ط 2 , 1972 .
- 65 محمد بن علي الصبان : حاشية الصبان هلى شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني . دار الفكر . بيروت . د . ت .
- 66 محمد أحمد نخلة : لغة القرآن الكريم في جزء عمّ . دار النهضة العربية للطباعة والنشر . بيروت . 1981 .
- 67 أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى . القاهرة . ط 5 . 1967 .
- 68 أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري : الجامع الصغير في علم النحو . تحقيق أحمد محمود الهرميل . مكتبة الخانجي . القاهرة . 1980 .
- 69 أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد) . دار الطلائع . القاهرة . 2004 .

- 70 أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري : شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية . تحقيق هادي نهر . مطبعة الجامعة . بغداد . 1977 .
- 71 أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعراب . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدت - بيروت . 1995 .
- 72 محمد خير الحلواني : الواضح في النحو والصرف . قسم النحو . منشورات مكتبة الشاطيء الأزرق . دمشق . ط 3 . 1979 .
- 73 محمد عبد الرحمن الريحاني : اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية . دار قباء للطباعة والتوزيع . عدله غريب . القاهرة . 1998 .
- 74 محمد عبد المجيد جحفة : دلالة الزمن في العربية . دراسة النسق الزمني للأفعال . دار توبقال للنشر . الدار البيضاء . طبعة 1 . 2006 .
- 75 محمد مهدي الخزومي : في النحو العربي . قواعد وتطبيق . مكتبة مصطفى الباي الحلبي . ط 1 . 1966 .
- 76 محمد مهدي الخزومي : في النحو العربي - نقد وتوجيه . منشورات المكتبة العصرية . بيروت . ط 1 . 1964 .
- 77 مصطفى جمال الدين : البحث النحوي عند الأصوليين . مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام العراقية . دار الرشيد للنشر ، بغداد . 1980 .
- 78 مصطفى النحاس : من قضايا اللغة . جامعة الكويت . الكويت . 1995 .

79 موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش : شرح المفصل . عالم الكتب . بيروت . مكتبة المتنبى .
القاهرة .

80 أبو الوفاء محمود بن عمر جار الله الزمخشري : المفصل في العربية . دار الجليل . بيروت . د . ت .

81 ياقوت الحموي الرومي : معجم الأدباء . إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب . تحقيق إحسان عباس .
دار الغرب الإسلامي . بيروت . ط 1 . 1993 .

82 يوسف خياط : معجم المصطلحات العلمية والفنية . دار لسان العرب . بيروت . د . ت .

ب - باللغتين الفرنسية والإنجليزية :

- 1 Alain Rey : Dictionnaire Historique de la Langue Francaise .
- 2 Bernard Komrie : Aspect : An Introduction to the study of verbal aspect and related problems . Cambridge : Cambridge university press . 1976 .
- 3 Daniel Reig : Dictionnaire Arabe - Francais Français - Arabe . As- sabil . Collection Saturne . Librairie Larousse . Paris . 1983 .
- 4 Dictionary of contemporary English . Longman .
- 5 Henri Fleish : Traité de philologie arabe .Vol 2 : Pronoms , Morphologie Verbale , Particules . Dar El - Machreq Editeurs . Beyrouth . 1979 .
- 6 Jana Moghaizel : L'expression du temps . traduction du verble en anglais et en arabe . Dar El - Machreq SARL . Beyrouth . 1993
- 7 Le Maxidico . Editions de la connaissance . Paris .
- 8 Larousse (livres de bord) : Conjugaison .
- 9 Otto Jepsen : The philosophy of grammar . George Allen Unwin Ltd , 1924 .
- 10 Oxford Advanced Learners Dictionary Of Current English . p 1416.
- 11 Paul Robert :Petit Robert . Dictionnaire Alphabetique et Analogique . Le Robert . Paris . 1992 ..
- 12 R . Blachere & M . Gaudetroy-Demombynes : Grammaire de l'arabe classique .G-P Maisonneuve & Larose , editeurs . Paris . 1975 .
- 13 Ramzi Munir Ba'alabki : Dictionary of linguistic terms . English - Arabic . Beyrouth . Dar El - Ilm Lilmalayin . 1990 .

ج - الدوريات :

- 1 محمد خليفة الأسود : دلالة صيغة الفعل وبنيته . مجلة اللسان العربي . العدد 32 . 1989 .
- 2 " السعيد هادف : " وكان الله عليما حكيما " . دراسة لغوية تحليلية لفعل الكينونة ، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية الصادرة عن جامعة باتنة . العدد 3 . جوان 1995 .
- 3 - حامد عبد القادر : معاني الماضي في القرآن الكريم . مجلة مجمع اللغة العربية . القاهرة . ج 10 .

د ، الرسائل الجامعية :

- الحاج موسى الثالث : مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة . دراسة مظرية وتطبيقية على اللغة العربية المعاصرة . مخطوطة رسالة ماجستير ، مقدمة إلى قسم اللغة العربية وآدابها . مكتبة كلية الآداب . جامعة الملك سعود . المملكة العربية السعودية .

فهرس

الصفحة	الموضوع
أ . ي	المقدمة
64 . 1	الفصل الأول : الفعل والزمن
2	1 . الفعل ماهيته وحدّه
7 . 2	بين لفظي الفعل والعمل
14 . 8	ماهية الفعل
18 . 14	حد الفعل وعلاماته
24 . 18	المعنى والحدث والحركة بين النحاة والأصوليين
27 . 24	الحركة والحدث في تعريفات الغربيين للفعل
28	2 . زمن الفعل وجهته
32 . 28	صلة زمن الفعل بالزمن الفلسفي لدى النحاة
42 . 32	التقسيم الفلسفي للزمن ومشكلة المصطلح
44 . 42	الدائم لدى الكوفيين
54 . 44	زمان الأمر
60 . 54	الجهة

64 . 60	التام وغير التام
132 . 65	الفصل الثاني : الفعل الماضي (صيغة فَعَلَ)
74 . 66	سورة النبأ
79 . 75	سورة النازعات
88 . 80	سورة عبس
93 . 89	سورة التكوير
101 . 94	سورة الانفطار
110 . 102	سورة المطففين
115 . 111	سورة الانشقاق
119 . 116	سورة البروج
120	سورة الطارق
132 . 121	الحزب الأخير
. 133	الفصل الثالث : الفعل المضارع (صيغة يَفْعَلُ) وفعل الأمر (صيغة افْعَلْ)
138 . 134	سورة النبأ
144 . 139	سورة النازعات
148 . 145	سورة عبس
151 . 149	سورة التكوير
153 . 152	سورة الانفطار

158 . 154	سورة المطففين
162 . 159	سورة الانشقاق
166 . 163	سورتا البروج والطارق
180 . 167	الحزب الأخير
184 . 181	الخاتمة
278 . 185	ملحق : جداول بيانية إحصائية
231 . 186	1 . جداول صيغة " فَعَلَ "
278 . 232	2 . جداول بيانية صيغة " يَفْعَلُ "
280 . 279	ملخص باللغة الفرنسية
282 . 281	ملخص باللغة الفرنسية
292 ، 283	ثبت المصادر والمراجع
291 . 283	أ . باللغة العربية
291	ب . باللغات الأجنبية
292	ج . الدوريات
292	د . الرسائل الجامعية
295 . 293	الفهرس العام